

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مجلة أرساد للدراستات الاقتصادية والإدارية

مجلة دولية سداسية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

ر.د.م.د.: 2661-7641 / ر.د.م.د.إ.: 2716-8107 / إ.ق.: ديسمبر 2021

المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2021

مجلة أرساد 04 (02)، ديسمبر 2021

Arsad Journal, 04(02), Dec 2021

20 August 1955 University of Skikda
Faculty of Economics, Commerce and Management



Arsad journal for Economic and Management Studies

International semi-annual refereed journal
Published by the Faculty of Economics,
Commerce and Management at the 20th August
1955 University of Skikda

ISSN: 2661-7641/E-ISSN: 2716-8107/ L.D: Dec 2021

Volume 04, Issue 02, Dec 2021

افتتاحية العدد

إن الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:
بتوفيق من الله تم إصدار العدد الثاني من المجلد الرابع لمجلتكم مجلة أرصاد
للدراستات الاقتصادية والإدارية وهذا العدد نكون قد ختمنا السنة الرابعة من أول إصدار
للمجلة.

صدر هذا العدد بتسع مقالات متنوعة في جميع ميادين العلوم الاقتصادية والإدارية
لباحثين وأساتذة من داخل وخارج الوطن وباللغات الثلاث عربية، فرنسية وإنجليزية.
كما لا يفوت هيئة تحرير مجلة أرصاد للدراستات الاقتصادية والإدارية بهذا الإصدار أن
تتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل المحكمين والفنيين وإلى كل من ساهم في إصدار هذا
العدد، ونسأل الله عزّ وجلّ الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.
ونضرب لكلم موعدا في السنة الجديدة إن شاء الله، بالمزيد من الأعداد والمقالات التي
نسعى أن ترقى إلى طموحات قرائها الكرام.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

رئيس التحرير:

د/عزالدين شرون

مجلة أرساد للدراستات الاقتصادية والإدارية

مجلة دولية سداسية محكمة
متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الرئيس الشرفي للمجلة

أ.د. حداد سليم
مدير جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

رئيس التحرير

د. شرون عزالدين

نيابة رئاسة التحرير

د. بوالكور نورالدين

هيئة التحرير

أ.د. شرقق سمير	أ.د. زرزار العياشي
أ.د. طيار أحسن	د. كيموش بلال
د. كعوان سليمان	د. ساحلي لزهري
أ. لقوي عبد الحفيظ	د. بوثلجة جمال
	د. لشهب مسعود

مجلة أرصاد للدراستات الاقتصادية والإدارية

مجلة دولية سداسية محكمة
متخصصة في العلوم الاقتصادية والإدارية
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

المراسلات

رئيس تحرير مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
ص.ب. 26 طريق الحدائق، سكيكدة، 21000 الجزائر
موقعي المجلة

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/628>

www.ajems.org

البريد الإلكتروني للمجلة

revue.arsad@gmail.com

الترقيم الدولي الموحد للدوريات: 2661-7641

الترقيم الإلكتروني الدولي الموحد للدوريات: 2716-8107

الإيداع القانوني: ديسمبر 2021

سياسات النشر

مجلة دولية سداسية محكمة ومتخصصة، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة.

ترمي مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، حيث تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة، في المجالات التي تندرج ضمن ميدان الاقتصاد والعلوم الإدارية بشكل عام.

تهتم المجلة بنشر ما يأتي:

1. البحوث العلمية الأصيلة في مجالات العلوم الاقتصادية والإدارية، وكذا المالية والمحاسبية.
2. المقالات النقدية التي تتصل بإصدارات الكتب ومراجعتها، وكذا الملتقيات والندوات والأطروحات في مجالات تخصص المجلة.

قواعد وشروط النشر.

1. يكون النص المرسل لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر لدى جهة أخرى.
2. اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث، بما فيها التقديم للبحث، وتنسيق أقسامه، وخاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إليه الباحث، والتوثيق الكامل لمراجعته.
3. لا يزيد حجم النص على 25 صفحة كحد أقصى، وأن لا يقل عن 10 صفحات، على ورق ذو أبعاد [16×23 سم]، بخط Majalla Sakkal، حجم 13، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون النص بخط Times New Roman، حجم 11.
4. إدراج ملخصين للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد كل منهما عن 9 أسطر، الأول بلغة المقال، والآخر باللغة الإنجليزية، على أن يكون أحدهما باللغة العربية.
5. إعداد الرسوم البيانية والجداول آليا من خلال برنامج Word، وبطريقة تسهل تنسيقها للطباعة.
6. ترقيم الجداول والأشكال ترقيما متسلسلا بشكل منفصل لكل منها، ويتم ذكر عنوان لكل جدول أو شكل يدل على فحواه في الأعلى والمصدر في الأسفل.
7. يجب على الباحث (الباحثين) التأكد من صحة مسودة البحث وسلامتها من أي أخطاء إملائية أو نحوية قبل تقديمها إلى المجلة.
8. يتم تنظيم الاقتباسات والمراجع وفق طريقة الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA).
9. تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ومن ثم تقوم بإرسالها لمحكمين اثنين على الأقل، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
10. تُقدم البحوث وفق برنامج Word 2007 (doc, docx, rtf)، وترسل عبر موقع المجلة في المنصة الوطنية للمجلات العلمية:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/628>

11. ويرسل التعهد في نفس اليوم إلى طريق البريد الإلكتروني التالي:

revue.arsad@gmail.com

ملاحظة: المجلة غير مسؤولة عن آراء الباحثين، ولا تتحمل كل ما يتعلق بالإخلال بقواعد البحث العلمي من سرقات علمية وغيرها.

الهيئة العلمية

أ.د. بوعازي فريدة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. زرزار العياشي	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. لقلطي الأضر	جامعة المسيلة (الجزائر)	أ.د. طيار أحسن	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. ساحلي زهر	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. يوسف ناصر	الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)
د. بوالشعور شريفة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. رحيم حسين	جامعة برج بوعريش (الجزائر)
د. سكيكدة مراد بودية	جامعة تلمسان (الجزائر)	د. آسيا ريس أحمد	جامعة سانت (ماليزيا)
د. حمول طارق	جامعة بشار (الجزائر)	د. مصطفى محمود عبد السلام	جامعة أم القرى (السعودية)
د. زرمان كريم	جامعة خنشلة (الجزائر)	د. نوفل قاسم علي الشهباني	مركز الدراسات الإخلمية جامعة الموصل (العراق)
أ.د. محبوب مراد	جامعة بسكرة (الجزائر)	د. بوالكور نورالدين	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. بن الشيخ بوكري	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. كجوش بلال	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. غنقال إلياس	جامعة بسكرة (الجزائر)	د. البدري فوزي	جامعة بنغازي (ليبيا)
د. قريد عمر	جامعة بسكرة (الجزائر)	د. الريمدي بسام	جامعة السادات (مصر)
د. قصاص شريفة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. المصراقي سالمة	جامعة بنغازي (ليبيا)
د. جعريف علي	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. المهدي محمد	جامعة أم درمان (السودان)
د. وعيل ميلود	جامعة البويرة (الجزائر)	د. زهير غراية	جامعة الجوف المملكة العربية (السعودية)
د. بن علي عبد الغاني	جامعة باتنة-1 (الجزائر)	د. آيت مختار عمر	جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (الجزائر)
د. بو غليطة إلهام	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. كمن حسين	جامعة البويرة (الجزائر)
د. قط سلم	جامعة بسكرة (الجزائر)	د. القوصي هام	جامعة حلب (سوريا)
د. كاتب كريم	جامعة وهران (الجزائر)	د. كوان سليمان	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. بوعروج لامية	جامعة قسنطينة2 (الجزائر)	د. لشهب مسعود	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. بوثاجة جمال	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. صيد فاتح	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. بلعابيش ميادة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. العمودي محمد الطاهر	جامعة تمنغاست (الجزائر)
د. مقيط حمزة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. قسوري إصاف	جامعة بسكرة (الجزائر)
د. رماش كمال	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. ملار رضوان	المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)
د. بوفامة عمر	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بن الضيف م.عدنان	جامعة بسكرة (الجزائر)
د. فروم م. الصالح	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. طوليل ياسمينة	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. زيرق سوسن	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. مقبيح صبري	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. عماري سمير	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. سلامات عقيلة	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. سلامة وفاء	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. شرفق سمير	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. ركي أحسن	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. تيقان عبد اللطيف	جامعة خنشلة (الجزائر)
د. بلاسكة صالح	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. بونس بوعصيدة رضا	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. دموش وسيلة	جامعة سكيكدة (الجزائر)	د. السبتى لطيفة	جامعة بسكرة (الجزائر)
د. لعور سطايجي إلهام	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. فحام وهيبية	جامعة سكيكدة (الجزائر)
د. بوناب ياسين	جامعة سكيكدة (الجزائر)	أ.د. شلابي عمار	جامعة سكيكدة (الجزائر)
		د. بن عزة هشام	جامعة تلمسان (الجزائر)
		د. غطاس عبد الغفار	جامعة برج بوعريش (الجزائر)

فهرس

- 16-1 تطور المدن الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الأردن
علي عماد محمد أزهر
- 54-17 أثر التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات
المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني
محمد المهدي الأمير/ عبد الرحمن يوسف الخليفة/ صلاح علي أحمد محمد
- 76-55 أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000 . 2019)
عبد الحق بن تفات/ محمد ساحل
- 92-77 الاستثمار السياحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
(استنادا إلى المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030)
قسوري إنصاف
- 114-93 تطور مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري -دراسة تحليلية للفترة (2009-2019)-
نور الدين سنجاق الدين/ إيمان مرير
- 132-115 المسؤولية الاجتماعية لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات العمومية
ليلى مطالي/ دليلة مسدوي
- 150-133 L'externalisation des fonctions de la défense américaine à des
entreprises privées
Himrane Mohammed /Rimouche Kaoutar /Zine Radhia
- 164-151 Assessment of Services Offered by Voluntary and International
Organizations to improve socioeconomic status of the population in
Kassala State, Sudan
Sawsan Mohammed Mhmood /Sumaya Mohammed Moustafa
- 180-165 Supreme Audit Institutions and the Economic Impacts of Covid-
19: Exploring the Added Value of Public Sector Audits During
the Pandemic
Dafri Rima / Sid Ahmed Besbas



مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والإدارية
التزقيم الدولي الموحد (P-ISSN): 2661-7641
التزقيم الإلكتروني الموحد (E-ISSN): 2716-8107
مجلة (4)، عدد (2) /ديسمبر 2021 / ص: 1-16



تطور المدن الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الأردن

The development of industrial cities in light of economic reforms in Jordan

د. علي عماد محمد ازهر¹

Dr. Ali Imad Mohamed Azhar

¹باحث دكتور اقتصاد – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الأردن

Email: draliimad66@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/07

تاريخ الاستلام: 2021/07/15

ملخص:

تعتبر المدن الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية أو الأفكار التي تنفذها الدولة بهدف تطوير القطاع الصناعي فيها بشكل خاص، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، إذ يعتبر القطاع الاقتصادي من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للأيدي العاملة من مختلف مستوياتها الفنية والعلمية. إن إقامة المدن الصناعية تساعد على إقامة المصانع والاستثمارات في البلاد لكونها توفر للمستثمر البنية التحتية لإقامة مشروعه؛ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية العوامل الجاذبة للاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة، وإلقاء الضوء على أهمية تلك المناطق وأثرها في زيادة حجم الاستثمار، وكذلك إبراز دور المؤسسات المعنية بتشجيع الاستثمار في توفير المناخ الاستثماري الملائم من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع الأردني، ولتحقيق هذه الأهداف قسم البحث إلى الإطار النظري لهيكل الصناعة والمدن الصناعية من حيث المفهوم وتحليل القطاع الصناعي في الأردن وأهم المدن الصناعية فيه وأخيراً المعوقات أسبابها وأهم معالجتها.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الاستثمارات، النمو، المدن الصناعية، المملكة الأردنية.

تصنيف (JEL): D21، f43، L60

Abstract

The industrial cities are considered one of the most important economic projects or ideas implemented by the state with the aim of developing the industrial sector in them in particular, and addressing social and economic problems in general, as the economic sector is one of the most economic sectors accommodating manpower of various technical and scientific levels. The establishment of industrial cities helps to establish factories and investments in the country because it provides the investor with the infrastructure to set up his project; This study aimed to identify the importance of the factors that attract investment in the qualified industrial zones, shed light on the importance of these zones and their impact on increasing the volume of investment, as well as highlighting the role of the institutions concerned with encouraging investment in providing the appropriate investment climate in order to achieve the economic and social goals of individuals. Jordanian society, and in order to achieve these goals, the research was divided into the theoretical framework of the structure of industry and industrial cities in terms of concept and analysis of the industrial sector in Jordan and

the most important industrial cities in it, and finally the obstacles, their causes and the most important treatment.

Keywords: The industrial sector, reality, growth, industrial cities, the Kingdom of Jordan

JEL classification: D21, F43, L60

1. مقدمة

يلعب قطاع الصناعة دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني في الأردن، ويتم الاعتماد عليه كركيزة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية، ووفقاً لدائرة الإحصاءات العامة فقد وصلت مساهمة القطاع الصناعي المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصناعات التعدينية والتحويلية إلى ما يُقارب 25%، إلى جانب مساهمته غير المباشرة، إذ إنه يرتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يُساهم في تشغيلها؛ كقطاع الزراعة، والنقل، والبنوك، وغيرها، ويُمنح قطاع الصناعة اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة بسبب دوره المهم في دعم جهودها التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية، وخفض نسب البطالة تتميز الصناعة بأهمية بالغة في إحداث التغيير في الأوضاع الاقتصادية في الأردن، فهي مفتاح نجاح الاقتصاد، ويبرز ذلك من خلال ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج القومي الأردني، ولقطاع الصناعة دور كبير في توفير العديد من فرص العمل، إلى جانب تأهيل وتدريب العالمين فيه، ورفع الكفاءة الفنيّة، وزيادة الإنتاجيّة، ومن جهةٍ أخرى فإنّ تطوّره يؤدّي إلى استمرار نموّ القطاعات الأخرى المرتبطة فيه.

مشكلة البحث:

تعتبر مشكلة اختيار الموقع الصناعي المناسب من المشكلات الأساسية التي تواجه عملية التوطين الصناعي، مهما كانت طبيعة صاحب المشروع، لأن العشوائية في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة قد تؤدي إلى إخفاق المشروع وفشله في تحقيق أهدافه كما قد تترك أثر سلبياً على البيئة عامة. ولهذا فإن العشوائية إذا قدر لها أن تحدث في مثل هذه العمليات الصناعية الهامة فذلك يرجع إلى التقليل من أهمية الاستقصاءات المتخصصة التي يجب أن تسبق عملية التوطين .

تكمن المشكلة في التساؤل الآتي :

- ✓ ماهو الدور التنموي الذي يلعبه القطاع الصناعي في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟
- ✓ ماهي المدن الصناعية ؟ وماهي معايير قيامها؟

أهداف البحث:

1. دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة جميع المدن الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية؛
2. تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية؛

3. العمل على إقامة مدن صناعية جديدة في مختلف مناطق المملكة؛
4. رفع كفاءة البنى التحتية والخدماتية؛
5. زيادة نسبة نمو الاستثمارات وتوطينها؛
6. تطوير القدرات المؤسسية.

أقسام البحث :

قسمت الدراسة إلى :

- تحليل الإطار النظري لمفهوم إشكالية الصناعة والمدن الصناعية؛
- الصناعة في الأردن ودور المدن الصناعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية .

الدراسات السابقة :

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت موضوع القطاع الصناعي والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية في دول مختلفة شملت الدول الصناعية المتقدمة والنامية على حد سواء، فمعظم الدراسات السابقة إما إنتهجت الطابع التحليلي والبحث عن العوامل التي تؤثر في نمو وتطور القطاع الصناعي أو أنها إنتهجت الطابع الموضوعي أو المكاني والبحث عن الوضع الأمثل لتوزيع أنشطة القطاع الصناعي على الحيز المكاني للدولة أو الإقليم الواحد ومن ثم محاولة صياغة حلول سياسية وإستراتيجيات تنموية من شأنها تقليل حدة التباين المكاني للأنشطة الصناعية والوصول إلى التوزيع المثلى لها. وفيما يتعلق بدراسات القطاع الصناعي الأردني فهي مازالت ضئيلة وتكاد تنحصر إما في شكل دراسات عن تطوير الهيكل الصناعي وإما في شكل دراسات عن التركيز الصناعي للأنشطة الصناعية المختلفة أو في شكل دراسات وتقارير حكومية مبسطة عن واقع القطاع الصناعي في الأردن. ومن بين تلك الدراسات :

- ✓ دراسة واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن (مومني رياض، حميدات وليد، 1996) حيث ركزت الدراسة على استقصاء وتحليل مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة 1970 - 1991 وبالتحديد فقد تم مناقشة الجوانب التالية :
- تطور قطاع الصناعة التحويلية: القيمة المضافة مساهمة القطاع بالنتائج المحلي الإجمالي حجم الاستخدام الخ.
- الهيكل الإنتاجي في القطاع.
- الترابط بين قطاع الصناعة التحويلية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .

- تقدير مجموعة من النماذج القياسية لتبيان محددات التغيرات الهيكلية في القطاع من جهة وللتعرف على العلاقة الهيكلية بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى .

لخصت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها :

1. لقد نما قطاع الصناعة التحويلية نموا ملحوظا خلال فترة الدراسة الا انه لم يسهم بشكل كبير في زيادة الاستخدام وأنه يعتمد على الأساليب الإنتاجية ذات الاستخدام المكثف لرأس المال

2. هناك ضعف في الترابط الصناعي في الأردن واختلاف كبير في الهيكل الإنتاجي للقطاع، حيث لا يزال القطاع يعتمد على الواردات بشكل كبير ومعظم الإنتاج كان من السلع الوسيطة والاستهلاكية .

✓ دراسة أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني (بدرى، صباح، حموري، قاسم، 1996) تهدف هذه الدراسة إلى قياس التطور التكنولوجي وبيان أثره على الناتج الصناعي الأردني خلال الفترة (1969 - 1991) وقد أوضحت الدراسة أهمية القطاع الصناعي ودوره في الاقتصاد الأردني، ثم بعد ذلك تعرضت لمفهوم وأهمية التطور التكنولوجي ورعاية الحكومة للنشاطات العلمية والبحث والتطوير من خلال تخصيص وزيادة المبالغ المقدمة لهذه الأنشطة. وقامت الدراسة بقياس التطور التكنولوجي عن طريق تقدير دالة الإنتاج في القطاع الصناعي وذلك بافتراض ان هذه الدالة هي من طراز دالة انتاج كوب-كلاس مع تقييدها لكي تعطي مردودات ثابتة للحجم . وبينت الدراسة أن التطور التكنولوجي يؤثر تأثيرا ايجابية طفيفة على الناتج الصناعي الأردني وبمعدل يقل عن 1/ سنوية، وأن القطاع الصناعي يعمل في مرحلة ثبات مردودات الحجم، وقد قامت الدراسة باجراء اختبار قاطع لهذه الفرضية، أما بالنسبة لمعدل مشاركة عناصر الانتاج في العملية الإنتاجية، فقد أظهرت الدراسة أن معدل مشاركة رأس المال في الانتاج (0.65) أكبر من معدل مشاركة العمل (0.35)، وهذه الحصص لرأس المال يبدو انها كبيرة مقارنة مع البلدان الأخرى ذات السوق الحر، حيث أن حصة رأس المال لم تتجاوز (0.50).

✓ دراسة نمو الصناعة التحويلية و العمالة في الأردن (نصر، محمد ، حماد، خليل، 1990) ، تهدف هذه الدراسة الى تحليل قطاع الصناعة التحويلية في الاردن من حيث نمو الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي ثم من حي حجم العمالة في هذا القطاع ونموها خلال الفترة 1972-1986 وهي الفترة التي تتوفر فيها بيانات رسمية عن هذا القطاع وذلك بهدف

التعرف على إمكانية استيعاب هذا القطاع لمزيد من القوى العاملة الأردنية. وقد أظهرت هذه الدراسة أن قطاع الصناعات التحويلية يوظف نسبة لا تزيد عن (10,7%) من مجمل العمالة في الأردن، ولكن العمالة في هذا القطاع تنمو بمعدل نمو سنوي مركب أعلى من معدل نمو العمالة في جميع القطاعات على من معدل نمو السكان بصفة عامة. كذلك تظهر هذه الدراسة أن إنتاجية العامل في هذا القطاع أعلى بكثير من إنتاجية العامل في بقية القطاعات. وبالرغم من تركيز الصناعات التحويلية جغرافياً في محافظة عمان. إلا أن هذا التركيز يتناقص تدريجياً ما يعني توزيعاً أفضل بين المحافظات. كذلك فقد أظهرت هذه الدراسة أن العمالة الصناعية تتركز في صناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتين ثم الصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس. بالرغم من أن المؤسسات الكبيرة لا تشكل سوى حوالي (1%) من عدد المؤسسات الصناعية في الأردن، إلا أنها ترفف حوالي (30%) من مجمع العمالة الكلية. وأخيراً لقد أظهرت هذه الدراسة أن متوسط حجم المؤسسات قد بلغ أقصى معدل في الصناعات الكيماوية. وأدنى معدل في صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث.

✓ دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)، (وليد حميدات وسعيد الحلاق ومعن العمري، 2011)، بحثت الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة ودورهما في قطاع الصناعة الأردني كمتغيرين هامين يؤثران على حجم الإنتاج فيه، واستهدفت الدراسة الفترة (1985-2006) حيث وقع خلالها تطورات عديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة، وهدفت الدراسة إلى اختبار افتراض أن للاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة أثر إيجابي على حجم إنتاج قطاع الصناعة الأردني، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين هذين المتغيرين والإنتاج الصناعي في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الافتراضات المذكورة أعلاه تم استخدام نموذج معدل من قبل الباحثون عن آلة الإنتاج ل كوب دوغلاس (Cobb - Douglas Production Function). وبعد أن تم توظيف الاختبارات الإحصائية اللازمة تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS). وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير موجب على إنتاج القطاع الصناعي وقد كانت مرونته (0,06) ولم يكن ذو دلالة إحصائية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ذو دلالة إحصائية بعد إسقاط متغير رأس المال المحلي من النموذج وكانت مرونته (0,122)، أما تحرير التجارة فكان تأثيرها موجب حيث كانت مرونة

هذا المتغير (0.4)، كما وأظهرت الدراسة بان الإنتاج الصناعي الأردني وتحرير التجارة سبب في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين أن هذه الاستثمارات ليست سببا في خلق كل من الإنتاج الصناعي وتحرير التجارة، ولم يكن هناك علاقة تربط تحرير التجارة بالإنتاج الصناعي.

1.2 الإطار النظري لهيكل الصناعة والمدن الصناعية

يعد هيكل الصناعة عنصرا مهما في الدراسات التي تنتهي إلى حقل الاقتصاد الصناعي، حيث أن الهدف من دراسته هو التعرف على القوة الاحتكارية التي قد تملكها المؤسسات في بعض الصناعات، وقياس مدى وجود عوامل احتكارية أو عوامل منافسة في السوق ودراسة تأثير ذلك على سلوك المؤسسة الموجودة في الصناعة ومستوى أدائها، وعليه سنحاول في هذا المبحث إعطاء مفهوم دقيق لهيكل الصناعة وتبيان علاقته بسلوك وأداء المؤسسة.

1.2 مفهوم هيكل الصناعة وعلاقته بسلوك وأداء المؤسسة :

تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها. فالصناعة معني النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نائية، وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات ... من جهة أخرى قد يقصد بـ: "الصناعة" وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام، أو نفس طريقة الصنع ضمن هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق (أي النشاط الصناعي) إلى عدة صناعات مثل صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية.(أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، وازهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994)، ويمكن تعريف الصناعة على أنها إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل مصطلح الصناعة، (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية ...).

كما تعرف الصناعة على أنها: "مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك" وعلى سبيل المثال، فإن الألواح المعدنية أو البلاستيكية المستخدمة في بناء جسم السيارة يعتبر كل منها بديلا دقيقا للآخر. وبالرغم من تقنيات الإنتاج المختلفة، فإن المؤسسة المتخصصة في تصنيع ألواح الجسم المعدنية تندرج ضمن نفس مجال الصناعي مثلها مثل المؤسسات التي تقوم بتصنيع ألواح الجسم البلاستيك، إلا أنهما يخدمان

نفس حاجات المستهلك . (شارلز هيل وجاريت جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد أحمد عبد المتعال، ص 131).

2.2 مفهوم هيكل الصناعة

يتخذ تعبير أو اصطلاح هيكل الصناعة عدة تعريفات أو معاني حسب هدف الباحث أو طبيعة البحث الذي يقوم به، فهو قد يعني "خواص التركيب الجنائي للأسواق التي تنتج في ظلها الصناعات إلى بلد معين"، ومن أمثلة هذه الخواص الأهمية النسبية للوحدات الإنتاجية المختلفة في الصناعة (من حيث رأس المال أو حجم الإنتاج أو عدد العمال أو حجم أو قيمة المبيعات أو غيرها من المؤشرات)، كما أن تعريف "هيكل الصناعة" قد يقصد به عدد المؤسسات الصناعية وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد، كان نقيس نصيب أكبر أربع أو ثمان أو خمسين مؤسسة ضمن صناعة معينة من حجم الإنتاج أو رأس المال الإجمالي أو المبيعات أو عدد العمال الكلي في الصناعة، وغالبا ما يطلق على هذا التعريف "نسبة التركيز الصناعي". (أحمد سعيد باخرمة، ص 41، 42). ففي البداية كان بعيد عن هيكل الصناعة ينسبة التركيز فقط، حيث كان الهدف هو تقييم مدى اقتراب عدد البالغين أو شكل السوق من حالة المنافسة التامة أو من حالة الاحتكار التام، وذلك من أجل استنتاج آلية أداء المؤسسة، ومع اكتشاف عدم صحة مفهوم السوق المستقر وكذا انخفاض أهمية المركز إلى حد كبير هذا كله أدى إلى ظهور مفهوم المنافسة المحتملة (تقدير إمكانية الدخول والخروج من وإلى الصناعة من طرف المؤسسات) التي أصبحت تعني أكثر أهمية من المنافسة بين المؤسسات الموجودة في السوق فعلا والقوة السوقية لهذه المؤسسات. (عادل عرقابي، ص 12). كما عرف "Bain" هيكل الصناعة بأنه: "تلك الخصائص التي تنظم الصناعة والتي تترك أثرا استراتيجيا على طبيعة المنافسة والشعير داخل تلك الصناعة"، واقترح "Bain" أربعة خصائص رئيسية لهيكل الصناعة والتي تعتبر مهمة لاستيعاب المفهوم بشكل محدد هي كما يلي:

1. درجة تركيز البائعين، أي عدد المصانع المنتجة لسلعة ما وتوزيعها النبي من حيث الحجم .
2. درجة تركيز المشترين، أي عدد المشترين للسلع وتوزيعهم النسبي.
3. درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع، أي الفرق في مستوى نوعية المنتجات .
4. شروط الدخول والخروج من وإلى الصناعة، أي مدى السهولة التي يمكن للمؤسسات الدخول فيها إلى الصناعة والخروج منها.

ومعلوم أن كل خاصية من هذه الخصائص الأربعة لهيكل الصناعة مهمة في تحديد سلوك المؤسسات الإنتاجية والتي بدورها تؤثر على أداء الصناعة ككل. وعليه فإن مفهوم هيكل الصناعة قد يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المؤسسات الصناعية والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات

وأدائها. وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل الصناعة يشمل إضافة إلى مستوى التركيز أبعاداً أخرى أهمها: ظروف الدخول والخروج من السوق من قبل مؤسسات أخرى ومدى وجود تمييز في المنتجات داخل الصناعة وقد قام "Michael porter" بتقديم تحليل أكثر شمولاً إذ أنه يرى أن هيكل الصناعة "عبارة عن خمسة قوى تنافسية، حيث يرى أن التنافس بين المؤسسات الموجودة في السوق يعتبر أحد هذه القوى"، وميزة هذا التحليل أنه يركز على العلاقة بين العناصر المكونة لهيكل الصناعة وليس عددها.

3.2. علاقة هيكل الصناعة بسلوك وأداء المؤسسة

يتأثر سلوك المؤسسات في الصناعة ككل الصناعة الذي تعمل في ظله المؤسسة، ففي صناعة تتسم بدرجة عالية من التركيز نتوقع أن يميل سلوك المؤسسات في هذه الصناعة نحو الاحتكار التام في حالة أن درجة التركيز كاملة (أو العدد واحد صحيح) أو احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية في حالة أن درجة التركيز أقل من العدد واحد ولكنها مرتفعة، بينما أن صناعة تتصف بدرجة تركيز منخفضة (تساوى صفر أو قريب منه) يتجه سلوك المؤسسات فيها نحو المنافسة الكاملة أو قريب منها، كذلك فإنه في ظل وجود عوائق دخول ضخمة، ومن ثم ترسب الاتجاهات التركيبية فيها، نتوقع أن يتسم سلوك المؤسسات في هذه الصناعة بالميل نحو التواطؤ أو الاتفاق من أجل الحفاظ على درجة نفوذها في الصناعة وجني ثمارها في شكل أرباح مرتفعة وغير عادية. لقد ركزت معظم الدراسات على معدل الربحية في الصناعة كمؤشر رئيسي من مؤشرات الأداء باعتباره الأكثر ارتباطاً بكل الصناعة وسلوك المؤسسات فيها ونظراً لتأثير بقية المؤشرات عليه. وكانت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات تشير إلى نوع من العلاقة الموجبة بين كل من الدرجات المرتفعة من التركيز في الصناعات المدروسة وعوائق الدخول فيها والتمييز في المنتجات وبين معدلات الربحية مما يؤدي إلى حد بعيد التحليل النظري لطبيعة هذه العلاقة وعلى صعيد آخر فإن مستوى أداء المؤسسة في الصناعة قد يؤثر على هيكل الصناعة، ومن ثم سلوك المؤسسات في ظل هذا الهيكل، حيث قد تؤدي المستويات العليا من الربحية أو الكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني كحجم الطلب على السلعة ومرونته ومستويات أبعاد هيكل الصناعة وبالأخص درجة التركيز في الصناعة التكاليف وغيرها من العوامل. (احمد سعيد باخرمة ص 41)

4.2 المدن الصناعية

يحقق إنشاء المدن الصناعية فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابه مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير. كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية. ومن جانب آخر فإن انتشار المدن الصناعية في أي

بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، وأجذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تحاور المناطق الصناعية أينما وجدت. كما أن توفر الإدارة المتخصصة تساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير الضارة بالبيئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة وذلك في المناطق الصناعية الجديدة، وفي إنجاز ما تعرقل من تراخيص إضافة إلى نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها، مما يسهل عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة. وتبدو أهمية المناطق الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل جلي، وفي خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات إلى القطاع الصناعي والنهوض بالصناعات الأساسية، وتندرج معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن إحدى فئتين

1.4.2 قطاع غير منظم يتميز بالآتي:

سهولة الدخول في مشاريع جديدة وتطويرها، الاعتماد على المواد والموارد البشرية المحلية، الملكية العائلية في معظم الحالات، صغر ومحدودية عمليات التصنيع، كثافة اليد العاملة العادية إجمالاً، اكتساب المهارات خارج نطاق الأنظمة التعليمية، العمل في أسواق تنافسية وغير منظمة.

2.4.2 قطاع منظم يتميز بالآتي:

صعوبة الدخول إلى مشاريع و نشاطات جديدة، اعتماده على المواد والمتطلبات المحلية والمستوردة، أشكال الملكية الجماعية كالشركات بأنواعها، زيادة حجم العمليات الصناعية، كثافة رأس المال بسبب تركيز استخدام التكنولوجيا، اكتساب المهارات العلمية والمهنية .

3. القطاع الصناعي في الأردن (التطور، الاستثمار، المدن الصناعية، المعوقات)

وصل المعدل السنوي لمساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية خلال الأعوام الماضية إلى حوالي 69%، وذلك وفقاً لبيانات هيئة الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية، إذ يعدّ قطاع الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار، فهو يتمتع بميزات تنافسية كالقدرات التصديرية الكبيرة والمتنوعة جغرافياً، إلى جانب العديد من عوامل الجذب التي يميّز بها الأردن، وتجعل منه وجهة استثمارية فريدة، ومنها:

1. الموقع الاستراتيجي للأردن في وسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممّا يجعل منه

حلقة وصل بين كلّ من أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، ونقطة مهمّة للوصول الى ما يزيد عن مليار

مستهلك.

2. قوّة العلاقات التي تربط الأردن مع باقي دول العالم. الاستقرار الأمني والسياسي الذي يتمتّع به الأردن.
3. الاتفاقيات التجارية القائمة على سياسات الانفتاح والتكامل، وعضوية الأردن في منظّمة التجارة العالمية منذ عام 2000م. ثبات واستقرار الاقتصاد الأردني بالرغم من الظروف المختلفة التي يمرُّ بها والمحيطه به. توفّر قوى عاملة مؤهّلة ومدربّة، بالإضافة إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.
4. تمتّع الأردن ببُنية تحتية مميّزة. تنوّع وتطوّر القطاعات الاقتصادية الأردنية. الحوافز الاستثمارية الممنوحة داخل المناطق الصناعية والتنمية.
5. والإعفاءات الضريبية والجمركية التي فرضها قانون الاستثمار الجديد رقم 30 لعام 2014م.

11.3 الاستثمار والصناعة في الأردن

قانون الاستثمار يسهم بشكل كبير في قوة الدينار الأردني واستقرار سعر الصرف من خلال ردف الاحتياطات الرسمية للمملكة من العملة الأجنبية (بأكثر من 0.8 مليار دولار في السنة في عام 2017). هذا كما يساهم قطاع الصناعة في ترسيخ الاستقرار المالي في الأردن من خلال دعم الخزينة بأكثر من مليار دينار سنويًا على شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن كل دينار يستثمر في الصناعة يوفر للخزينة أكثر من ثمانية قروش من الإيرادات الضريبية.

الجدول (1) مؤشرات القطاع الصناعي الاردني

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	عدد الشركات الصناعية	الصادرات الصناعية (مليار دولار)	عدد فرص العمل	المساهمة غير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
24	40	18000	3.6	240000	91	15

المصدر: هيئة الاستثمار الاردني

تعود أهمية القطاع الصناعي إلى التنافسية القوية التي يتمتع بها الأردن بالنسبة للمستثمرين الصناعيين. يتميز الأردن بموقعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى تنوع اتفاقيات التجارة الحرة، التي تتيح الوصول إلى 1.5 مليار مستهلك في أكثر من 160 دولة. وهذا يمكن الأردن أن يكون طريقًا تجاريًا استراتيجيًا للعديد من الدول والمناطق المجاورة. وقد بذلت جهود مستمرة لضمان سهولة وصول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الدولية، كان آخرها الاتفاق المبرم بين الأردن والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتبسيط قواعد المنشأ على مدى السنوات العشر

القادمة في تموز/ يوليو 2016. ويغطي الاتفاق معظم المنتجات الصناعية، التي يتوقع أن يتاح لها الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مثل المنسوجات والملابس والأجهزة الكهربائية المنزلية والمنتجات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية والأثاث.

3.3 المدن الصناعية في الأردن

يتواجد في الأردن 10 مدن صناعية موزعة على مدينة عبد الله الثاني الصناعية في سحاب، ومدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية في الكرك، ومدينة الحسن في إربد، ومدينة الموقر الصناعية، ومدينة العقبة الدولية والمفرق، ومدينة السلط الصناعية، ومدينة الطفيلة الصناعية، ومادبا الصناعية، جرش الصناعية. إن المدن الصناعية تعمل على توفير قطع أراضٍ مطورة ومخدومة ومبانٍ صناعية نمطية جاهزة، وتوفير خيار إيجار أو تملك الأراضي والمباني الصناعية، وبنية تحتية متميزة، وحرية تحويل عوائد الاستثمار إلى الخارج إضافة إلى الخدمات المساندة الأخرى. فقد ارتفع حجم الاستثمار داخل شركة المدن الصناعية لسنة 2020 بنسبة 60% لتصل إلى 91.3 مليون دينار مقابل 57.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام 2019 لتسجل بذلك زيادة بمقدار 34.2 مليون دينار أردني وبحسب الأرقام الصادرة عن الشركة، وبلغ حجم الاستثمار التراكمي داخل المدن الصناعية 3 مليارات دينار من خلال 850 شركة ساهمت في توفير 65 ألف فرصة عمل توزعت على مختلف المناطق الصناعية التي تديرها الشركة.

الجدول 2 حقائق المدن الصناعية لسنة 2020 في الأردن

السنة	حجم الاستثمار التراكمي	إجمالي عدد الشركات	الأيدي العاملة	المدن الصناعية
2020	3 مليار دينار أردني	855	65 ألف عامل	11

المصدر: شركة المدن الصناعية

تضمّ الأردن العديد من المدن الصناعية المؤهّلة، والتي تتوزّع على مناطق المملكة، وفيما يأتي بعض منها:

- مدينة الحسن الصناعية-إربد: أنشئت في عام 1991م، وتبلغ مساحتها الإجمالية ما يُقارب 1,178 كم²، وتقع على بُعد 72 كم شمال عمان، وقد استقطبت هذه المدينة الصناعية أكثر من 154 شركة، كما وقّرت المشاريع العاملة فيها حوالي 36,509 فرصة عمل.
- مدينة العقبة الصناعية الدولية-منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة: تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 75,2 كم²، إذ تمّ الانتهاء من المرحلة الأولى التي تشغل مساحة 0,57 كم² منها،

وما زال العمل مستمراً لتطوير المرحلة الثانية، وقد اكتسبت هذه المدينة أهميتها بسبب وجودها في المنطقة الحرّة، وقربها من المطار وميناء العقبة، فاستقطبت نحو 121 شركة صناعية.

- مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية-عمّان: أنشئت عام 1984م، وهي أكبر مدينة صناعية في الأردن، إذ تبلغ مساحتها الإجمالية 2,53كم²، وتقع في مدينة سحاب على بعد 12 كم جنوب شرق عمّان، وقد استقطبت هذه المدينة أكثر من 467 شركة صناعية، كما وقّرت حوالي 15,675 فرصة عمل.

- مدينة المفرق الصناعية-المفرق: أنشئت عام 2016م، وتبلغ مساحتها الإجمالية ما يقارب 1,874كم²، وتقع ضمن منطقة الملك حسين بن طلال التنموية في المفرق، وقد ساهم وجود موقع مخصّص لإقامة منطقة لوجستية فيها، إلى جانب موقعها الاستراتيجي على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بدول الجوار في تعزيز دورها التنافسي. مدينة الموقر الصناعية - عمّان: تبلغ مساحتها الإجمالية 2,5كم²، إذ يجري تجهيز 1كم² منها كمرحلة أولى ببنية تحتية حديثة، ومجموعة من الخدمات الأساسية القادرة على تلبية احتياجات المستثمرين، كالكهرباء، والاتصالات، وغيرها، وتتميّز هذه المدينة بموقعها الاستراتيجي الواقع على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بالعراق والمملكة العربية السعودية، كما تتمتع المشاريع الصناعية فيها بإعفاء من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات، وبنسبة 50%، وذلك بموجب قانون تشجيع الاستثمار.

- مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية - الكرك: تبلغ مساحتها الإجمالية 1,865كم²، وتقع على بُعد 118 كم جنوب العاصمة عمّان، وقد تمّ الانتهاء من تطوير مساحة 0,578كم² منها خلال المرحلة الأولى في عام 2000م، إذ زوّدت بكافة خدمات البنية التحتية المتطورة، وقد استقطبت هذه المدينة 34 شركة صناعية، كما وقّرت 4,580 فرصة عمل.

4.3 معوقات الصناعة في الأردن (الأسباب، المعالجة)

11.4.3 الأسباب :

الصناعات الأردنية التي تسهم بما يزيد على 25% من الناتج القومي، وتوفر ربع مليون فرصة عمل، لها القدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد. المشكلة التي تحول دون الوصول إلى هذا الهدف الذي يبدو للجميع واضحاً وممكناً يتمثل في الأزمة التي تعيشها الصناعات الوطنية وتكرار فشل التدخلات

الحكومية والأهلية في إيجاد خطة وطنية شاملة تشخص الواقع وتحدد المشكلات وتضع الحلول وتعمل على تنفيذها. (صبري الربيعات، صنع في الأردن).

في مقدمة التحديات التي تحد من فرص حدوث نهضة صناعية :

1. مشكلات ارتفاع أسعار الطاقة
2. ضعف إنتاجية العامل
3. سرعة تبدل سياسات استقدام العمالة
4. تذبذب سياسات الاستيراد والتصدير
5. ضعف مستوى الحماية وتدني إقبال المستهلك على السلع المنتجة محليا.
6. الزيادة السكانية الناجمة عن توالي الهجرات .
7. اعتماد الدولة لسياسة الحماية الإغلاقية.
8. وضع بعض القيود على الاستيراد وإنتاج سلع بجودة عالية كانت بعضا من العوامل التي دفعت بالمستثمرين وأصحاب الورش الحرفية إلى تطويرها لتصبح مصانع قادرة على تلبية حاجة السوق وربط منتجات مصانعهم بحاجات وذائقة المستهلك.

2.4.3 المعالجة :

- حلول مستقبل الصناعة الأردنية يكمن تحقيق مستقبل زاهر للصناعة الأردنية من خلال إيجاد الحلول الناجعة للمعوقات التي تواجهها، خصوصا في عدة مجالات، هي:
1. مجال التكنولوجيا: يجب إعطاء أولوية لاستخدام التكنولوجيا الصناعية الحديثة والمتطورة، بالإضافة لأساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الجودة.
 2. مجال الملكية الفكرية: لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل والحد من الآثار السلبية التي ستلحق بالصناعات المختلفة.
 3. توسيع الأسواق المتاحة: فلا بد أن تتجه الأردن في تسويق سلعها الصناعية باتجاه السوق العربية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد اكتمال إنشائها، لتجنب تحديات ضيق الأسواق المحلية المحدودة، بالإضافة إلى صياغة علاقات خاصة ومشاركة مع الدول الأجنبية.

الخاتمة :

- إن دراستنا أعطت جملة من النتائج الهامة :
- يلعب قطاع الصناعة دوراً رئيسياً في دعم الاقتصاد الوطني في الأردن، ويتم الاعتماد عليه كركيزة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية
 - تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.
 - عند إنشاء منطقة صناعية يتوجب الأخذ بجملة من العوامل الأساسية لتكون أكثر فعالية لتحقيق النمو في القطاع الصناعي .
 - لعبت المناطق الصناعية دوراً كبيراً في تطور الصناعة في جميع أنحاء العالم وخاصة بريطانيا، أمريكا، اليابان.
 - إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهداف اقتصادية اجتماعية ثقافية
 - تطور مفهوم المناطق الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن
 - القطاع الصناعي الأردني قطاع قوي يحتل مراتب متقدمة في العالم .
 - سياسة التوطين الصناعي في الأردن تسعى نحو الاستقرار وتسعى إلى تحقيق أهداف واضحة منها توزيع القطاع الصناعي على رقعة جغرافية الأردن.

المصادر:

1. وليد حميدات وسعيد الحلاق ومعن العمري، 2011، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة على إنتاج القطاع الصناعي الأردني للفترة (1985-2006)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
2. بدري صباح، حموري قاسم، 1996، أثر التطور التكنولوجي على إنتاج القطاع الصناعي الأردني، جامعة اليرموك.
3. أحمد سعيد باخرمة، 1994، اقتصاديات الصناعة، وارزهران للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية.
4. الدكتور سامر مظهر، 2003، تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ورقة عمل قدمت كاقترح لمجلس مدينة حماة.
5. شارلز هيل وجارث جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و محمد سيد أحمد عبد المتعال، 2001، الإدارة الإستراتيجية، مدخل متكامل (ص 131)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
6. عادل عرقابي، 2010، هيكل الصناعة والميزة التنافسية حاله مجمع صيدال لصناعة الدواء بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد الصناعي (ص 12)، جامعة بسكرة، الجزائر.
7. نصر محمد، حماد خليل، 1990، نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن.
8. مومني رياض، حميدات وليد، 1996، واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن، ابحاث اليرموك.
9. الإستثمار في القطاع الصناعي، www.jia.org.jo

أثر التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات
المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني

The Impact of the Transformation of the Digital Accounting System on the
Characteristic of Faithful Representation of Accounting Information in light of
Principles and Standards of Website Reliability (Web Trust)

د.محمد المهدي الأمير(Almhdi Mohamed)^{1*} ، د.عبد الرحمن يوسف الخليفة(Abdulrahman Yousef)²،
أ.د. صلاح علي أحمد محمد(Salah Ali Ahmed)³

1 رئيس قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية (السودان).

mohamed.almhdi3@gmail.com

2 رئيس قسم الدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية (السودان).

abdulrahman77@gmail.com

3 أستاذ المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية (السودان).

salaliahmed@oiu.edu.sd

تاريخ الاستلام: 2021/10/5م تاريخ القبول: 2021/11/21 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص: يتمثل الهدف المحوري لهذه الدراسة في معرفة الآثار المتوقعة من التحول الرقمي للعمليات المحاسبية على مستوى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل التطور المرتبط بتطبيق نظم موثوقية المواقع الإلكترونية في بيئة الأعمال السودانية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات أعتمد (الباحثون) على المنهج الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام المحاسبة الرقمي في إطار تطبيق مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" ساهم في تفعيل خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، فيما أوصت بضرورة تدريب الخبرات المحاسبية على التوجهات العالمية في بيئة الأعمال السودانية من أجل التعامل مع المتغيرات التكنولوجية والرقمية. الكلمات المفتاحية: نظام المحاسبة الرقمي ; نظم موثوقية الموقع الإلكتروني ; التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

تصنيف جل :033 M41;C80.

Abstract:The main objective of this study is to identify the expected effects of the digital transformation of accounting operations on the level of Faithful Representation of Accounting Information in light of the development of the application of website reliability systems in the Sudanese business environment The study concluded that the application of the digital accounting system within the framework of the application of the principles and standards of the website "Web Trust" contributed to activating the feature of faithful representation of accounting information, while its recommended the

need to training accounting expertise on global trends in the Sudanese business environment in order to deal with technological and digital variables.

Keywords: Digital Accounting System; Web Trust; Faithful Representation of Accounting Information

JEL Classification Codes: M41; C80; 033.

1- مقدمة:

شهدت بيئة الأعمال خلال السنوات الأخيرة الماضية مجموعة من التطورات التكنولوجية في مختلف القطاعات خاصة في مجال نظم المعلومات وأصبحت أكثر تعقيداً وتعقيداً مما كانت عليه في الماضي، وأدى هذا التطور التكنولوجي السريع إلى إحداث تغيرات تتمثل في التحول من النظم التقليدية إلى الاقتصاد الرقمي، ولقد كان لعمليات التحول الرقمي تأثير كبير في مختلف المجالات، وتعتبر المحاسبة إحدى المجالات التي تأثرت بالتطورات التكنولوجية الحديثة، ويعد نظام المحاسبة الرقمي من أهم الأنظمة المستحدثة في بيئة الأعمال المعاصرة التي تسعى إلى البقاء وتحقيق مزايا تنافسية في الاقتصاد الرقمي الجديد حيث يساعد هذا النظام على زيادة سرعة الدورة المحاسبية ووصول المعلومات المحاسبية بصورة مكتملة للمستخدمين. بحيث تمكنهم هذه المعلومات من فهم الظواهر والأحداث الاقتصادية من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة.

1.1- إشكالية الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الآثار المتوقعة من التحول الرقمي للعمليات المحاسبية على مستوى التمثيل الصادق للمعلومات في ظل التطور المرتبط بتطبيق نظم موثوقية المواقع الإلكترونية في بيئة الأعمال السودانية؟.

2.1- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف المحوري لهذه الدراسة في معرفة الآثار المتوقعة من التحول الرقمي للعمليات المحاسبية على مستوى التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل التطور المرتبط بتطبيق نظم موثوقية المواقع الإلكترونية في بيئة الأعمال السودانية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1.2.1- التعرف على مفهوم التحول الرقمي ونظام المحاسبة الرقمي.

2.2.1- إلقاء الضوء على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ونظم موثوقية الموقع الإلكتروني.

3.2.1- بيان أثر نظام المحاسبة الرقمي على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

3.1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة باعتبارها من الدراسات الأولى التي تتناول موضوع الربط ودراسة الآثار المتوقعة من التحول الرقمي للعمليات المحاسبية على مستوى التمثيل الصادق لمحتوى التقارير المالية في ظل التطور المرتبط بتطبيق نظم موثوقية المواقع الإلكترونية في البيئة الاقتصادية للأعمال في السودان في ظل التغير المرتبط بالانفتاح نحو الإقتصاديات العالمية، وربما ستكون الدراسة كواحدة من المساهمات الأدبية التي تعتبر نقطة انطلاق للدراسات اللاحقة المتعلقة بهذا المجال في ظل الضعف في الممارسة التطبيقية.

4-1 فرضيات الدراسة:

لأغراض دراسة وتحليل مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم صياغة الفرضيات الآتية:

1.4.1- توجد علاقة ارتباط بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؟.

2.4.1- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني؟.

3.4.1- يؤدي استخدام نظام المحاسبة الرقمي في إطار تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" إلى تفعيل خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؟.

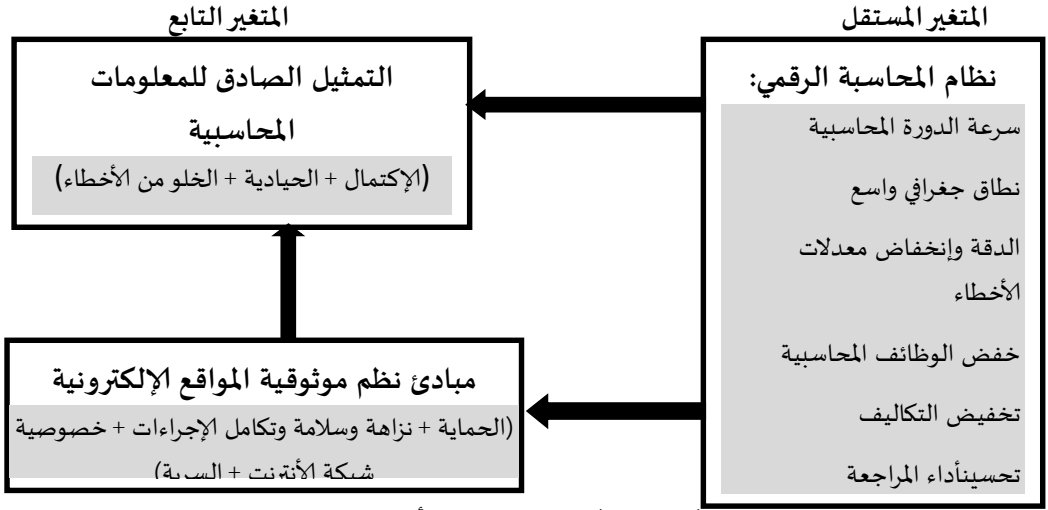
5-1 منهجية الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات أعتد (الباحثون) على تأزر منهجي جمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

6-1 نموذج الدراسة:

اعتماداً على ما ورد في الدراسات السابقة، وانسجاماً مع أهداف الدراسة، فقد تمت صياغة نموذج يمثل متغيرات الدراسة، وفيما يلي توضيح لهذا النموذج من خلال الشكل التالي:

الشكل (1): نموذج الدراسة



المصدر: إعداد (الباحثون) بالاستفادة من الأدبيات، 2021م.

7.1- خطة الدراسة:

في ضوء منهجية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، تم تقسيمها إلى ستة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

المحور الثاني: إطار عام لمفهوم التحول الرقمي ونظام المحاسبة الرقمي.

المحور الثالث: نظم موثوقية الموقع الإلكتروني (Web Trust).

المحور الرابع: خاصية التمثيل الرقمي للمعلومات المحاسبية كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات.

المحور الخامس: الدراسة الميدانية.

المحور السادس: الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

المراجع.

8.1- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضع الدراسة بمتغيراته المختلفة، وسيقوم (الباحثون) بعرض نماذج من هذه الدراسات حسب متغيرات الدراسة في ثلاثة محاور ، ومن ثم يتم توضيح

جوانب الاتفاق والاختلاف وبينان الفجوة العلمية من خلال مقارنة تلك الدراسات بالدراسة الحالية.

أولاً: دراسات مرتبطة بنظام المحاسبة الرقمي "Digital Accounting":

دراسة (Titko و Verina) 2019: هدفت هذه الدراسة الى إيجاد إطار مفاهيمي لمفهوم التحول الرقمي، وتحديد أهم عناصره ومكوناته الرئيسية، وتمثلت التساؤلات الرئيسة للدراسة في : ما هي العناصر الأساسية للتحول الرقمي؟، وما هي العوامل الدافعة لعملية التحول الرقمي في الأعمال التجارية؟، عينة الدراسة تكونت من قاعدة بيانات معلومات حوت (30) تعريفاً لمصطلح "التحول الرقمي" والمصطلحات ذات الصلة بمؤسسات متعددة ومختلفة، وتم إجراء تحليل لإطار نظري، باستخدام تقنيات مختلفة في إطار تحليل المحتوى لقاعدة البيانات السابقة، توصلت الدراسة من خلال التحليل لثلاث فئات من التحول الرقمي في الأعمال التجارية (التقنيات والإدارة والإجراءات والمتعاملين) وبناءً على ذلك تم بناء النموذج المفاهيمي للتحول الرقمي (Titko & Verina, 2019).

دراسة (مؤمن) 2019: هدفت الدراسة الى وضع تصور أو مدخل لدعم الممارسات الرقابية الداخلية لمنظمات الأعمال، بتقنية التعدين المالي للبيانات، و التساؤلات الرئيسة لهذه الدراسة تمثلت في لا يؤدي تدعيم الممارسات الرقابية بتقنية التعدين المالي للبيانات إلى زيادة ذات دلالة احصائية في كفاءة النظم المحاسبية الرقمية للمعلومات؟. عينة الدراسة مجموعة من الاكاديميين المختصين في الجامعات المصرية وعددهم (60) عضواً، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي المعاصر، الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وأبرز نتائج الدراسة ظهور العديد من الصعوبات عند التحول للنظم المحاسبية الرقمية نتيجة لأتمتة المعلومات (لطفي، 2019).

دراسة (سليمان و عبدالله) 2020: هدفت الدراسة بصفة رئيسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق، السؤال المحوري: ما أثر التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق؟، تم اختيار عينة عشوائية تكونت من (50) مدقق و (30) عضو، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أهم النتائج في يوفر التحول الرقمي المهارات التكنولوجية اللازمة لنجاح ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل واقعيويجعلها أكثر فاعلية ودقة (سليمان و عبدالله، 2020).

دراسة (عبد التواب) 2020: تناولت الدراسة دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات، وتركزت الاسئلة المحورية للدراسة حول: ما هو أثر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟، وما هو أثر تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تعزيز فعالية حوكمة الشركات؟، وتم اختيار عينة عشوائية تكونت من (226) من المحاسبين بشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والمحاسبين بمكاتب المحاسبة والمراجعة والمحللين الماليين، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، تمثلت أهم النتائج في أن تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال ساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بأبعاد ملاءمة المعلومات وما تتضمنه من القيمة التأكيدية للمعلومات، والتمثيل الصادق للمعلومات وما يتضمنه من الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء(عبدالتواب، 2020).

دراسة (طاهر وصالح) 2021: هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي واجهت مهنة المحاسبة في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي، وبيان أثر تطبيقات الاقتصاد الرقمي على القياس المحاسبي، تمثلت إشكالية الدراسة في معرفة أثر تطبيقات الاقتصاد الرقمي على القياس والإفصاح المحاسبي؟ استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة الى تأثير الاقتصاد الرقمي وما نتج عنه من متغيرات على القياس والإفصاح المحاسبي من خلال العناصر التي استحدثت بفعل الاقتصاد الرقمي وكيفية قياسها والإفصاح عنها(طاهر و صالح، 2021).

دراسة (نصير) 2021: تمثل الهدف الرئيس للدراسة في "فحص تأثير تطبيق تقنيات التحول الرقمي في الحد من درجة عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في البورصة السعودية"، وتمثل السؤال المحوري في: هل يؤدي تطبيق تقنيات التحول الرقمي إلى الحد من درجة عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية؟ تم اختيار عينة الدراسة من (50) شركة تغطي عشرة قطاعات من مختلف القطاعات في سوق الأوراق المالية السعودية، استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي، وتوصلت الى أن التحول الرقمي يبرئ البنية التحتية لمعلومات الشركة مما يساهم في رقمنة المعلومات المحاسبية ويسهل من تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) التي تقوم عليها التقارير المالية الرقمية للشركات(نصير، 2021).

ثانياً: دراسات مرتبطة بالتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية "Faithful Representation"

دراسة (التميمي وبيرة) 2016: هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين القياس والافصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ركزت اشكالية الدراسة في ما هو انعكاس المحاسبة عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وخصائصها الفرعية؟، تم اختيار (50) شركة من مختلف القطاعات في سوق العراق للأوراق المالية، استخدمت الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأبرز نتائج الدراسة أن عدم الافصاح المحاسبي عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات يجعل المعلومات المالية المقدمة ضمن التقارير المالية مضللة، ومن ثم لا تعبر تعبيراً صادقاً عن الواقع المالي الحقيقي للشركات ونتائج أعمالها (التميمي وبيره، 2016).

دراسة (وهدان) 2018: تهدف الدراسة إلى تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية، تمثلت اشكالية وتسؤلات الدراسة في هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام ERP على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؟ وهل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية الرقابة الداخلية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية؟، تكونت عينة الدراسة في (30) شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية المصري من ثلاثة قطاعات (التشييد ومواد البناء والعقارات، والرعاية الصحية والأدوية)، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، أهم نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي غير مباشر لكل من (نظم تخطيط موارد المشروع، معدل التدفقات النقدية التشغيلية، معدل دوران الأصول) على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية كمتغير وسيط (وهدان، 2018).

دراسة (Umobong و Ogbonna) 2019: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية باستخدام (ABSPA) في زيادة الأداء المالي وجودة المعلومات المحاسبية، السؤال المحوري للدراسة يتمثل في: هل هنالك أثر للتمثيل الصادق للمعلومات على الأداء المالي للبنوك وجودة المعلومات المحاسبية؟، تم اختيار عينة من المصارف النيجرية، تم

استخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة الى وجود تأثير كبير على أداء البنوك النيجرية من خلال استخدام خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية (Abakasanga, Ogbonna, & Umobong, 2019).

دراسة (حسن ويعقوب) 2019: تهدف الدراسة إلى قياس خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية للشركات المساهمة المختلطة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي (IFRS-15) الإيراد من العقود مع العملاء، تمثلت إشكالية الدراسة في هل يحقق المعيار الدولي (IFRS-15) خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية للشركات المساهمة المختلطة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟. تم اختيار عينة من الشركات المساهمة المختلطة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (4) شركات، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والبيانات الكمية، توصلت الدراسة الى أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ومن ضمنها المعيار الدولي (IFRS-15) في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، يحقق خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وبالتالي يمنح الثقة بالقوائم المالية لمستخدميها (حسن ويعقوب، 2019).

دراسة (يحيى و عبد الأمير) 2020: هدفت الدراسة إلى تحقيق التكامل بين الإفصاح عن نماذج أعمال الشركات مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، تتمحور إشكالية الدراسة في أنه لا يمكن تحقيق التكامل بين الإفصاح عن نموذج الأعمال مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟، تم اختيار عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (8) شركات، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والبيانات الكمية، أبرز نتائج الدراسة ان دراسة الإفصاح عن أنموذج الأعمال طبقاً لأطر الإفصاح الدولية، تتفق على أن أنموذج الأعمال هو جزء من مجموعة من المعلومات المرتبطة، والتي لا يمكن فصلها (يحيى و عبد الأمير، 2020).

ثالثاً: دراسات مرتبطة بمبادئ نظم موثوقية المواقع الإلكترونية "Web Trust":

دراسة (مبارك) 2005: تهدف الدراسة إلى توصيف خدمة إضفاء الثقة على المواقع التجارية عبر شبكة المعلومات الدولية، وتوضيح أحدث مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة على المواقع التجارية (WEB TRUST)، يكمن السؤال المحوري لهذه الدراسة في أن : عدم ثقة المتعاملين تجارياً عبر شبكة المعلومات الدولية في إمكانية إتمام المعاملات التجارية بأمان عبر الشبكة، الأمر الذي يمثل

عائقا أمام نمو التجارة الإلكترونية وما يترتب على ذلك من عدم الاستفادة من مزاياها، تم اختيار عينة من مكاتب المحاسبين القانونيين في محافظة الإسكندرية، جمعت الدراسة ما بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى أن مصداقية المواقع الإلكترونية تأثر على مستخدمي شبكة المعلومات الدولية مما زاد من رغبتهم في الشراء والتعامل عبر الشبكة المعلومات الدولية حيث أسهم في نمو التجارة الإلكترونية والاستفادة من المزايا التي تحققها (مبارك، 2005).

دراسة (العقيلي) 2015: هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، السؤال المحوري للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.5) لتطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، تم انتقاء عينة متخصصة من المجتمع الدراسة الكلي المكون من (13) بنك تجاري متمثلة من (الإدارة المالية العليا، إدارة تكنولوجيا المعلومات، إدارة الرقابة والتدقيق الداخلي)، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أبرز النتائج وجد أن عملية تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" ساهم في إخراج معلومات محاسبية تتمتع بالدقة والتوقيت المناسب (العقيلي، 2015).

دراسة (رمضان) 2017: تهدف الدراسة إلى التعرف على دور اتجاهات المصممين والمبرمجين الخبراء في شركات التصميم في عمان نحو زيادة قابلية استخدام المواقع الإلكترونية التجارية في الأردن، السؤال المحوري: ما دور اتجاهات التصميم في زيادة قابلية استخدام المواقع الإلكترونية التجارية بالأردن، تم اختيار عينة طبقية عشوائية من المؤسسات المختصة بتصميم المواقع الإلكترونية التجارية المحلية داخل مدينة عمان وبلغ عددها (62) شركة، تم استخدام المنهج التجريبي، أظهرت النتائج أن اتجاهات المصممين والمبرمجين الخبراء في شركات التصميم في عمان نحو زيادة قابلية استخدام المواقع الإلكترونية التجارية في الأردن كانت إيجابية (رمضان، 2017).

دراسة (Yang و Gejing) 2019: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام الموقع الإلكتروني على مصداقية المعلومات المحاسبية والعمليات المحاسبية ودراسة المشكلات المحاسبية الناتجة عن استخدام الإنترنت، تمثلت تساؤلات الدراسة في ما هو أثر "Web Trust" على العمليات المحاسبية، وما هو أثر "Web Trust" على مصداقية المعلومات المحاسبية، تم انتقاء عينة من الشركات الصينية، تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي، أبرز

النتائج أن نظم موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" اهتمت في تقديم الحلول للعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات المحاسبية بسرعة في الشركات عينة الدراسة (Gejing & Yang, 2019). دراسة (مدرّوس) 2020: تهدف الدراسة إلى معرفة جودة الموقع الإلكتروني المؤسسة اتصالات الجزائر في تحقيق الرضا لدى العملاء بولاية تلمسان. السؤال المحوري: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد الموقع الإلكتروني وتحقيق رضا العملاء، تم اختيار عينة غير عشوائية قدرت بـ (272) عميل على مستوى وكالة مؤسسة اتصالات الجزائر، إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أهم نتائج الدراسة تمثلت في وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الموقع الإلكتروني (منفعة المعلومات، سهولة الاستخدام، المتعة والترفيه والتفاعلية) وتحقيق الرضا لدى العملاء (مدرّوس، 2020).

9.1- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو نظام المحاسبة الرقمي باستثناء دراسة (التميمي وبيرة، 2016م)، ودراسة (وهدان، 2018م) ودراسة (حسن ويعقوب، 2019م) ودراسة (Gabrial) 2019 ودراسة (يحيى وعبد الأمير، 2020م) التي ركزت على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. أما دراسة (العقيلي، 2017م) ودراسة (رمضان، 2017م)، ودراسة (Geijingxu, 2019) ودراسة (نادية، 2020م) التي ركزت على مبادئ نظم موثوقية المواقع الإلكترونية "Web Trust".

- اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث طبقت الدراسات على عينة من الأسواق المالية باستثناء دراسة (مؤمن، 2019م) التي طبقت على مجموعة من الأكاديميين المختصين في الجامعات المصرية وعددهم (60) عضواً، ودراسة (رشوان وأبو رحمة، 2019م) التي طبقت على عينة عشوائية تكونت من (50) مدقق و(30) عضواً من مكاتب المحاسبة والتدقيق وأعضاء مجالس إدارة نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينيين في قطاع غزة.

- استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات باستثناء دراسة (نصير، 2021م)، ودراسة (وهدان، 2018م)، ودراسة (حسن ويعقوب، 2019م)، ودراسة (يحيى وعبد الأمير، 2020م)، حيث استخدمت البيانات الكمية، أما دراسة (طاهر وصالح، 2021م) ودراسة (Source & Titko, 2019) ركزت على جانب تحليل المحتوى.

- وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة (مؤمن، 2019م) ودراسة (حسن ويعقوب، 2019م) ودراسة (يحيى وعبد الأمير، 2020م) استخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطي، ودراسة (رمضان، 2017م) التي استخدمت المنهج التجريبي.
- اختلفت دراسة (طاهر وصالح، 2021م)، عن بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

10.1- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة يشير (الباحثون) إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الدراسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تحمل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

- تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة (نظام المحاسبة الرقمي، خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، مبادئ نظم موثوقية المواقع الإلكترونية "Web Trust).

- استخدمت هذه الدراسة المدخل الكيفي وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة كما تضمنت تنوعاً في منهج الدراسة لتشمل (المنهج الاستقرائي، المنهج الاستنباطي، المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي).

- لم تقتصر الدراسة على عينة واحدة فقط وإنما تضمنت تنوع في العينة من (الأكاديميين والمهنيين) لضمان تشخيص الواقع بدقة.

- تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت البيانات الأولية والثانوية وذلك من أجل جمع البيانات بدقة أكبر.

ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع "أثر التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني" وشمول عينتها للأكاديميين والمهنيين واستخدامها للمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

2- إطار عام لمفهوم التحول الرقمي ونظام المحاسبة الرقمي:

يمثل التحول الرقمي في مجالات الاقتصاد والأعمال واحد من أكبر التحديات التي تواجه نمو وتطور الاستثمارات في الشركات الكبيرة نحو العالم، حيث صاحب التطور الكبير في حجم الأعمال

زيادة ضخمة في حجم التعاملات والتبادلات المالية أدت إلى الكثير من التحديات المتمثلة في معالجة تلك التعقيدات، و انعكس أثر ذلك على إحداث تغيرات وتعديلات في بيئة العمل التنظيمي والتكنولوجي، وبرزت أهمية التحول من نظم المحاسبة التقليدية إلى المحاسبة الرقمية كواحدة من آليات رقمنة الاقتصاد لمواجهة تلك التحديات.

1.2- مفهوم التحول الرقمي:

برز مفهوم التحول الرقمي (DT) "Digital Transformation" كأحد أهم المفاهيم المتداولة في أبحاث نظم المعلومات الإستراتيجية، وكذلك عند الممارسين بصورة كبيرة، حيث يعني مفهوم التحول الرقمي (DT) التغييرات الكبيرة التي تحدث في المجتمع والصناعات من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة، فعلى المستوى الإداري تركز منظمات الأعمال على إيجاد طرق وبدائل للابتكار، من خلالها يتم تبني مضامين رقمية جديدة من شأنها أن تسهم وتؤدي لأداء تشغيلي أفضل (Vial, 2019, p. 2)، وقد عرضت دراسة "Vial" تحليلاً من خلاله استعرض حوالي (23) تعريف لمفهوم التحول الرقمي مستقاة من (28) مصدر علمي يعرض (الباحثون) لعينة من تلك التعريفات من خلال الجدول رقم (1) التالي:

الجدول (1): تعريف مفهوم التحول الرقمي

م	التعريف	المصدر	مدى وضوح المفهوم
1	استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء المؤسسات بشكل جزري أو بمجرد وصولها للشركات.	Westerman et al. (2011) Westerman et al. (2014) Karagiannaki et al. (2017)	الخلط بين المفهوم وتأثيراته.
2	استخدام التقنيات الرقمية الجديدة (مثل وسائل التواصل الاجتماعي، الهاتف السيار، التحليلات المضمنة بالأجهزة) بهدف تحسين الأعمال الرئيسية (تحسين أداء العميل، تبسيط العمليات، إنشاء نماذج أعمال جديدة)	Fitzgerald et al. (2014) Liere-Netheler et al. (2018)	عدم وضوح المصطلح في التعريف المتعلق بالتقنيات الرقمية، وذلك من خلال استخدام أمثلة الخلط بين المفهوم وتأثيراته.
3	استراتيجية التحول الرقمي هي مخطط أساسي يدعم الشركات في إدارة التحولات التي تنشأ بسبب تكامل التقنيات الرقمية، وكذلك في عملياتهم بعد التحول.	Matt et al. (2015)	عدم وضوح المصطلح في التعريف المتعلق بالتقنيات الرقمية فيما يتعلق بدائرية التحول.
3	يتضمن التحول الرقمي مدى الاستفادة من التقنيات الرقمية لتحسين الأعمال التجارية الكبرى، مثل تحسين تجربة العملاء أو إنشاء	Piccinini et al. (2015)	عدم وضوح المصطلح في التعريف المتعلق بالتقنيات الرقمية، وذلك من خلال

الخلط بين المفهوم وتأثيرات		نماذج أعمال جديدة.	
عدم وضوح المصطلح في التعريف المتعلق بالتقنيات الرقمية ، وذلك من خلال الخلط بين المفهوم وتأثيراته .	Bekkhuis (2016)	استخدام التقنيات الرقمية لتحسين أداء الشركات بشكل جذري.	4
عدم وضوح مصطلحات: "الرقمنة"، "القدرات الرقمية".	Berghaus and Back (2016)	يشمل التحول الرقمي كلاً من رقمته العمليات مع التركيز على الكفاءة والابتكار الرقمي مع التركيز على تعزيز المنتجات المادية الحالية بالقدرات الرقمية	5
عدم وضوح المصطلح في التعريف المتعلق بالتقنيات الرقمية فيما يتعلق بدائرية التحول مع خلط بين المفهوم وتأثيراته.	Demirkan et al. (2016)	التحول الرقمي هو التحول العميق والمتسارع لأنشطة الأعمال والعمليات والكفاءات والنماذج للاستفادة الكاملة من التغييرات والفرص التي تتيحها التقنيات الرقمية وتأثيرها في المجتمع بطريقة استراتيجية وذات أولوية .	6

المصدر: (Vial, 2019, p. 6)

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة ملاحظات تؤكد الاختلافات حول مفهوم التحول الرقمي (DT) من حيث المصطلح وطبيعة التحول وبرز تشابه فيما بين التعريفات، والخلط بين المفهوم وتأثيره، وقد أشارت بعض الدراسات لتناول مفهوم التحول الرقمي من خلال الربط بين المفهوم بالأعمال التجارية والابتكار وعرفت مفهوم التحول الرقمي بأنه: "عملية إستخدام التقنيات الرقمية في الأعمال التجارية الجديدة أو تطوير الأعمال القائمة لإبتكار ثقافة تسوق مختلفة وتجربة عملاء جديدة من أجل تلبية المتطلبات المتغيرة للأعمال والسوق" (George Westerman , et all, 2018, p. 27). وقد عرفت إحدى الدراسات (OECD, 2018) مفهوم التحول الرقمي بأنه: "مفهوم يشير إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للرقمنة التي تعنى تحويل البيانات والعمليات التناظرية إلى تنسيق يمكن للألة قراءته، وتعتبر الرقمنة بأنها استخدام التقنيات والبيانات الرقمية بالإضافة إلى ترابطها الذي ينتج عنه تغييرات جديدة أو تغييرات في الأنشطة الحالية". كذلك عرفت Deloitte (Deloitte, 2018) مفهوم التحول الرقمي بأنه: "استخدام التكنولوجيا لتحسين الأداء بشكل جذري في الأعمال التجارية التي تم تحويلها رقمياً، وتمكّن التقنيات الرقمية من تحسين العمليات والمشاركة ونماذج الأعمال الجديدة".

استناداً على ما سبق يخلص (الباحثون) إلى أن تناول مفهوم التحول الرقمي (DT) في بيئة الأعمال التجارية في عصر عولمة الاقتصاد الحالي يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال

واقتمادات الأعمال، ويركز المفهوم على أهمية التغيير في بيئة الأعمال سوى كان ذلك من منظور تنظيبي أو منظور مرتبط باحتياجات المستخدمين والعملاء، وأرتبط المفهوم ارتباط وثيق بالتطورات التكنولوجية الكبيرة التي تهدف إلى خلق أو تطوير نماذج مبتكرة للأعمال من شأنها أن تحدث تطوير لمجالات الأعمال المختلفة.

2.2- نشأة وتطور المحاسبة الرقمية:

يرجع تأريخ نشأة المحاسبة الرقمية إلى عصر الكساد العالمي إبان الحرب العالمية الثانية، حيث برزت صعوبات في تنظيم وإدارة الضرائب، وذلك نسبة للتعقيدات المتعلقة بالحرب آنذاك والمتمثلة في العديد من المشاكل اللوجستية المرتبطة بإدارة البيانات، الأمر الذي قلل من مستوى الوثوقية لتفاصيل المعاملات المالية، الأمر الذي أبرز الحاجة لأجهزة الكمبيوتر ، ووجدت التكنولوجيا مساحات أوسع وأحدث في مجالات التطبيق المرتبطة بإدارة البيانات، وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي بدأت الشركات الكبيرة في ذلك الوقت في التعامل مع البيانات التي يصعب التعامل معها يدوياً نظراً لكبر حجم وتكرار المعلومات المحاسبية عبر التكنولوجيا الجديدة، وأصبح ذلك مدخلاً لأتمتة "Automation" المعلومات المحاسبية، وتبلور حينها دور تكنولوجيا المعلومات على الرغم من عدم وجود المصطلح في ذلك الوقت، وتبعاً لذلك برزت الحاجة لدور معالجة البيانات وجاء ظهور أول جمعية لإدارة معالجة البيانات (DPMA) "Data Processing Management Association" ، وتلاقى لاحقاً دور المحاسبة مع التجارة الإلكترونية من خلال التبادل الإلكتروني (EDI) "Electronic Data Interchange" ، والتحويل الإلكتروني للأموال (EFT) "Electronic Fund Transfer"، وكانت هذه بدايات التحول الرقمي التجاري للمعلومات المحاسبية (Deshmukh, 2006, pp. 1-2)، وقد بدأت المحاسبة في دخول عصر الرقمنة "Digital Age" في العام (1945م) عند بداية استخدام أول جهاز كمبيوتر تجاري سمي إختصاراً بـ ENIAC (Electronic Number Integrator & Computer) بواسطة شركة (IBM)، ومنذ ذلك الحين بدأ التغيير التدريجي للنظم المحاسبية والتطبيقات المحاسبية يسير نحو الرقمنة (Digitization) (Enyi Patric Enyi, september 8 , 2016, p. 17).

ويشير (الباحثون) إلى أنه ومع انشاز استخدامات الإنترنت في بيئة الاقتصاد والأعمال الرقمية، وظهور استخدامات التعامل المالي الإلكتروني بسبب كبر حجم وضخامة الاستخدام والتداول

للتعاملات المالية ظهر الدور الكبير للمحاسبة الرقمية خلال القرن الحادي والعشرين على الرغم من بدايات النشأة التاريخية للمحاسبة الرقمية في القرن التاسع عشر.

3.2- مفهوم المحاسبة الرقمية:

ليس هناك تعريف موحد للمحاسبة الرقمية وإنما تشير مجموعة التعريفات المتداولة الحالية للتطور والتغيير الذي حدث في المحاسبة التقليدية بسبب إنتقال للتقنيات الحديثة، الأمر الذي ترك أثراً واضحاً في عمليتي التنظير والممارسة المحاسبية، ويعني مفهوم المحاسبة الرقمية " Digital Accounting" أو المحاسبة الإلكترونية "E-Accounting" معالجة ونقل وتبادل البيانات والمعلومات المحاسبية في نسق رقمي إلكتروني (1, p. 2006, Deshmukh) وقد عرفها(توفيق، 2004، صفحة 42) بأنها: "تعني تنفيذ المهام المحاسبية التقليدية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة من خلال الحاسب الآلي ومختلف مقومات الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) ، وتشير إحدى التعريفات إلى مفهوم المحاسبة الرقمية يعنى إعداد وعرض ونقل البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية في شكل إلكتروني من خلال الإسهام الكبير لدور أجهزة الحاسوب والبرمجيات المحاسبية التي عززت من التقدم التكنولوجي وتطوير دور المحاسب في عملية تحليل وتفسير والإفصاح عن المعلومات بشكل أسرع و أكثر كفاءة" (1, p. n.d, Group). ومن المتوقع أن تساهم المحاسبة الرقمية في قلة التدخل البشري في النظم الرقمية، وازدياد نطاق وتوسع شبكات المعلومات الرقمية للمنشآت، والتوسع في ساعات تخزين البيانات المحاسبية، ومستوى الاقتصاد الكلي فتساعد على مركزية البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي على أساس مبدأ الوقت المناسب؛ وبناء مستوى قياسي موحد عن طريق المعلوماتية والرقمنة (Tugui & Luliana, n.d, p. 3).

تأسيساً على ما سبق يرى (الباحثون) أنه لا يوجد من خلال الأدبيات المنشورة تعريف واضح ومحدد الأبعاد لمفهوم المحاسبة الرقمية (الإلكترونية)، حيث تناولت التعريفات الواردة المصطلح من زوايا مختلفة منها ما هو مرتبط بالمنافع والمزايا المتعلقة برقمنة الأعمال المحاسبية، ومنها ما يشير لدور التقنيات والبرمجيات وما أحدثته من تطور تقني في مجالات السرعة والكفاءة والدقة، ولا يمكن فصل تعريف مصطلح المحاسبة الرقمية عن تعريف الرقمنة باعتبار أن رقمنة الأعمال المرتبطة بمجالات المحاسبة يمثل محور من محاور رقمنة بيئة الاقتصاد والأعمال ، عليه فإن مصطلح المحاسبة الرقمية يعنى إستخدام التقنيات الحديثة في استحداث نظم محاسبية جديدة

أو تطوير النظم القائمة لتواكب النقلة الكبيرة المرتبطة بضخامة البيانات المالية والمحاسبية في بيئة الأعمال المتطورة مما يسهم في تطوير وظائف المحاسبة.

4.2- منافع وتكاليف التحول لنظم رقمنة الأعمال المحاسبية:

من المعلوم أن ظهور الإنترنت والتجارة الإلكترونية أحدث تغييرات كبيرة في حجم الأعمال والممارسات التقليدية التجارية الراسخة في بيئة الأعمال التقليدية، ومن الطبيعي أن ينعكس أثر ذلك على الممارسة المحاسبية التقليدية، ويترتب على ذلك الانتقال تكاليف وعوائد تترك آثاراً موجبة وسالبة، ولخصت دراسة (Deshmukh) منافع وتكاليف هذا التحول في الآتي (Deshmukh, 2006, pp. 10-11):

4.2.1- منافع التحول لنظم رقمنة الأعمال المحاسبية:

تتمثل منافع التحول لنظم رقمنة الأعمال المحاسبية في الآتي:

- سرعة الدورة المحاسبية: وتشمل (الموافقات الائتمانية، والمدفوعات والتحصيلات، وترحيل التعاملات، وإقفال الدفاتر، وإنشاء التقارير، وتوفير مساحة زمنية لمزيد من التحليل المالي).
- الحصول على نطاق جغرافي أوسع: لوصول المعلومات من حيث توافر الخدمة بشكل مستمر على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وكسب المزيد من رضا العملاء الداخليين والخارجيين.
- انخفاض نسبة معدلات الخطأ: من خلال الحصول إلى أقل نسبة من الأخطاء في التقارير المالية (الدقة).
- انخفاض عدد الوظائف المحاسبية: مع تحسين الأداء من خلال إدارة أفضل للنقد - مدفوعات فعالة وعمليات تحصيل فعالة.
- خلق وفورات في التكاليف: مثل تكلفة الورق وتخزين المستندات، وتوصيل وإرسال المعلومات (البريد).
- تحسين برامج وخطط المراجعة والتدقيق.
- نظم تأمين المعلومات والسرية.

4.2.2- تكاليف التحول لنظم رقمنة الأعمال المحاسبية:

تمثلت تكاليف التحول لنظم رقمنة الأعمال المحاسبية في الآتي:

- تكلفة الاستثمارات المطلوبة في الأجهزة والبرمجيات اللازمة لمتطلبات التحول نحو الرقمنة.
- كبر تكلفة الاستشارات الأولية اللازمة لعملية التحول الرقمي.

- التكاليف المترتبة على التحول الرقمي فيما يتعلق بالنظم والعمليات، وتجهيز المعلومات والتغييرات في شكل التقارير المالية.

- التكاليف المتعلقة بالتدريب والتأهيل المستمر في المجالات المتخصصة.

- مقاومة العاملين لعملية التغيير التنظيمي لرقمنة الأعمال.

- الاهتمام متطلبات الأمن والرقابة والتدقيق في المعاملات المالية خلال المرحلة الأولية للتحول لتلافي تكرار التكاليف في حالة البداية غير الصحيحة.

3- نظم موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust":

1.3- نشأة خدمات توكيد موثوقية المواقع الإلكترونية:

على الرغم من النمو المتسارع في استخدام التجارة الإلكترونية إلا أن هناك نسبة كبيرة من المستخدمين لا تزال مترددة في الشراء عبر الإنترنت بسبب المخاطر والمخاوف الأمنية المرتبطة بقناة الشراء عبر الإنترنت، وبغرض التخفيف من هذه المشكلة ظهر أهمية دور خدمات الضمان التي تقدمها بعض الجهات الخارجية (كطرف ثالث) فيما يتعلق بأمن المعلومات أو خصوصية العميل أو الموثوقية التشغيلية، ويتم منحها كختم ضمان يعرض على الموقع الإلكتروني، ووجود مثل هذا الختم يهدف إلى إرسال إشارة الثقة والأمان والطمأنينة إلى سوق المستهلكين والمستخدمين، ويشجع المتسوقين عبر الإنترنت على الشراء بصورة أوسع، وتُعرف الثقة في التجارة الإلكترونية (Trust in E-commerce) على أنها: "إيمان وقناعة المستخدم بقدرة موقع التجارة الإلكترونية ونزاهته وحسن نيته فيما يتعلق بالخصوصية وأمن المعاملات عبر الإنترنت"، وركزت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال على تحديد تأثير أختام ضمان الويب (web Assurance) على مستخدمي التجارة الإلكترونية والمستهلكين وسلوكيات الشراء، إلا أن القليل من الدراسات تناولت عملية صنع القرار الإداري حول اعتماد وتنفيذ والتخلي عن هذه الأختام، من الأمور ذات الأهمية الخاصة المشروع المشترك الخاص بختم ضمان "Web Trust" الذي تم تطويره من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA)، وعلي الرغم من الموارد الكبيرة التي خصصتها هاتان الهيئتان المحاسبتان الرئيسيتان وشركات المحاسبة، إلا أن "WebTrust" لم يجد قبولاً واعترافاً كبيراً في سوق التجارة الإلكترونية (Boulianne & Charles H. Cho, 2010, pp. 1-2)، وتعتبر أهم أهداف الحصول علي ختم ضمان موثوقية الموقع الإلكتروني خلق نوع من الطمأنينة عند المستخدمين والمستهلكين

وتقليل على مخاوفهم بشأن الأمان والخصوصية عند التسوق عبر الإنترنت، وهناك مصطلحات أخرى مستخدمة للإشارة إلى أختام ضمان الويب هي علامة الثقة (Trustmark) أو ختم الموافقة (Seal of Approval)، وهناك أربعة مزودي خدمات ضمان الويب الرئيسية والأختام مع نطاقات خدمة مختلفة ورسوم متاحة في السوق، وهي: @VeriSign @TRUSTe (BBBOnline) @Web Trust، وقد عرفت دراسة (Boulianne & Charles H. Cho) خدمة ضمان موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" بأنها: "جزء من الخدمات الائتمانية التي يقدمها المحاسبون القانونيين الكنديين (CAS) والمحاسبين المعتمدين الأمريكيين (CPAS)، وضعت كل من (CICA@AICPA) بشكل مشترك مجموعة من الخدمات المهنية لأختام الضمان وفق المبادئ التوجيهية المهنية والأطر والمبادئ ومعايير (CAS @ CPAs) خدمات الضمان لأنظمة التجارة الإلكترونية، وتهدف هذه الخدمات إلى تقييم الأمان وسلامة الموقع الإلكتروني وخصوصية وسرية المعلومات المقدمة على الموقع، ويشير وجود الختم على الموقع الإلكتروني إلى استكمال عملية المراجعة بثورة جيدة من المحاسبون المرخصون والمحترفين، وأن الموقع يلي المعايير المطلوبة، وسوف يستفيد المستخدمون عبر الإنترنت بالتسوق على موقع "Web Trust-Streamed" والوصول إلى الممارسات التجارية للبائع وتقرير مراجعين الحسابات المستقلين بصورة أمّنه 4- (Boulianne & Charles H. Cho, 2010, pp. 5)

بناءً على ما ورد يرى (الباحثون) أن مبررات نشأة خدمات توكيد موثوقية المواقع الإلكترونية بصورة عامة تمثلت في مخاطر التوثيق الإلكتروني وهذه المخاطر تعتبر من أهم التحديات الصعبة التي واجهت منشآت الأعمال، ومخاطر عدم القدرة على حماية المعلومات على شبكة الإنترنت، وكذلك المشاكل والأخطاء في التطبيقات التكنولوجية المختلفة، وعدم كفاية إجراءات تأمين أمن للبرمجيات المختلفة.

2.3- مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني:

لخصت الدراسة المشتركة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) أهم مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" في الاتي:

1.2.3- المبادئ "Principles":

- الحماية "Security": وتعني أن النظام محمي من الوصول غير المصرح به والاختراقات (المادية والمنطقية) على حد سواء (Both Physical and Logical) بما يتوافق مع سياسات الأمان الخاصة بالمنشآت.

- جاهزية النظام "Availability": وتعني أن النظام متاح للتشغيل والاستخدام بما يتوافق مع سياسات المعدة من قبل المنشآت.

- نزاهة وسلامة وتكامل المعالجة "Processing Integrity": وتعني نزاهة المعالجة بالنسبة للنظام تكون كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب والمصرح به.

- خصوصية شبكة الإنترنت "Online Privacy": وتعني الخصوصية عبر الإنترنت أن يتم جمع المعلومات الخاصة التي يتم الحصول عليها من التجارة الإلكترونية واستخدامها والإفصاح عنها والاحتفاظ بها وفقاً لسياسات الخصوصية الخاصة بالمنشآت.

- السرية "Confidentiality": وتعني تصنيف المعلومات المصنفة على أنها سرية ومحمية بما يتوافق مع سياسات السرية والأمان في المنشآت.

2.2.3- المعايير / المقاييس "Criteria":

يتم تنظيم المعايير والمقاييس المرتبطة بكل مبدأ من مبادئ خدمات موثوقية الموقع الإلكتروني باستخدام إطار عمل يغطي الفئات الأربع التالية:

- الفئة الأولى: السياسات "Policies": على المنشآت تحديد مفهوم واضح للسياسات التي تلائم وتتناسب مع المبادئ التي نص عليها المشروع المشترك.

- الفئة الثانية: مجال الاتصالات "Communications": تعريف المنشآت وربط سياساتها بالمستخدمين المصرح لهم

- الفئة الثالثة: الإجراءات "Procedures": تستخدم المنشآت الإجراءات لتحقيق أهدافها وفقاً لسياساتها المحددة والمعلنة.

- الفئة الرابعة: المراقبة "Monitoring": تراقب المنشآت النظام الخاص بها، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الالتزام بسياساتها المحددة والمعلنة.

وقد أشار المشروع المشترك على أهمية أن يتم ترقيم المعايير بالتسلسل داخل كل فئة وإطار من الأطر المحددة، ويتم تنظيمها في هيكل أساسي مشترك يجمع بينهما و يحوي الجوانب الآتية: (معايير سياسات "Policies Criteria"، ومعايير اتصالات "Communications Criteria"، ومعايير

إجراءات "Procedures Criteria"، ومعايير مراقبة "Monitoring") وقد أوردتها المشروع بصورة مفصلة (CICA, 2002, pp. 4-7).

بناء على ما سبق يرى (الباحثون) أن مجموعة المبادئ والمعايير المتعلقة بموثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" التي تضمنها المشروع المشترك (AICPA/CICA) تمثل في الإفصاح عن ممارسات الأعمال وهذا يعني أن الطرف الآخر يتعامل مع السياسات المعلنة من قبل المنشأة على صفحتها عبر الإنترنت، واكتمال الصفقة عبر توفير المنشأة تأكيد بدرجة معقولة عن إكمال تنفيذ الطلبات المقدمة من العملاء حسب الاتفاق بين المنشأة والعملاء، وحماية الخصوصية والمعلومات عن طريق توفير إجراءات رقابية للمعلومات المتداولة عبر شبكة الإنترنت بشكل آمن ويتم حمايتها من الاختراقات.

3.3- مزايا نظم موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust":

يهدف الحصول على ختم الضمان موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" تتم سلسلة من الإجراءات والفحوصات على الموقع، بالإضافة إلى الحصول على شهادة الموقع مع دقة المعايير المستخدمة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالطرف الثالث، وتغطي هذه المعايير المطورة والضوابط ذات الصلة المجالات التالية: (CPA, 2021 CPA Canada)

- تحديد أحكام وشروط البيع بصورة واضحة: تضمن البنود التعاقدية المتعلقة بالبيع عبر الإنترنت للمنتجات أو الخدمات في هذا المجال أن الشركة قد أعلنت وإتاحة شروط البيع (بما في ذلك الراجع، والسداد، والتسليم، وتوفير التحكيم لحل أي نزاعات) والتي امتثلت مع تلك الأحكام.

- سرية المعلومات التي تم جمعها: وهذا يضمن أن الشركة تعلن وتحافظ على أنها تنوي الاستفادة من البيانات التي تم جمعها فقط لأداء المعاملة المطلوبة (تطبيق الأساليب وتقييد الوصول إلى البيانات التي تم جمعها بحيث لا يتم الاستغناء عن المعلومات لأطراف خارجية لأغراض أخرى، مثل استبيانات العملاء).

- أمن وسلامة المعاملات: يؤكد اعتماد الشركة لآليات أمنية لاعتماد الإجراءات المناسبة وتوفير تحوط معقول ضد سرقة البيانات وإساءة استخدام البيانات المجمعة على حساب العميل، في هذا النوع من التحقق، يجب على الشركة إثبات أنها خططت واعتمدت الآليات التي أوصت بها معايير "Web Trust".

- الجاهزية: فيما يتعلق بالوصول إلى الإنترنت وهو مهم بشكل خاص لمقدمي خدمات الإنترنت.

4- خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية كإحدى الخصائص النوعية للمعلومات:
1.4- التحول من خاصية الموثوقية إلى خاصية التمثيل الصادق في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية:

في العام (2010م)، وكجزء من جدول أعمال التقارب بعد اتفاقية نورواك (Norwalk Agreement)، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نتيجة مشروعهما المشترك حول مراجعة الإطار المفاهيمي (Conceptual Framework)، حيث تم استبدال خاصية الموثوقية "Reliability" بخاصية التمثيل الصادق "Faithful Representation"، وتعتبر خاصية الموثوقية أحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي نالت اهتمام كبير في الدراسات المحاسبية سيما تلك الدراسات المرتبطة بمفاهيم إعداد التقارير المالية، وكانت مسألة المفاضلة بين خاصيتي الملاءمة "Relevance" والموثوقية "Reliability" إحدى الموضوعات البحثية التي حظيت بتركيز كبير في الدراسات التي اهتمت بالتقارير المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية، وبرر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مسألة التعديل بأنه تعديل ركز على توضيح للمصطلحات، والتي تعتبر ضرورية بسبب التعدد الملحوظ الذي نتج عن سوء فهم لمصطلح الموثوقية (Pelger & Erb, 2015, p. 1).

ويشير (الباحثون) إلى أن مسألة التشابه والتداخل بين الخصائص الرئيسية النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) وبعض مقومات خاصية الموثوقية (مثل خاصية الصدق في عرض المعلومات "Representational Faithfulness"، والخلط بين بعض الخصائص الداعمة أو المعززة للخصائص النوعية للمعلومات (مثل خاصية القابلة للفهم "Understandability"، تعتبر واحدة من المسائل التي وجدت حظها في الكثير من الدراسات والبحوث، وقد أتى هذا التعديل لتوضيح وتعريف المصطلحات بما يساعد في إزالة هذا التداخل وسوء الفهم.

2.4- مفهوم وخصائص ومقومات خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية:

يجب أن تعبر التقارير المالية عن الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام حتى لكي تكون المعلومات المالية مفيدة لاتخاذ القرار، ويجب ألا ينحصر التمثيل في الظواهر الملائمة وذات الصلة فحسب، ولكن يجب أن تمثل بأمانة الظواهر التي تتضمنها تمثيلاً صادقاً وأميناً، ولكي يكون التمثيل صادقاً يجب أن يتصف بثلاث خصائص ومقومات، أن تكون المعلومات كاملة ومحيدة

وخالية من الأخطاء، ونادراً ما يكون الكمال قابلاً للتحقيق، وإنما هدف مجلس معايير المحاسبة (FASB) إلى تعظيم تلك الصفات والخصائص إلى أقصى حد ممكن (FASB, 2010, p. 17).para.QC12، ويجب أن يتضمن العرض وصفاً كاملاً لجميع المعلومات اللازمة للمستخدم والتي تمكنهم من فهم الظواهر الاقتصادية، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة على سبيل المثال، قد يتضمن العرض الكامل لمجموعة من الأصول وصفاً لطبيعة الأصول في المجموعة، وتصويراً رقمياً لجميع الأصول في المجموعة، ووصفاً لما يمثله التصوير العددي (على سبيل المثال، التكلفة الأصلية التاريخية أو التكلفة المعدلة أو القيمة العادلة)، بالنسبة لبعض العناصر قد يستلزم العرض الكامل أيضاً تفسيرات حقائق مهمة حول جودة وطبيعة العناصر والعوامل والظروف التي قد تؤثر على جودتها وطبيعتها (FASB, 2010, p. 18).para.QC13. ويمكن تحديد خصائص ومقومات التمثيل الصادق للمعلومات في الآتي (وهذان، 2018، صفحة 103):

1.2.4-الإكتمال "Completeness": ويقصد بالإكتمال القدرة على تقديم وعرض المعلومات المحاسبية بصورة مكتملة للمستخدمين، بحيث تمكنهم هذه المعلومات من فهم الظواهر والأحداث الاقتصادية من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، وكل الظروف الواجب الإفصاح عنها، مع مراعاة قيدي التكلفة والمنفعة (Cost / Benefit).

2.2.4-الحيادية "Neutrality": يجب أن تتسم المعلومات المحاسبية بالحياد والبعد عن التحيز سواء في اختيار المعلومات التي تفصح عنها أو طريقة عرضها، وكذلك الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية وفقاً لطبيعة الأحداث الاقتصادية محل القياس والإفصاح والعرض، ويلاحظ أنه من الصعوبة وجود معلومات خالية من التحيز بصفة مطلقة حيث أن الأحداث الاقتصادية تقاس تحت ظروف من عدم التأكد، وبالتالي فإن مستوى معقول من الدقة يكون ضروري في معلومات التقارير المالية لترشيد اتخاذ القرارات، وإذا تم تقديم تبريرات منطقية وصالحة للتقديرات والإفتراضات فيمكن تقديم الظواهر الاقتصادية دون تحيز، وهذا يسهل على معدي التقارير المالية فهم طرق القياس.

3.2.4-الخلو من الأخطاء "Freedom from Error": يعتبر خلو المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية من الأخطاء من الأمور الجوهرية التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية لضمان التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات أصحاب المصالح، وبالتالي يجب أن تخلو

المعلومات المحاسبية من الأخطاء التي قد تؤثر على دقة وموضوعية الأحداث الاقتصادية محل القياس والإفصاح والعرض.

5- الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا المحور على وصف لمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي بموجبها تم تحليل البيانات واختبار فروضات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1-5. مجتمع وعينة الدراسة:

1-1.5- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة في الجامعات السودانية داخل ولاية الخرطوم، والمديرون الماليين والإداريين ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين في المصارف السودانية.

2-1.5- عينة الدراسة: تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة عن طريق أسلوب العينة القصدية أو العمدية والتي تعني اختيار عدد من الحالات أو الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضاً أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ. وبطبيعة الحال يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بدرجة مقبولة من الموضوعية في أقوالهم وآرائهم والثقة فيهم، ويتم الاختيار القصدية أو العمدية أو التحكيمي، حيث يرى (الباحثون) طبقاً لمعرفته التامة بمجتمع الدراسة أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً؛ وذلك في حال الاقتصار على هذه العينة، حيث تم توزيع عدد (120) استمارة وتم استرجاع عدد (100) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (83.3)% ويعتبر معدل الاستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المتعارف عليها (75)%.

2-5. اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة:

بشكل عام يمثل صدق وثبات قائمة الاستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات، وذلك على النحو التالي:

1-2.5- صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على اختبار صدق محتوى المقياس "content validity".

2.2.5- إختبار الثبات: من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضاً في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات، ويقصد بالثبات هو أن أي مقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، واعتمدت الدراسة على طريقة الفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (2) أدناه:

الجدول (2):

نتائج اختبار الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1- نظام المحاسبة الرقمي.	5	0.86
2- خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	5	0.80
3- نظم مبادئ الموقع الإلكتروني "Web Trust".	5	0.88
إجمالي العبارات	15	0.85

المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفا كرونباخ لجميع متغيرات الدراسة أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3.5- أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تمّ استخدام كل من برنامج (SPSS)

وبرنامج (AMOS) وذلك من خلال الأدوات الإحصائية التالية:

1.3.5- إجراء اختبار الثبات "Reliability Test": لأسئلة الاستبانة وذلك باستخدام كل من (اختبار الصدق الظاهري، واختبارات الصدق والثبات).

2.3.5- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري).

3.3.5- منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية "Structure Equation Modeling" (SEM): وتمثل منهجية النمذجة بالمعادلات البنائية الأسلوب الأحدث في بحوث العلوم الاجتماعية ويهدف إلى تحديد مدى ملاءمة ومطابقة النموذج النظري للعلاقات بين المتغيرات والعناصر لاختبار الفروض

البحثية وذلك من خلال استخدام تحليل المسار "Path analysis" وبالاستناد على مجموعة من المؤشرات والتي تسمى بمؤشرات حسن المطابقة "Goodness of Fit Indices" ومن أهم هذه المؤشرات التي تم استخدامها في هذه الدراسة ما يلي:

- نسبة مربع كاي لدرجات الحرية (ويجب أن تكون أقل من 5).
- مؤشر حسن المطابقة "GFI" (ويجب أن يكون أكبر من 0.90).
- مؤشر المطابقة المقارن "CFI" (ويجب أن يكون أكبر من 0.90).
- مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب "RMSEA" (ويجب أن يكون أقل من 0.05).

4.5- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.4.5- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل "نظام المحاسبة الرقمي":

فيما يلي التحليل الإحصائي الوصفي للعبارات التي تقيس محور نظام المحاسبة الرقمي، وذلك على نحو ما ورد في جدول رقم (3) التالي:

الجدول (3): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور نظام المحاسبة الرقمي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	السرعة في الدورة المحاسبية.	4.19	0.84	83.8	مرتفعة جداً	3
2	توفير المعلومات على نطاق جغرافي أوسع.	4.18	0.94	83.6	مرتفعة جداً	4
3	وسيلة لخفض معدلات الأخطاء في التقارير المالي.	4.26	0.80	85.2	مرتفعة جداً	2
4	تقليص عدد من الوظائف المحاسبية.	4.11	1.02	82.2	مرتفعة جداً	5
5	وضع نظام لسرية المعلومات المحاسبية.	4.30	0.75	86.0	مرتفعة جداً	1
	جميع العبارات	4.21	0.87	84.2%	مرتفعة جداً	

المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

1- المتوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على نظام المحاسبة الرقمي بمستوى

استجابة مرتفعة جداً حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (4.21) وانحراف معياري (0.87) وأهمية نسبية (84.2)%.

2- ويلاحظ من الجدول أن العبارة (وضع نظام لسرية المعلومات المحاسبية) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.30) بانحراف معياري (0.75) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (86)%، أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تقليص عدد من الوظائف المحاسبية) حيث بلغ متوسطها (4.11) وانحراف معياري (1.02) وأهمية نسبية بلغت (82.1)%.

2.4.5- الإحصاء الوصفي للمتغير التابع "خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية":

فيما يلي التحليل الإحصائي الوصفي للعبارات التي تقيس محور خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وذلك على نحو ما ورد في جدول رقم (4) التالي:

الجدول (4): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	تقديم المعلومات المحاسبية بصورة مكتملة للمستخدمين.	4.29	0.86	85.8	مرتفعة جداً	1
2	عرض المعلومات المحاسبية بموضوعية.	4.14	0.82	82.8	مرتفعة جداً	4
3	نشر المعلومات المحاسبية بحيادية عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.	3.95	0.96	79.0	مرتفعة	5
4	الحد من الأخطاء في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية.	4.21	0.89	84.2	مرتفعة جداً	2
5	مراعاة قيد الزمن عند نشر المعلومات المحاسبية.	4.17	0.84	83.4	مرتفعة جداً	3
	جميع العبارات	4.15	0.87	83%	مرتفعة جداً	

المصدر: إعداد (الباحثون) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

1- المتوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على خاصية التمثيل الصادق

للمعلومات المحاسبية بمستوى استجابة مرتفعة جداً حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (4.15) وبانحراف معياري (0.87) وأهمية نسبية (83)%.

2- ويلاحظ من الجدول أن العبارة (تقديم المعلومات المحاسبية بصورة مكتملة للمستخدمين) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.29) بانحراف معياري (0.86) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (85.8)%. أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (نشر المعلومات المحاسبية بحيادية عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية) حيث بلغ متوسطها (3.95) وبانحراف معياري (0.96) وأهمية نسبية بلغت (79)%.

3.4.5- الإحصاء الوصفي للمتغير الوسيط "نظم مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني WebTrust":

فيما يلي التحليل الإحصائي الوصفي للعبارات التي تقيس محور نظم مبادئ الموقع الإلكتروني، وذلك على نحو ما ورد في جدول رقم (5) التالي:

الجدول (5): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات محور نظم موثوقية الموقع الإلكتروني

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	نظام محمي يتوافق مع سياسات الأمان.	4.27	0.76	85.4	مرتفعة جداً	2
2	نظام متاح للاستخدام والتشغيل.	4.26	0.75	85.2	مرتفعة جداً	3
3	نزاهة عند معالجة البيانات.	4.23	0.72	84.6	مرتفعة جداً	4
4	يتم الإفصاح عن المعلومات وفق السياسات الخاصة بالمنشأة.	4.17	0.79	83.4	مرتفعة جداً	5
5	يتم حفظ المعلومات المحاسبية بسرية.	4.30	0.77	86.0	مرتفعة جداً	1
	جميع العبارات	4.25	0.76	84.9%	مرتفعة جداً	

المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي:

1- المتوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على نظم مبادئ الموقع الإلكتروني بمستوى استجابة مرتفعة جداً حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (4.25) وبانحراف معياري (0.76) وأهمية نسبية (84.9)%.

2- ويلاحظ من الجدول أن العبارة (يتم حفظ المعلومات المحاسبية بسرية) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.30) بانحراف معياري (0.77) وبأهمية نسبية مرتفعة جداً بلغت (86)٪، أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يتم الإفصاح عن المعلومات وفق السياسات الخاصة بالمنشأة) حيث بلغ متوسطها (4.17) وبانحراف معياري (0.79) وأهمية نسبية بلغت (83.4)٪.

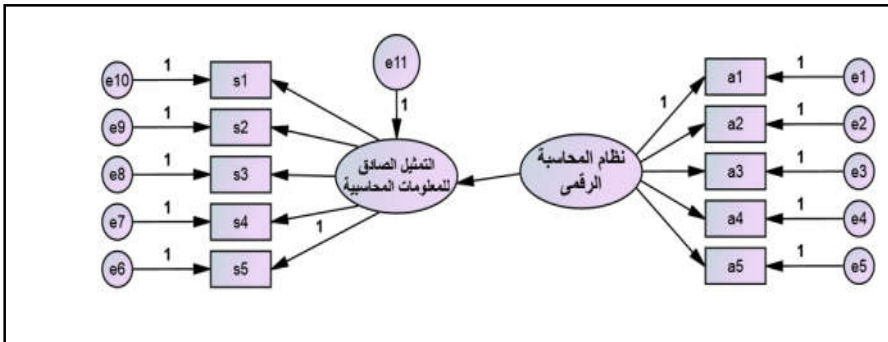
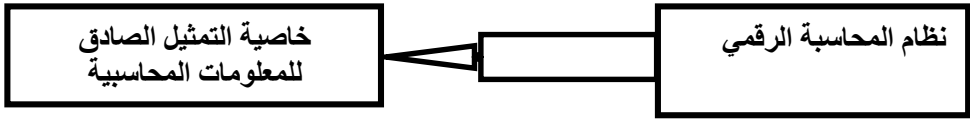
5.5- مناقشة فرضيات الدراسة:

1.5.5- الفرضية الأولى: التي تنص على "توجد علاقة إرتباط بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية": استخدم (الباحثون) أسلوب تحليل الانحدار لإثبات هذه الفرضية لتحديد علاقة السببية بين المتغير المستقل "نظام المحاسبة الرقمي" والمتغير التابع "خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية" وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (AMOS) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية الموضحة في الشكل رقم (2) والجدول رقم (6) الذي يليه :

الشكل (2): العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية

المتغير التابع

المتغير المستقل



المصدر: إعداد (الباحثون) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

الجدول (6): نتائج تقدير العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية

مستوى المعنوية	اختبار (T)	معامل الانحدار (B)	مؤشرات التحليل
0.000	5.007	0.81	معامل العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية.
		0.81	معامل الارتباط (R).
		0.65	معامل التحديد (R2).
		1.53	نسبة مربع كاي لدرجات الحرية.
		0.91	مؤشر حسن المطابقة (GFI).
		0.95	مؤشر المطابقة المقارن (CFI).
		0.04	مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب (RMSEA).

المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

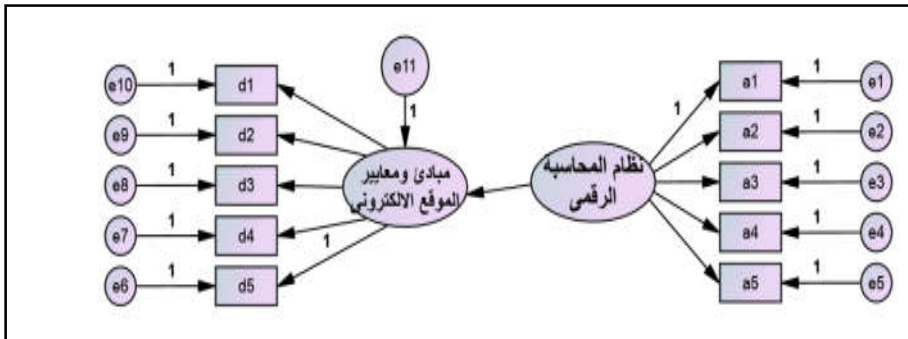
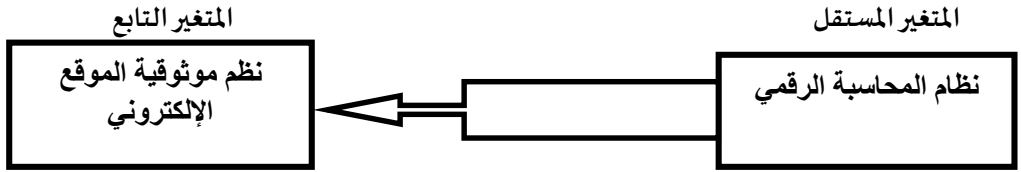
- وجود ارتباط طردي قوى بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في المجتمع قيد الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمته (0.81)، وبلغت قيمة معامل انحدار العلاقة (B) (0.81) وهذا يعني أن نظام المحاسبة الرقمي يؤثر طردياً في خاصية التمثيل الصادق وبالتالي فإن تغير قدره (1%) في مستوى نظام المحاسبة الرقمي يعمل على إحداث تغير قدرة (0.8%) في مستوى خاصية التمثيل الصادق للبيانات المحاسبية، كما يشير معامل التحديد (R2) أن متغير نظام المحاسبة الرقمي يؤثر في خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بنسبة (65%) بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (35%)، ويشير اختبار (T) وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمه (t) لمعامل انحدار (5.007) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05).

- كما يتضح من جدول نتائج التقدير إلى أن جميع مؤشرات المطابقة تمثلت في المدى المثالي لكل مؤشر، حيث بلغت قيمة نسبة كاي تربيع لدرجات الحرية (1.53) وهي قيمة أقل من (5) وبلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة "GFI" (0.91) وقيمة مؤشر المطابقة المقارن "CFI" (0.95) وجميعها أكبر من (0.90)، كما بلغت قيمة مؤشر "RMSEA" (0.04) وهي قيمة أقل من المدى المعياري (0.08)، مما

يدل على أن النموذج يحظى بمطابقة جيدة للبيانات موضع الاختبار. مما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الأولى والتي نصت على: "توجد علاقة إرتباط بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية".

2.5.5- الفرضية الثانية: التي تنص على "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني": استخدم (الباحثون) أسلوب تحليل الانحدار لإثبات هذه الفرضية لتحديد علاقة السببية بين المتغير المستقل "نظام المحاسبة الرقمي" والمتغير الوسيط "نظم موثوقية الموقع الإلكتروني" وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (AMOS) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية الموضحة في الشكل (3) والجدول رقم (7) الذي يليه :

الشكل (3): العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني



المصدر: إعداد (الباحثون) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

الجدول (7):

نتائج تقدير العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني

مؤشرات التحليل	معامل الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
معامل العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني.	0.61	4.108	0.000
معامل الارتباط (R).	0.62		
معامل التحديد (R2).	0.38		
نسبه مربع كاي لدرجات الحرية.	2.67		
مؤشر حسن المطابقة (GFI).	0.91		
مؤشر المطابقة المقارن (CFI).	0.94		
مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب (RMSEA).	0.31		

المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول (7) ما يلي:

- وجود ارتباط طردي فوق الوسط بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني في المجتمع قيد الدراسة، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمته (0.62)، كما بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة (B) (0.61) وهذا يعني أن نظام المحاسبة الرقمي يؤثر طردياً في مبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني وبالتالي فإن تغير قدره (1)% في مستوى نظام المحاسبة الرقمي يعمل على إحداث تغير قدرة (0.6)% في مستوى مبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني، كما يشير معامل التحديد (R2) أن متغير نظام المحاسبة الرقمي يؤثر في نظم موثوقية الموقع الإلكتروني في المجتمع موضوع الدراسة بنسبة (38)%. بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (62)%. ويشير اختبار (T) وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني حيث بلغت قيمه (t) لمعامل انحدار (4.108) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05).

- كما يتضح من جدول نتائج التقدير إلى أن جميع مؤشرات المطابقة تمثلت في المدى المثالي لكل مؤشر حيث بلغت قيمة نسبة كاي تربيع لدرجات الحرية (2.67) وهي قيمة أقل من (5) وبلغت

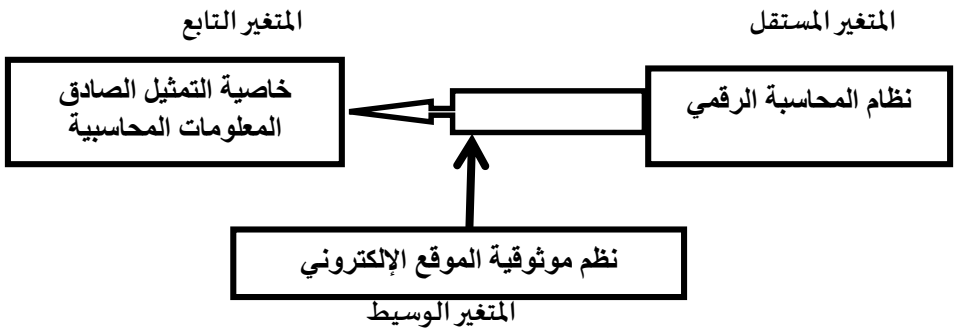
قيمة مؤشر حسن المطابقة "GFI" (0.91) وقيمة مؤشر المطابقة المقارن "CFI" (0.94) وجمعا أكبر من (0.90). كما بلغت قيمة مؤشر "RMSEA" (0.031) وهي قيمة أقل من المدى المعياري (0.08). مما يدل على أن النموذج يحظى بمطابقة جيدة للبيانات موضع الاختبار.

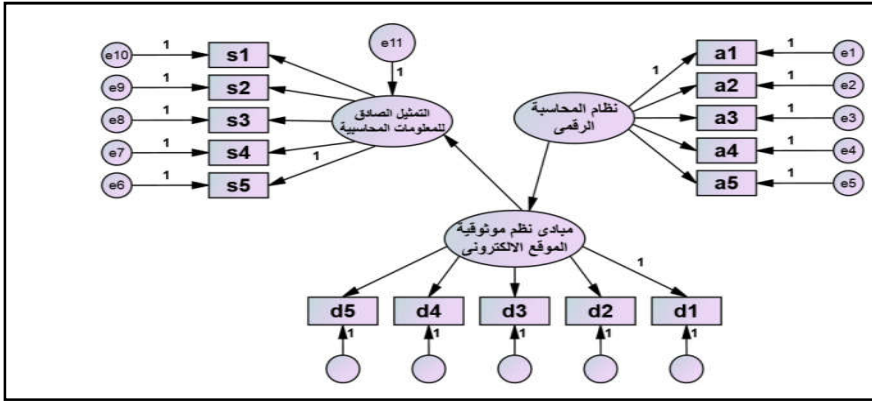
مما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الثانية والتي نصت: "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المحاسبة الرقمي ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني".

3.5.5- الفرضية الثالثة: التي تنص على "يؤدي استخدام نظام المحاسبة الرقمي في إطار تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" إلى تفعيل خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية": استخدم (الباحثون) أسلوب تحليل الانحدار لإثبات هذه الفرضية لتحديد علاقة السببية بين المتغير المستقل "نظام المحاسبة الرقمي" والمتغير الوسيط "نظم موثوقية الموقع الإلكتروني" والمتغير التابع "خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية" وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي (AMOS) المدعوم ببرنامج (SPSS) تم الوصول إلى النتائج التالية الموضحة في الشكل رقم (4) والجدول رقم (8) الذي يليه :

الشكل (4):

العلاقة بين نظام المحاسبة الرقمي وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في إطار تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني





المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

(8): نتائج اختبار الأثر المباشر وغير المباشر للمتغيرات

العلاقة بين المتغيرات	التأثير المباشر	مستوى الدلالة Sig.	التأثير غير المباشر	مستوى الدلالة Sig.	الدلالة اللفظية
أثر نظام المحاسبة الرقمي على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.	0.72	0.001	0.48	0.008	دال
	0.66	0.002			
اثر تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.					

المصدر: إعداد (الباحثون) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول (8) ما يلي:

1- نتائج تحليل المسار للتأثير المباشر، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة معنوية لنظام المحاسبة الرقمي على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة معامل الأثر المباشر (0.72) بمستوى المعنوية (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتدلل هذه النتيجة إلى أن نظام المحاسبة الرقمي يؤثر إيجابياً في تفعيل خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، كما يتضح أيضاً وجود أثر لتطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية حيث بلغت قيمة معامل الأثر المباشر (0.66) بمستوى معنوية (0.002) مما يدل على أن تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني يؤثر إيجابياً في خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

2- كما بلغ التأثير غير المباشر لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني (0.48) بمستوى دلالة معنوية (0.008) وهو ما يؤكد أن تطبيق مبادئ ومعايير الموقع الإلكتروني تلعب دوراً في تأثير نظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، إذ أن زيادة الاهتمام بنظام المحاسبة الرقمية من قبل المجتمع في ظل تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني بنسبة (1)% من شأنه التأثير في خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بنسبة (0.5)%؛ وأيضاً يتم توضيح إختبار مؤشرات الجودة من الجدول رقم(9) التالي:

الجدول (9): نتائج إختبار مؤشرات جودة المطابقة

RMSEA	CFI	GFI	نسبة كاي تربيع لدرجات الحرية	درجات الحرية	كاي تربيع المحسوبة
0.07	0.91	0.93	2.24	88	197.456

المصدر: إعداد (الباحثين) من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من جدول رقم (9) أن جميع مؤشرات المطابقة تمثلت في المدى المثالي لكل مؤشر حيث بلغت قيمة نسبة كاي تربيع لدرجات الحرية (2.24) وهي قيمة أقل من (5) وبلغت قيمة مؤشر حسن المطابقة "GFI" (0.93) وقيمة مؤشر المطابقة المقارن "CFI" (0.91) وجميعها أكبر من (0.90)، كما بلغت قيمة مؤشر "RMSEA" (0.07) وهي قيمة أقل من المدى المعياري (0.08)، مما يدل على أن النموذج يحظى بمطابقة جيدة للبيانات موضع الاختبار.

مما تقدم من نتائج التحليل يتم قبول الفرضية الثالثة والتي نصت: "يؤدي إستخدام نظام المحاسبة الرقمية في إطار تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني Web Trust إلى تفعيل خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية".

6- النتائج والتوصيات:

1.6- النتائج:

توصل (الباحثون) من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية إلى مجموعةٍ من النتائج تلخص في الآتي:

- يُعتبر نظام المحاسبة الرقمية آلية لإعداد وعرض ونقل البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية في شكل إلكتروني من عبر أجهزة الحاسوب والبرمجيات المحاسبية.
- ساعد نظام المحاسبة الرقمية في الحد من معدلات الأخطاء في التقارير المالية لمنشآت الأعمال.

- أدى نظام المحاسبة الرقمية إلى إتاحة المعلومات والبيانات عبر الأطراف المختلفة مما ساهم في تخفيض تكلفة الورق وتخزين المستندات، وبالتالي خلق وفورات في التكاليف.
- هناك ثلاثة خصائص فرعية لخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وهي أن تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء.
- أن نظام المحاسبة الرقمية ساعد في تفعيل الخصائص الفرعية لخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الحيادية، والخلو من الأخطاء). وهذا يعزز نتيجة الفرضية الأولى.
- نتج عن تطبيق نظم موثوقية الموقع الإلكتروني "Web Trust" العديد من المنافع منها أمن و سلامة المعاملات، من خلال آليات أمنية لاعتماد الإجراءات المناسبة وتوفير تحوط معقول ضد سرقة البيانات وإساءة استخدام البيانات المجمعة على حساب العميل.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المحاسبة الرقمية ومبادئ نظم موثوقية الموقع الإلكتروني. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الثانية.
- أدى تطبيق نظام المحاسبة الرقمية في إطار تطبيق مبادئ و معايير الموقع الإلكتروني "WebTrust" إلى تفعيل خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الثالثة.

2.6- التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصل إليها (الباحثون) يوصون بالآتي:
- ضرورة التحول لنظام المحاسبة الرقمية في منشآت الأعمال السودانية للاستفادة من مزاياه في مجال تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز استخدام نظم موثوقية المواقع الإلكترونية "Web Trust".
- على المنشآت السودانية ضرورة تفعيل الأنظمة الرقمية في المجال المحاسبي وذلك لدورها في تبسيط الإجراءات المختلفة مما يساهم في تخفيض التكاليف للمنشآت.
- تدريب الكوادر المحاسبية على التوجهات العالمية في بيئة الأعمال السودانية من أجل التعامل مع المتغيرات التكنولوجية والرقمية.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تغطي نظام المحاسبة الرقمية كأحد الاتجاهات الحديثة في علم المحاسبة.

References

- Abakasanga, N. O., Ogbonna, G., & Umobong, A. (2019, March). FAITHFUL REPRESENTATION OF ACCOUNTING INFORMATION AND. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 7(2), 17-37. Retrieved from <https://www.eajournals.org/wp-content/uploads/Faithful-Representation-of-Accounting-Information-and-Financial-Performance-of-Quoted-Banks-in-Nigeria.pdf>
- Boulianne, E., & Charles H. Cho, H. (2010). The Rise and Fall of Web Trust. *Audit ,May 2009,Strasbourg, France* (pp. 1-35). Hal Id : halshs - 00459412. Retrieved from <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00459412>
- CICA, A. /. (2002). *AICPA / CICA Trust Services Principles and Criteria*. American Institute of Certified Public Accountants, Inc. and Canadian Institute of Chartered Accountants. Retrieved from <http://www.aicpa.org>
- CPA, C. (2021 CPA Canada). *Chartered Professional Accountants of Canada (CPA Canada)*. Retrieved from <https://www.cpacanada.ca/en/business-and-accounting-resources/audit-and-assurance/overview-of-webtrust-services>
- Deloitte. (2018). *Digital enablement turning your transformation into successful journey*. Retrieved from https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/ie/Documents/Technology/IE_C_HC_campaign.pdf
- Deshmukh, A. (2006). *Digital Accounting - The Effect of the Internet and ERP on Accounting*. London: IRM Press.
- Enyi Patric Enyi, J. (september 8 , 2016). Accounting in the Digital Age : Creating Values with Paperless Decison Systems . *12th Babcock University Inaugural Lecture Delivered at The Babcock Business School Auditorium* (pp. 1-44). Ilishan - Remo - Nigeria: Babcok University .
- FASB. (2010). *Statement of Financial Accounting Concepts No. 8 September 2010*. MERRITT: Financial Accounting Foundation. Retrieved from www.fasb.org
- Gejing, .: X., & Yang, I. (2019). Research on the Impact of Internet Evolution on Accounting Information. *Journal of Physics: Conference Series*, 1345(052055), 1-7. doi:doi:10.1088/1742-6596/1345/5/052055
- George Westerman , et all. (2018). *Leading Digital Turning Technology into Business Transformation*. New Jersey: Prentice Hail ,inc.
- Group, P. C.-B. (n.d). *Evolution of Digital Accounting*. Retrieved from www.pcg-services.com
- OECD. (2018). *Going Digital in a Multilateral World*. Retrieved from <https://www.oecd.org/going-digital/C-MIN-2018-6-EN.pdf>

Pelger, C., & Erb, C. (2015, July 27). Research Insights: A Study of the Replacement of “Reliability” by “Faithful Representation” in the IASB/FASB Conceptual Framework. *Accounting Organizations and Society*, pp. 13-40. Retrieved from <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/research-insights-study-replacement-reliability-faithful-representation-iasb/fasb-conceptual>

program, W. s. (n.d.). *Chartered Professional Accountants of Canada (CPA Canada)*. Retrieved from <https://www.cpacanada.ca/en/business-and-accounting-resources/audit-and-assurance/overview-of-webtrust-services>

Titko, J., & Verina, N. (2019). DIGITAL TRANSFORMATION: CONCEPTUAL FRAMEWORK. *International Scientific Conference CONTEMPORARY ISSUES IN BUSINESS, MANAGEMENT AND ECONOMICS ENGINEERING'2019* (pp. 719-727). Vilnius, Lithuania: Vilnius Gediminas Technical University. doi:<https://doi.org/10.3846/cibmee.2019.073>

Tugui, A., & Luliana, G. (n,d). EDACC:01 – A CONCEPTUAL MODEL OF EUROPEAN DIGITAL ACCOUNTING. (I. B. University, Ed.) Romania. Retrieved from : <http://ssrn.com/abstract=1423490>

Vial, G. (2019, June). Understanding Digital Transformation : A Reviw and Research Agenda. *Journal of Stratigic Information*, 28(2), 118-144.

– حسام محمد رجب مبارك. (2005). دور مهنة المراجعة في الحكم على مصداقية المواقع التجارية عبر شبكة المعلومات الدولية – مع دراسة تطبيقية. كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر.

رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، و أبورحمة محمد عبدالله. (2020). التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق. المؤتمر الدولي في تكنولوجيا المعلومات والأعمال في قطاع غزة - ICITB 2020 (الصفحات 1-56). غزة: جامعة غزة فلسطين.

عباس حميد التميمي، و كاكي ندى بيره. (2016). انعكاس المحاسبة عن الموجودات والمطلوبات المحتملة والمخصصات على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية / مدخل تطبيقي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. 22(88)، 501-472.

عباس حميد يحيى، و حسين زهير عبدالأمير. (2020). قياس تكامل الافصاح عن نموذج الاعمال مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة و التمثيل الصادق). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. 26(111)، 521-545.

عبد الناصر عبد اللطيف نصير. (مايو، 2021). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*. 5 (494-438). doi:10.21608/aljalexu.2021.186535

كبرى محمد طاهر، و منال ناجي صالح. (2021). أثر الاقتصاد الرقمي على القياس والافصاح المحاسبي – دراسة نظرية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي التاسع)، 34-21.

محمد شريف توفيق. (2004). *المحاسبة الإلكترونية*. القاهرة، جمهورية مصر العربية: شركة الاستاذ للطبع والنشر والتوزيع.

محمد عبد الفتاح محمود رمضان. (2017). دور اتجاهات التصميم في زيادة قابلية استخدام المواقع الإلكترونية التجارية بالأردنية (المجلد رسالة ماجستير في التصميم الجرافيكي غير منشورة). كلية العمارة والتصميم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

محمد عزت عبدالنواب. (سبتمبر، 2020). أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(3)، 53-1. doi:10.21608/aljalexu.2020.124027

محمد علي وهدان. (2018). تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، 5(2)، 86-164. doi:10.21608/ABJ.2018.127213

محمد علي وهدان. (2018). تقييم أثر نظم تخطيط موارد المشروع على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ضوء فعالية الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية. (كلية التجارة جامعة المنوفية، المحرر) مجلة البحوث المحاسبية، 5(2)، 86-164. doi:10.21608/abj.2018.127213

محمد فريد حسن، و فيحاء عبدالله يعقوب. (2019). التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات عرض القوائم المالية في ظل المعيار الدولي (IFRS -15) الايراد من العقود مع العملاء (بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 20-1. تم الاسترداد من <https://jgfi.ifs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/814/555>

مناف موفق محمد علي العقيلي. (2015). أثر تطبيق مبادئ موثوقية الموقع الإلكتروني "Trust" على كفاءة أداء نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية (المجلد رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة). كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن.

مؤمن شريف علي لطفى. (2019). مؤمن، شريف محمد لطفى، (2019م)، "التعدين المالي للبيانات لدعم الممارسات الرقابية بهدف رفع كفاءة النظم المحاسبية الرقمية. مجلة الفكر المحاسبي، 23(3)، 1-35. تم الاسترداد من https://atasu.journals.ekb.eg/article_49531_f4286b07f8a15c6e6c43e6d083842ffd.pdf

نادية مدروس. (2020). أثر أبعاد جودة الموقع الإلكتروني في تحقيق رضا العملاء : دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر. مجلة مجاميع المعرفة، 6(2)، 466-449. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132947>

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000 . 2019)

The impact of public debt on economic growth in Egypt during the period (2000-2019)

عبد الحق بن تفات (Abdelhak BENTAFAT)^{1*}،

محمد ساحل (Mohamed SAHEL)²

¹ جامعة قاصدي مرياح، ورقلة (الجزائر)، bentabelhak@yahoo.fr

² جامعة لونيبي علي، البليدة 2 (الجزائر)، mohamedsahel244@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/10/11

تاريخ الاستلام: 2021/08/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر الدين العام النمو الاقتصادي في مصر (حيث تم التعبير عن النمو الاقتصادي بنمو الناتج المحلي الإجمالي) ونظرا لقصر السلسلة الزمنية لجأنا إلى منهجية (ARDL) التي تستخدم خصيصاً لمعالجة هذا المشكل إحصائياً – أي مشكل قصر السلسلة الزمنية-. من أهم نتائج هذا البحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الدين العام في النموذج في مصر، وهو ما يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينها في الأجل الطويل. ومن نتائج البحث أيضا وجود العلاقة الطردية بين المتغيرين وتحديدًا زيادة الدين العام بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.121363 وحدة.

الكلمات المفتاحية: دين عام، نمو اقتصادي، ناتج محلي إجمالي، مصر

تصنيف (JEL): O40, H0, H63, C32.

Abstract

This research paper aims to measure the impact of public debt and economic growth in Egypt (where economic growth was expressed in the growth of GDP) and due to the short time series we resorted to the (ARDL) methodology that is used specifically in To address this problem statistically that is, the problem of short time series-.One of the most important results of this research is the existence of a long-term equilibrium relationship between economic growth expressed through GDP growth and the independent variable public debt in the model in Egypt, which suggests the stability of the economic relationship between them in the long term. Among the results of the research is also the existence of a direct relationship between the two variables, specifically the increase in public debt by one unit, which leads to an increase in economic growth by 0.121363 units.

Keywords: Public debt, economic growth, GDP, Egypt..

JEL classification: O40, H0, H63, C32.

في البلدان المتوسطة الدخل، تستخدم الحكومات الدين العام كأداة مهمة لتمويل نفقاتها. يعتبر الدين العام سيفاً ذا حدين، فمثلاً يمكن أن يؤدي الاستخدام الفعال للدين العام إلى زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الحكومة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. في المقابل فإن سوء إدارة الدين العام يقلل من النمو الاقتصادي ويصبح أكبر عقبة أمام الاقتصاد، وهي حالة شائعة جدًا في البلدان النامية (Amarat al, 2016, p46).

يمثل الدين العام مشكلة خطيرة في مصر ومصدر قلق رئيسي لواضعي السياسات خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل الدين العام للحكومة المصرية إلى مستويات خطيرة في سنة 2017، وسجل 103% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة إلى 92% في سنة 2018، إلا أنها لا تزال تمثل مستوى يندرج بالخطر فيما يتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إشكالية الدراسة :

لا تزال العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي غير حاسمة. لا يوجد اتفاق واضح بين الاقتصاديين على ما إذا كان تمويل الإنفاق الحكومي بالدين العام جيداً أم سيئاً أم محايداً من حيث آثاره الحقيقية، خاصة على الاستثمار والنمو (Amarat al, 2016, p 47). في ضوء ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000 . 2019)؟.

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي للدراسة هو تحديد أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000 . 2019). علاوة على ذلك، هناك أهداف أخرى يمكن تلخيصها في الآتي:

- التأصيل النظري لعلاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي .
- تقديم توصيات بناء على النتائج المتوصل إليها، من أجل تعزيز الإدارة الحكيمة للدين العام في مصر.

أهمية الدراسة :

تعود أهمية هذه الدراسة لأهمية موضوعها، حيث يعد أثر الدين العام على النمو الاقتصادي موضوعاً مهماً للغاية، وينبغي أن يأخذه صانعو السياسات العامة في مصر بعين الاعتبار، لأن تحديد أثر الدين العام على النمو الاقتصادي، سيعطي لهم صورة واضحة عن الإستراتيجية المثلى للتعامل مع الدين العام.

منهج الدراسة :

لقد استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي الاستدلالي الذي يتناسب وموضوعنا، حيث يتطلب المنهج الوصفي لمعرفة تطورات الظاهرة في مصر ومعرفة اتجاهات المتغيرات المدروسة محللين توازياً مع ذلك هذه التطورات، وتجدر الإشارة أننا استعنا بمنهجية (ARDL) لأن المعطيات التي تحصلنا عليها كانت قليلة وسلسلتها الزمنية قصيرة، حيث أن منهجية (ARDL) تستخدم خصيصاً لمعالجة هذا المشكل إحصائياً – أي مشكل قصر السلسلة الزمنية-.

هيكل الدراسة :

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري للدراسة، ويعرض الثاني مراجعة للأدبيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، أما الثالث فتم تخصيصه لتقدير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في مصر، بالإضافة إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

1.الإطار النظري للدراسة

1.1.الدين العام :

الدين العام هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات(محمد، 2003، ص 01). الدين العام يشير إلى مقدار الإنفاق العام الذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض بدلاً من الضرائب (Christabell,2013,p 46).

تأخذ أدوات الدين العام أشكال مختلفة، لعل أشهرها السندات وأذونات الخزنة والاقتراض من البنوك التجارية والسحب على المكشوف من البنك المركزي.

2.2.النمو الاقتصادي :

يعد تحقيق نمو اقتصادي مرتفع هدفاً رئيسياً لجميع الدول، التنمية أو المتقدمة على حد سواء، حيث يعتبر مقياساً لمدى نجاح أي اقتصاد، وعنصراً لا غنى عنه في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول، وخاصة الدول المتقدمة.

هناك عدة تعريف للنمو الاقتصادي، ومنها:

إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد آثار التضخم)(Neva et al,2014,p 719). وعرفه البعض على أنه: "الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما بمرور الزمن"(Özgüret al,2018,p95). وفي تعريف

آخر النمو الاقتصادي يعني "تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي (النتاج الوطني) يفوق معدل النمو السكاني" (بعوني، 2017، ص 777). وأن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية) (بوديسة و آخرون، 2020، ص 27).

يتضح من خلال سرد التعاريف السابقة، أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي، يعني الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج في بلد ما، أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن التنمية الاقتصادية ليست فقط تغيرات كمية فحسب، ولكن أيضاً تغيرات نوعية (التغيرات في الهيكل الاقتصادي، ظهور قطاعات وصناعات جديدة، وظائف جديدة، إلخ ..). إنها تؤدي إلى إشباع أفضل وأكثر اكتمالاً لجميع احتياجات الإنسان (Mladen,2015,p 55).

وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن هناك أربعة محددات رئيسية للنمو الاقتصادي: الموارد البشرية، والموارد الطبيعية، وتكوين رأس المال والتكنولوجيا، لكن الأهمية التي أعطاها الباحثون لكل محدد كانت دائماً مختلفة (Florin,2015,p 330).

2.مراجعة الأدبيات

يستعرض هذا القسم الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1.2.العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية:

عموماً هناك ثلاثة أطر نظرية حاولت تفسير العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وتشمل: النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، ونظرية التكافؤ الريكاردي.

1.1.2.النظرية الكلاسيكية:

يعارض معظم الكلاسيك فكرة اقتراض الدولة، لما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك من منطلق إيمانهم الشديد بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن يكون هذا الدور محصوراً في أضيق الحدود.

فترى النظرية الكلاسيكية أن الدين العام هو عبء على الاقتصاد، يخل بالتوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل. وتؤمن هذه النظرية بأن إنفاق الدولة هو إنفاق استهلاكي، وأن القروض العامة تؤدي إلى تقليل حجم الادخار الخاص، ومن ثم تقليل حجم الاستثمار الخاص. ويترتب على ذلك أن يكون أثر القروض العامة على النمو الاقتصادي سلبياً، حيث تعبئ الدولة جانباً من

الإدخار الخاص الذي يفترض أن يوجه للاستثمار لتنفقه في أوجه استهلاكية (الهنداوي، 2017، ص 363).

2.1.2. النظرية الكينزية :

تؤكد النظرية الكينزية أن الدين العام يمكن أن يعزز الطلب الكلي ويدفع النمو الاقتصادي. وقد استندت وجهة النظر الكينزية على ركيزة أساسية مفادها أن الزيادة في الإنفاق الحكومي المستقل . الذي أصبح ممكناً من خلال الاقتراض . ستدفع النمو الاقتصادي من خلال آلية عمل المضاعف (Liston,2020,p 04).

3.1.2. نظرية التكافؤ الريكاردوي:

تعود لدافيد ريكاردو (1817)، كما ناقشها روبرت بارو (1989). الفرضية الكامنة وراء هذه النظرية هي أنه لا توجد أي علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. وتتلخص رؤية "ريكاردو" في أن الدين العام وإن مارس آثارا سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنه يمارس آثارا إيجابية تعويضية تتكافأ أو تتساوى مع الآثار السلبية، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين العام على النشاط الاقتصادي سيكون صفرا على الأرجح (الهنداوي، 2017، ص 368).

حيث نتيجة سلوك الأفراد فإن أي زيادة في الإنفاق العام تقلل من الادخار العام وتقلبها زيادة في الادخار الخاص بمقدار مماثل. كل هذا يبقي إجمالي الادخار دون تغيير ومن ثم لا يتوقع أي تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى. في رأي مماثل، يوضح بارو أيضا أن السندات الحكومية، حينما يكون مالكوها من المقيمين، تشكل رصيذا لهؤلاء وعبئا تجاه دافعي الضرائب وبالتالي، لن يتم إنشاء أي ثروة صافية ويكون التأثير إجمالا منعدما (بنتور، 2018، ص 11-12).

2.2. الدراسات التجريبية السابقة :

يزخر الأدب التجريبي بالعديد من الدراسات التي تناولت تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات تظهر نتائج مختلفة بشأن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي للبلاد ، ومن أهم هذه الدراسات نجد:

1.2.2. الدراسات باللغة العربية :

- دراسة (العضايلة وآخرون ، 2015):هدفت إلى دراسة هيكل الدين العام في الأردن، وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980 - 2012). تمّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار نموذج تصحيح الخطأ بهدف معرفة العلاقة بين الدين الداخلي والدين الخارجي منسوبا للناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، واجمالي الدين منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة لغايات بيان تأثير الدين الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة سببية باتجاه واحد من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع. وبالاعتماد على قيم المعلمات في المعادلات تبين أن القروض الخارجيّة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وبالمقابل كان تأثير الدين الداخلي ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي.

- دراسة (النويران وبني خالد، 2017):هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن، ولهذه الغاية تم دراسة أثر نسبة المديونية الخارجية على النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك للفترة (1991-2015) ، وقد خلصت الدراسة إلى انعدام الأثر ذي الدلالة الإحصائية للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي؛ وذلك نظرا لوجود فاصل زمني بين المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال التمويل الخارجي وتحقيق معدلات نمو موجبة مع وجود اثر سلبي ممثلا بزيادة تكلفة التمويل الخارجي.

2.2.2. الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Etleva, 2020):هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين الدين العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ألبانيا. لتحقيق ذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج. خلصت الدراسة إلى أن إجمالي الدين العام له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، في حين أن هناك علاقة سلبية بين الدين العام الخارجي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة (Tajudeen 2012):فحصت الدراسة العلاقة السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1970 - 2010) باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) . تم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر وفيليبس. كما تم إجراء اختبار التكامل المشترك وأظهرت النتيجة وجود تكامل مشترك بين الدين العام والنمو الاقتصادي. أظهرت نتائج التكامل المشترك أن الدين العام والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة

طويلة الأمد. كما كشفت نتائج نموذج VAR على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الدين العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

- دراسة (Eferakeya & Alagba, 2019): هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الديون العامة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1981 - 2018). تم الحصول على البيانات الثانوية ذات الصلة من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري ومكتب إدارة الديون. من بين أهداف الدراسة: تحليل تأثير الديون المحلية على النمو الاقتصادي لنيجيريا وتقييم تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي لنيجيريا. أظهرت النتائج أن الديون المحلية لها تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لنيجيريا بينما تساهم الديون الخارجية بشكل أقل في النمو الاقتصادي للبلاد. تكلفة خدمة الديون كبيرة ولها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

- دراسة (IRYNA et al, 2019): هدفت الدراسة لإجراء اختبار تجريبي للعلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في أوكرانيا خلال الفترة من 1992 إلى 2018 باستخدام نماذج الانحدار المتعدد. تم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للنمو الاقتصادي ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للدين العام. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة قوية سلبية أو إيجابية ذات صلة إحصائية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا.

- دراسة (Amara et al , 2016): حاولت هذه الدراسة استكشاف تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في باكستان. لاستكشاف العلاقة، استخدمت الدراسة نموذج نمو Solow المعزز. لاختبار النموذج، تم تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة من 1972 إلى 2013. وأشارت النتائج التجريبية للدراسة إلى أن الدين العام والنمو الاقتصادي لهما علاقة إيجابية ولكنها ذات دلالة غير إحصائية.

- دراسة (Sam, 2021): هدفت إلى دراسة العلاقات السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في البلدان النامية (حالة غانا) خلال الفترة من 1978 إلى 2018، وذلك بالاعتماد على نموذج ARDL. كشفت النتائج أن الدين العام ليس له علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير ولكن هناك سببية أحادية الاتجاه تمتد من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل.

3. الدراسة التطبيقية :

تتضمن الدراسة القياسية الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها بين متغيرات الدراسة، حيث سنستخدم سلسلة بيانات سنوية تمتد من سنة 2000 إلى 2019. تشمل الدراسة فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وتقديم النموذج والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود، وتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج (ARDL).

1.3. نموذج الدراسة :

يدرس النموذج تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{GDP growth rate} = f(\text{PublicDebt}) \dots \dots \dots (01)$$

حيث:

GDP growth rate: نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

PublicDebt: الدين العام.

وعليه فإن النموذج الخطي للدراسة القياسية يمكن كتابته من الشكل:

$$\text{GDP growth rate} = \beta_0 + \beta_1 \text{PublicDebt} + \mu_i \dots \dots \dots (02)$$

حيث أن

β_0, β_1 : هي مقدرات النموذج أو معلماته؛

μ_i : حد الخطأ العشوائي.

وقد اعتمدنا على معطيات النموذج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 1: بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (2019-2000)

PublicDebt (%ofGDP) الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%GDP growth rate نمو الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
71.687	6.37	2000
79.146	3.54	2001
85.776	2.39	2002
97.095	3.19	2003
96.512	4.09	2004
98.263	4.47	2005
85.924	6.84	2006

76.268	7.09	2007
66.761	7.16	2008
69.45	4.67	2009
69.59	5.15	2010
72.83	1.76	2011
73.8	2.23	2012
84.021	2.19	2013
85.127	2.92	2014
88.458	4.37	2015
96.841	4.35	2016
103.161	4.18	2017
92.618	5.31	2018
86.927	5.56	2019

Source:

Data.albankaldawli.org > NY.GDP.MKTP.KD.ZG

International Monetary Fund.World Economic Outlook Database. April 2019

2.3 . اختبار الاستقرارية:

بعد إعطاء أوامر للبرنامج لاختبار الاستقرارية وقد اختار البرنامج درجة الإبطاء 7 . وبعد

القيام باختبار ديكي فولر تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 2: اختبار النموذج لمتغير الناتج المحلي الاجمالي للاتجاه والحد الثابت معا

Null Hypothesis: GDPGROWTHRATE has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

LagLength: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.037053	0.1531
Test critical values:		
1% level	-4.667883	
5% level	-3.733200	
10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDPGROWTHRATE)

Method: Least Squares

Date: 04/15/21 Time: 23:15

Sample (adjusted): 5 20

Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPGROWTHRATE(-1)	-0.884318	0.291176	-3.037053	0.0125
D(GDPGROWTHRATE(-1))	0.296702	0.227717	1.302937	0.2218
D(GDPGROWTHRATE(-2))	0.693167	0.233055	2.974264	0.0139
D(GDPGROWTHRATE(-3))	0.342620	0.271590	1.261535	0.2357
C	4.869953	1.803157	2.700793	0.0223
@TREND("1")	-0.077671	0.068232	-1.138340	0.2815
R-squared	0.576992	Meandependent var		0.148125
Adjusted R-squared	0.365488	S.D. dependent var		1.376877
S.E. of regression	1.096769	Akaike info criterion		3.302610
Sumsquaredresid	12.02901	Schwarz criterion		3.592331
Log likelihood	-20.42088	Hannan-Quinn criter.		3.317446
F-statistic	2.728042	Durbin-Watson stat		2.224895
Prob(F-statistic)	0.083036			

Source : EViewsStudent Version Lite

السلسلة غير مستقرة بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ديكي فولر البالغة 0,15 وهي أكبر من 0,05 ويمكن ملاحظة أن السلسلة لا تحتوي اتجاهها عاما لأن متغيرة الاتجاه العام غير معنوية.

الجدول 3: اختبار النموذج لمتغير الناتج المحلي الاجمالي للحد الثابت فقط

Null Hypothesis: GDPGROWTHRATE has a unit root

Exogenous: Constant

LagLength: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.790916	0.0816
Test critical values:		
1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GDPGROWTHRATE)
 Method: Least Squares
 Date: 04/15/21 Time: 23:20

Sample (adjusted): 5 20

Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPGROWTHRATE(-1)	-0.734190	0.263064	-2.790916	0.0176
D(GDPGROWTHRATE(-1))	0.281278	0.230350	1.221091	0.2476
D(GDPGROWTHRATE(-2))	0.649067	0.232882	2.787105	0.0177
D(GDPGROWTHRATE(-3))	0.205655	0.246735	0.833503	0.4223
C	3.307496	1.184983	2.791176	0.0175
R-squared	0.522178	Meandependent var		0.148125
Adjusted R-squared	0.348424	S.D. dependent var		1.376877
S.E. of regression	1.111418	Akaike info criterion		3.299457
Sumsquaredresid	13.58775	Schwarz criterion		3.540891
Log likelihood	-21.39566	Hannan-Quinn criter.		3.311821
F-statistic	3.005279	Durbin-Watson stat		2.183956
Prob(F-statistic)	0.066665			

السلسلة غير مستقرة بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ديكي فولر البالغة 0,08 وهي أكبر من 0,05.

أما بالنسبة للمتغير المستقل وهو الدين العام.

الجدول 4: اختبار الاستقرارية لمتغير الدين العام (المتغير المستقل)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PUBLICDEBT

Exogenous variables: C

Date: 04/15/21 Time: 23:27

Sample: 1 20

Included observations: 13

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-49.68278	NA	142.5621	7.797351	7.840808	7.788418
1	-42.45472	12.23210	54.80454	6.839187	6.926103	6.821322
2	-39.77585	4.121341	42.58438	6.580899	6.711272	6.554102
3	-39.00713	1.064373	44.66584	6.616482	6.790313	6.580752
4	-38.76956	0.292397	51.29539	6.733778	6.951067	6.689116

أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000 – 2019)

5	-35.88089	3.110871	39.67770	6.443215	6.703960	6.389619
6	-33.87041	1.855834	35.76350	6.287755	6.591959	6.225228
7	-27.60999	4.815703*	17.19982*	5.478461*	5.826122*	5.407001*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Source : EViewsStudent Version Lite

نلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة الإبطاء 7 وهو الموافق لـ SC الذي به *

بعد القيام باختبار ديكي فولر تحصلنا على النتائج التالية

الجدول 5: اختبار النموذج لمتغير الدين العام للاتجاه والحد الثابت معاً

Null Hypothesis: PUBLICDEBT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

LagLength: 7 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.614111	0.2813
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PUBLICDEBT)

Method: Least Squares

Date: 04/15/21 Time: 23:31

Sample (adjusted): 9 20

Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUBLICDEBT(-1)	-1.611425	0.616433	-2.614111	0.1205
D(PUBLICDEBT(-1))	1.282465	0.381545	3.361238	0.0783
D(PUBLICDEBT(-2))	0.499100	0.693540	0.719641	0.5465
D(PUBLICDEBT(-3))	0.688281	0.353806	1.945362	0.1911
D(PUBLICDEBT(-4))	1.089668	0.470216	2.317377	0.1464
D(PUBLICDEBT(-5))	-0.077998	0.423943	-0.183983	0.8710
D(PUBLICDEBT(-6))	0.534900	0.427460	1.251347	0.3373
D(PUBLICDEBT(-7))	0.502328	0.505413	0.993895	0.4250
C	113.6709	45.38418	2.504637	0.1292
@TREND("1")	1.348815	1.152661	1.170175	0.3625
R-squared	0.949574	Meandependent var		0.888250
Adjusted R-squared	0.722656	S.D. dependent var		6.537661
S.E. of regression	3.442961	Akaike info criterion		5.185448
Sumsquaredresid	23.70796	Schwarz criterion		5.589537
Log likelihood	-21.11269	Hannan-Quinn criter.		5.035840
F-statistic	4.184653	Durbin-Watson stat		3.235951
Prob(F-statistic)	0.207719			

Source : EViewsStudent Version Lite

السلسلة غير مستقرة بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ديكي فولر البالغة 0,2813 وهي أكبر من 0,05 ويمكن ملاحظة أن السلسلة لا تحتوي اتجاهها عاما لأن متغيرة الاتجاه العام غير معنوية.

بالنظر في سطر متغير الاتجاه (TREND) نلاحظ أن الاحتمال أكبر من 0.05 فهو غير معنوي ويساوي 0.3625 فالنموذج غير مناسب تماماً. فنختار نموذج آخر.

Null Hypothesis: D(PUBLICDEBT) has a unit root

Exogenous: None

LagLength: 7 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.715855	0.0813
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PUBLICDEBT,2)

Method: Least Squares

Date: 04/15/21 Time: 23:38

Sample (adjusted): 10 20

Included observations: 11 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUBLICDEBT(-1))	-1.481418	0.863370	-1.715855	0.1847
D(PUBLICDEBT(-1),2)	1.168263	0.711978	1.640870	0.1994
D(PUBLICDEBT(-2),2)	0.507294	0.801016	0.633313	0.5715
D(PUBLICDEBT(-3),2)	0.687047	0.547597	1.254659	0.2985
D(PUBLICDEBT(-4),2)	1.009462	0.578411	1.745234	0.1793
D(PUBLICDEBT(-5),2)	-0.120521	0.495162	-0.243396	0.8234
D(PUBLICDEBT(-6),2)	0.493584	0.523704	0.942486	0.4155
D(PUBLICDEBT(-7),2)	0.399501	0.537946	0.742642	0.5116
R-squared	0.874980	Meandependent var		0.346909
Adjusted R-squared	0.583266	S.D. dependent var		8.246060
S.E. of regression	5.323236	Akaike info criterion		6.337302
Sumsquaredresid	85.01054	Schwarz criterion		6.626681
Log likelihood	-26.85516	Hannan-Quinn criter.		6.154890
Durbin-Watson stat	2.618933			

Source : EViewsStudent Version Lite

في هذه الحالة (أي الاختبار في الفرق الأول I1) نقبل النموذج في كل الحالات ونلاحظ أن معنوية اختبار (Dickey-Fuller) غير معنوية احصائيا فالنموذج غير ساكن في هذا المستوى.

3.3 اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود)

بعد إعطاء الأوامر لبرنامج "EViews" تظهر لنا المخرجات التالية:

الجدول 7: الاختبار التلقائي لطول فترة الإبطاءات لمتغيرات الدراسة

Dependent Variable: GDPGROWTHRATE
 Method: ARDL
 Date: 04/12/21 Time: 10:44
 Sample (adjusted): 4 20
 Included observations: 17 after adjustments
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): PUBLICDEBT
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 12
 Selected Model: ARDL(1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPGROWTHRATE(-1)	0.023198	0.217608	0.106605	0.9170
PUBLICDEBT	-0.041012	0.036114	-1.135627	0.2803
PUBLICDEBT(-1)	0.049570	0.052224	0.949178	0.3629
PUBLICDEBT(-2)	-0.034003	0.048576	-0.700006	0.4985
PUBLICDEBT(-3)	0.143994	0.050958	2.825738	0.0165
C	-5.358372	2.272415	-2.358008	0.0379
R-squared	0.872531	Meandependent var		4.442941
Adjusted R-squared	0.814591	S.D. dependent var		1.657463
S.E. of regression	0.713689	Akaike info criterion		2.433826
Sumsquaredresid	5.602875	Schwarz criterion		2.727901
Log likelihood	-14.68752	Hannan-Quinn criter.		2.463058
F-statistic	15.05916	Durbin-Watson stat		2.120454
Prob(F-statistic)	0.000133			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Source : EViewsStudent Version Lite

نلاحظ وجود إبطاء واحد للمتغير التابع وثلاث إبطاءات للمتغير المستقل، والقيمة الاحتمالية لـ "C" معنوية إحصائياً وعليه نمر إلى اختبار الحدود وقد كانت النتائج:
الجدول 8: اختيار الحدود للنموذج

ARDL Bounds Test
Date: 04/12/21 Time: 10:49
Sample: 4 20
Included observations: 17
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	11.74401	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDPGROWTHRATE)
Method: Least Squares
Date: 04/12/21 Time: 10:49
Sample: 4 20
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUBLICDEBT)	-0.041012	0.036114	-1.135627	0.2803
D(PUBLICDEBT(-1))	-0.109991	0.048403	-2.272401	0.0441
D(PUBLICDEBT(-2))	-0.143994	0.050958	-2.825738	0.0165
C	-5.358372	2.272415	-2.358008	0.0379
PUBLICDEBT(-1)	0.118548	0.031242	3.794558	0.0030
GDPGROWTHRATE(-1)	-0.976802	0.217608	-4.488810	0.0009
R-squared	0.805704	Meandependent var		0.186471
Adjusted R-squared	0.717387	S.D. dependent var		1.342497
S.E. of regression	0.713689	Akaike info criterion		2.433826
Sumsquaredresid	5.602875	Schwarz criterion		2.727901
Log likelihood	-14.68752	Hannan-Quinn criter.		2.463058
F-statistic	9.122924	Durbin-Watson stat		2.120454
Prob(F-statistic)	0.001228			

Source : EViewsStudent Version Lite

نقارن قيمة "F-statistic" قيم I1 و I0

نلاحظ أن قيمة "F-statistic" هي 11.74401 هي أعلى من قيم I1 أو الحد الأعلى I1 فهذه المعادلة متكاملة (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات).

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار منهنج الحدود (ARDL)، حيث جاءت قيمة F-statistic المحسوبة مساوية لـ (11.74401) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%؛ 2.5%؛ 5% و 10%. هذه النتائج تدعم رفض فرضية العدم، ومنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الدين العام في النموذج في مصر، وهو ما يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينها في الأجل الطويل، ما يعني أن المتغيرات تتحرك بشكل متقارب.

والجدول كذلك يوضح لنا نتائج تقدير النموذج وبمدد تخلف زمني هي: ARDL(1, 3) بناء على قيم معيار أكايك (AIC) (Akaike) من بين أفضل (20) توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج المستخدم، إذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة والقيمة (0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا.

4.3. نموذج تصحيح الخطأ

بعد اتباعنا لمنهجية تصحيح الخطأ على مستوى برنامج EViews تمكنا من الحصول على

المخرجات التالية:

الجدول 9: جدول تصحيح الخطأ (استخراج المعادلة)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDPGROWTHRATE
Selected Model: ARDL(1, 3)
Date: 04/12/21 Time: 11:04
Sample: 1 20
Included observations: 17

CointegratingForm				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUBLICDEBT)	-0.041012	0.036114	-1.135627	0.2803
D(PUBLICDEBT(-1))	0.034003	0.048576	0.700006	0.4985
D(PUBLICDEBT(-2))	-0.143994	0.050958	-2.825738	0.0165
CoIntEq(-1)	-0.976802	0.217608	-4.488810	0.0009

CoInteq = GDPGROWTHRATE - (0.1214*PUBLICDEBT -5.4856)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUBLICDEBT	0.121363	0.030089	4.033412	0.0020
C	-5.485628	2.487044	-2.205682	0.0496

Source : EViews Student Version Lite

تم استخراج المعادلة المصححة، وما يهمنا هو معامل حد الخطأ "CointEq(-1)" في الجدول الأول "CointegratingForm" حيث كان هذا المعامل يساوي -0.976802 وله معنوية إحصائية أي أن هناك تصحيح في المدى القصير (أي أن هناك آلية لتصحيح الخطأ في الأجل القصير).

$$D(\text{GDPGROWTHRATE}) = -0.041012 * D(\text{PUBLICDEBT}) + 0.034003 * D(\text{PUBLICDEBT}(-1)) - 0.143994 * D(\text{PUBLICDEBT}(-2))$$

أما في المدى الطويل فنلاحظ أن المعاملات ذات معنوية إحصائية فهي أقل من 5% ونكتب النموذج كالآتي:

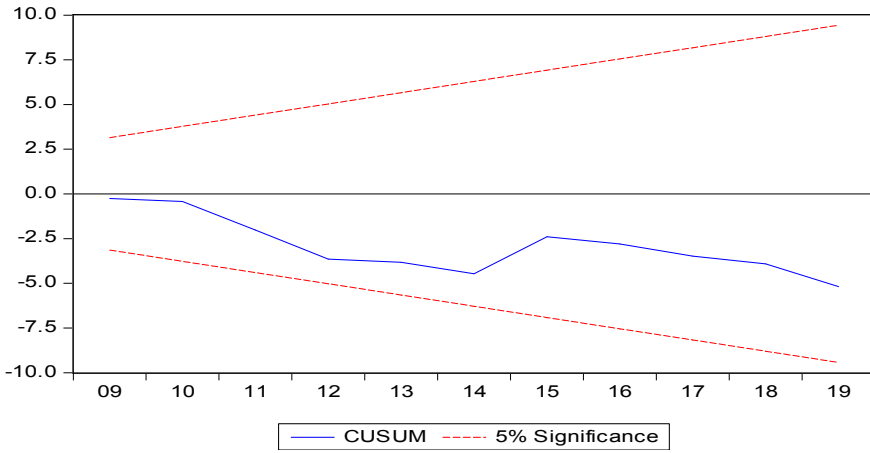
$$\text{GDPGROWTHRATE} = 0.121363 (\text{PUBLICDEBT}) - 5.485628$$

أي أنه عند زيادة الدين العام بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.121363 وحدة. والعكس صحيح

5.3 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

لاختبار مدى ثبات معالم النموذج نستخدم اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (TEST CUMULATIVE SUM OF RECURSIVE RESIDUAL) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (TEST CUMULATIVE SUM OF SQUARES OF RECURSIVE RESIDUAL) واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في كل فترات الدراسة كما يوضحه الشكلين التاليين:

الشكل رقم (01): منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



الشكل رقم (02): منحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM SQ



من خلال الشكلين نلاحظ أن كليهما قد وقعا ضمن مجال الثقة (الخطين الأحمرين) طول فترة الدراسة وبالتالي يمكننا الاعتماد على هذا النموذج وافترض استقراره على المدى الطويل.

نتائج وتوصيات:

حللت هذه الدراسة تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2019، وتم إجراء التحليل التجريبي من خلال نموذج ARDL. عموماً، تباينت الآراء في النظرية الاقتصادية بشأن تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، حيث أن النظرية الكينزية تؤكد على وجود علاقة إيجابية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، أما النظرية الكلاسيكية فتري أن هناك علاقة عكسية بينهما، في حين أن النظرية الريكاردية تقر بوجود علاقة حيادية بين الدين العام والنمو الاقتصادي. ولا يختلف الأمر في النظرية الاقتصادية عنه في الدراسات التجريبية السابقة، فهناك العديد من الاقتصاديين المعروفين يعتقدون أن للدين العام تأثير إيجابي على الاقتصاد، في حين يعتقد آخرون أن الدين العام له تأثير سلبي على اقتصاد بلد ما. أظهرت النتائج التجريبية لهذه الدراسة أن الدين العام ليس له علاقة مع النمو الاقتصادي على المدى القصير، أي أن الدين العام له تأثير محايد على النمو الاقتصادي في مصر، وهو ما يتوافق مع طرح النظرية الريكاردية، والنتيجة التي توصل لها (Sam, 2021). في المقابل، هناك علاقة طردية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في المدى الطويل فعند زيادة الدين العام بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.121363 وحدة. والعكس صحيح. فاستخدام الدين العام بالشكل الصحيح، مثل الاستثمار، خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية سوف يؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي للبلد. وبخلاف ذلك، فإن إساءة استخدام الدين العام سوف يكون له تأثير مباشر في تخفيض النمو الاقتصادي. هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية (النظرية الكينزية) ومماثلة لتلك التي توصل إليها كل من (Tajudeen, 2012) و (Sam, 2021)، بينما تختلف مع باقي الدراسات السابقة المدرجة في هذه الدراسة، وعلى وجه الخصوص دراسة (Etleva, 2020). وبناء على هذه النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة إعادة هيكلة جزء كبير من إجمالي ديون الدولة المصرية للحصول على نسبة دين أقل وتوليد فائض مالي يستخدم لتعزيز النمو الاقتصادي.
- يجب على الدولة المصرية استخدام الأموال المقترضة بصفة تكاد تكون كلية لتمويل الإنفاق الرأسمالي.
- يتعين على صانعي السياسات الحد من الاعتماد الشديد على الديون العامة لتمويل العجز المالي، والبحث عن مصادر تمويل أخرى من خلال بذل المزيد من الجهود لتحفيز الإيرادات داخلياً.
- العمل على زيادة مستوى المدخرات الوطنية من خلال تطبيق سياسات صديقة للدخار.
- إثراء الدراسة الحالية من خلال فحص تأثير هيكل الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال نفس الفترة محل الدراسة.

المراجع:

- الهنداوي، حمدي أحمد علي (2017). العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي ... هل هناك مستوى حرج معياري للدين العام. مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، 2 (2) ، 357 - 385 .
- بعوني، ليلي (2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي في الجزائر (1970 . 2010). مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 6 (2) ، 775-800.
- بنتور، المصطفى (2018) . حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية . صندوق النقد العربي .
- بوديسة، أحمد ، العبسي، علي، و لبزة، هشام(2020). أثر تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000 . 2015). مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، 3 (1) ، 23-38.
- محمد، عبد الحليم عمر(2003). الدين العام المفاهيم – المؤشرات – الآثار بالتطبيق على حالة مصر. ندوة: « إدارة الدين العام » ، 21 ديسمبر.
- Alagba, O. S., & Eferakeya, I. (2019). **Effect of public debt on economic growth in Nigeria: An empirical analysis 1981 2018**. International Journal of Business and Economic Development, 7(2) , 10- 17.
- Amara, A. K., Abdur, R., Mirajul, h., & Nighat, A. (2016). **The Impact of Public Debt on Economic Growth of Pakistan**. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 5(2), 46- 56.
- Christabell, M. (2013). **THE RELATIONSHIP BETWEEN PUBLIC DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN KENYA**, International Journal of Social Sciences and Project Planning Management, 1 (1) , 01-21.
- Etleva, B. (2020). **The impact of public debt on economic growth in Albania**. The Romanian Economic Journal, 23 (77), 20-27.
- Florin, T. B., & Liliana, C. (2015). **The main determinants affecting economic growth**. Bulletin of the Transilvania University of Braşov, Series V: Economic Sciences , 8 (57), 329- 338.

- Kondrat, I., Pozniakova, O., &Chervinska, O. (2019). **The Impact of Public Debt on Economic Growth in Ukraine**.Annales UniversitatisMariae Curie-Skłodowska, sectio H – Oeconomia, 53 (4) , 91- 100 .
- Liston, N.(2020). **Impact of Kenya’s Public Debt on Economic Stability**.(Unpublished Doctoral dissertation).Public Policy and Administration, Walden University.
- Mladen, M. I.(2015).**ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT**. Journal of Process Management – New Technologies, International , 3(1), 55-62.
- Neva, G., Jonathan, M. H., Julie, A. N., Brian, R., &Mariano, T.(2014). **Principles of Economics in Context**, First published, Routledge, USA.
- Özgür, B. S. ,Çakmak, I., &Okur, F. (2018). Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries. Journal of International Studies, 11(1), 93-107.
- Sam,K. H.(2021). **Public debt and economic growth: contemporary evidence from a developing economy**. Asian Journal of Economics and Banking Emerald Publishing Limited, 01- 21.
- Tajudeen ,E.(2012). **Public Debt and Economic Growth in Nigeria: Evidence fromGranger Causality**. American Journal of Economics, 2(6): 101-106.

الاستثمار السياحي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (استنادا إلى المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030)

Tourism investment and its role in achieving economic development in Algeria

(Based on the National Tourism Planning Scheme - Prospects 2030)

قسوري إنصاف (Guessouri Insaf)*،

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، insaf_gue@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/02 تاريخ القبول: 2021/11/11 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة واقع الإستثمار السياحي في الجزائر وآفاقه المستقبلية في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030، وإعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وإعتماد البيانات الإحصائية وتحليلها ضمن الأدوات المستخدمة. من خلال واقع القطاع السياحي مع التحفيزات والإجراءات المعتمدة بإبراز نقاط القوة الواجب تميمها ونقاط الضعف الواجب معالجتها وطرح مقارنة شاملة لترقية القطاع كبدليل إستراتيجي لقطاع المحروقات، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو واقع الإستثمار السياحي وآفاقه المستقبلية في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية آفاق 2030؟ ولأن السياحة مصدر دائم ولأن الطبيعة وهبت بلدنا بنصيب وافر من الجمال الطبيعي، الأمر الذي يتطلب تسطير إستراتيجية وطنية لترقية السياحة وتحسين وجهة الجزائر تأخذ بعين الإعتبار معالجة العراقيل التي يواجهها المستثمر الوطني في القطاع.

الكلمات المفتاحية: إستثمار سياحي؛ تنمية إقتصادية؛ مخطط وطني للتهيئة سياحة 2030.

تصنيف JEL:L83.F21

Abstract

The research paper aims to examine the reality and future prospects of tourism investment in Algeria in the context of the National Tourism Development Plan, the prospects of 2030. We rely on the descriptive and analytical approaches and the adoption and analysis of statistical data among the tools used.

Through the realities of the tourism sector, together with the incentives and procedures adopted to highlight the strengths to be assessed and the weaknesses to be addressed, and to provide a comprehensive comparison of the upgrading of the sector as a strategic alternative to the fuel sector, by responding to the following problems: What is the reality of tourism investment and its future prospects under the National Tourism Development Plan 2030?

Because tourism is a permanent source and because nature has given our country a plethora of natural beauty, a national strategy for the promotion of tourism and the improvement of Algeria's destination needs to be flattened, taking into account the obstacles faced by the national investor in the sector.

Keywords: tourism investment; economic development; National Planning Scheme for Tourism 2030.

JEL classification:L83,F21

مقدمة

الإهتمام الكبير الذي بدأت توليه الدول للقطاع السياحي وإدراك أهميته الكبيرة في تنشيط قطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة لما له من تأثير مباشر أو غير مباشر في هذه القطاعات، ولما يحقق للدول من فوائد كبيرة سواء من حيث تشغيل اليد العاملة أو من خلال العائدات الكبيرة التي تحصل عليها الدول من هذا القطاع.

والجزائر أولت إهتمام للقطاع السياحي وسعت للإرتقاء به، إلا أنه لم يخص بالإهتمام الكافي الذي يسمح له بأن يكون موردا مدرا للعملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية المنشودة، ورغم ذلك لا يمكن أن ننفي وجود مساعي الدولة الجزائرية لجعله في صلب المشاريع التنموية التي تحقق التنوع الإقتصادي في ظل الإقتصاد الريعي المعتمد على قطاع المحروقات الذي يمثل أزيد من 96% من مصادر العملة الصعبة.

كما تعتبر بداية الألفية مرحلة إنتعاش لمداخل الجزائر وإعادة الإهتمام بالقطاع السياحي خاصة بعد تبني برامج تنموية من صدور قانون الإستثمار 2001، الذي فتح الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للإستثمار بالقطاع حيث تم تخصيص إعمادات كبيرة لبناء مرافق ومنشآت فندقية وسياحية ما يسمح لتموقع الجزائر خارطة السياحة العالمية،

وللوقوف على الإستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية صغنا الإشكالية

التالية:

ما هو واقع الإستثمار السياحي و آفاقه المستقبلية في ظل المخطط الوطني

للتهيئة السياحية أفاق 2030؟

المنهج المتبع :

تحقيقا لأهداف البحث وللإجابة على إشكالياته وبغية الإلمام بكافة الجوانب النظرية لمحاوره الرئيسية إعتدنا إلى إستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي تم إستعماله لتوضيح المفاهيم الخاصة بالإستثمار السياحي والمنهج التحليلي تم إستعماله في تحليل مختلف الأرقام والجداول التي تم الإعتداد عليها بالدراسة.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي يمكن أن يصبح بديلاً تنموياً فعّال في الكثير من الدول المتقدمة، إذ تساهم السياحة في تنوع مصادر الدخل وتنشيط باقي القطاعات الإقتصادية ويتوقف دعم المسيرة التنموية من خلال الإهتمام المتزايد للدراسات العلمية الأكاديمية حول أهمية السياحة على مستوى الإقتصاد العالمي أو المحلي، وتمتلك الجزائر من المؤهلات الغنية المادية والطبيعية وما تزخر به من موروث ثقافي في مجال السياحة لو إستغلت بشكل الصحيح يمكن أن يدر على الخزينة العمومية إيرادات ضخمة.

فرضية الدراسة :

يقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها (أن الإستثمار السياحي بديل للتنوع الاقتصادي المعتمد ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية ضمن آفاق 2030)
الدراسات السابقة :

إعتمدنا في الدراسات السابقة على بعض المقالات العلمية الدولية والتي تعددت وجهة دراساتها وإستفدنا منها في شقيها النظري والتطبيقي، والتي نعرضها كما يلي :
*عمار مصطفىاوي، رحيمة صالح، وسكينة حملاوي : (فيفري 2021) (الإستثمار السياحي في الجزائر)

من أهم النتائج المتوصل لها: قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول لما تحققه من تدفقات مالية وخلق فرص عمل وعامل تحفيزي لجذب الإستثمارات الأجنبية، وأكد الباحثون على توفير البيئة السياحية المساعدة للنهوض به من القوانين وتشريعات وتقديم التحفيزات للنهوض به؛

*محمد بن ذهبية، صلاح الدين قدرى: (نوفمبر 2020) (واقع ومقومات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر) من النتائج الدراسة المتوصل لها : لا بدّ من رفع الأداء في مؤشرات ضمان جاذبية الإستثمار في الجزائر لأن حصة قطاع السياحة من الإستثمارات الكلية لم تبلغ 1.6% من مجموع الإستثمارات والتي لا تكفي بالنهوض لهذا القطاع حسب ما أكده الباحثين بمدخلتهم.

1. مفهوم الإستثمار السياحي (خلفية نظرية)

يعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات في معظم الدول على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي، والثقافي، لذا فإن معظم دول العالم على إختلاف مستوى تقدمها تولي إهتمام صناعة السياحة أهمية متزايدة على المستوى المهني والأكاديمي.

1.1. تعاريف السياحة :

وصفت صناعة السياحة بالعملاق الإقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نمواً وتطوراً، لإرتباطها بالعديد من الجوانب سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو العمرانية و حديثاً البيئية، كما نجد أن كل فرع منها في علاقة متبادلة مع ظاهرة السياحة والذي حاول تقديم تعريف يتناسب مع منظور البحث في هذه العلاقة.

*و التعريف الذي تعتبره المراجع أكثر شمولاً هو تعريف : مؤسس البحث السياحي الباحث هونزيكر (HUNZIKER) رئيس الجمعية العامة لخبراء السياحة العالميين في سنة 1959 في بحث نشره في نفس السنة، تعتبر السياحة حسب هونزيكر: (Robert LANQUAR, 1993, p. 10) " مجموع

العلاقات و الظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الإعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحاً لهذا الأجنبي."

*بتحليل هذا التعريف يمكن إبراز أهم الجوانب الإقتصادية لظاهرة السياحة في ما يلي (François VELLAS, 1996, p. 05):

- يظهر السائح كمستهلك بحت؛
- غرض السياحة يكون للراحة و الإستجمام و ليس للعمل؛
- مدة الإقامة محددة بحد أقصى؛
- هناك جملة من الخدمات التي ترفق ظاهرة السياحة. كالنقل، السفر داخل البلد، المبيت... الخ

* عرّفت المنظمة العالمية للسياحة "OMT" على أنها: "نشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تقوم على إنتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة زمنية لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة". (سيد لطيف هدى، 2015، صفحة 14)

* تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها: "إصطلاح يطلق على الرحلات الترفيهية وعلى هذا الأساس هي مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية وهي صناعة تتعاون على سد حاجات السائح". (علي أحمد هارون، 2000، صفحة 126)

* أما التعريف الذي قدمه الألماني جويبر فريزر "Cuyer Frauler" 1905 بوصفها: "السياحة ظاهرة من ظواهر العصر الحديث و الأساس منها الحصول على الإستجمام و تغيير الجو و المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية و نشوة الإستمتاع بجمال الطبيعة" (يحي سعيدي و سليم العمرابي، 2013، صفحة 97)، وما يُعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الإقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي.

* و هو ما حاول العالم النمساوي شوليرن شرانتهمون "Schullard.H.V" التركيز عليه في تعريفه للسياحة 1910، حيث أشار أن السياحة: "إصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصاً العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و إنتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة". (يحي سعيدي و سليم العمرابي، 2013، صفحة 79)

✓ من التعاريف السابقة نستخلص: إن الظاهرة السياحية في علاقة مع مجموعة من الظواهر الأخرى توصف بأنها ظاهرة إجتماعية، كما توصف كظاهرة إقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية و الثقافية بين الشعوب ولكن التعريف الذي تتفق فيه كثير من التعاريف هو أنّ السياحة تنشأ للحصول على الراحة و ليس العمل و أنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة و لا تكون لأقل من 24 ساعة.

2.1. تعريف الإستثمار السياحي :

الإستثمار السياحي يسهم بقدر كبير في الناتج الإجمالي الخام للإقتصاديات ما يجعله مورد هام لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل وجلب العملة الصعبة.

*عرفته المنظمة العالمية للسياحة على: "التنمية الإستثمارية السياحية والتي تلبى إحتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل والتي تحقق متطلبات المسائل الاقتصادية والإجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة." (رعد مجيد العاني، 2010، صفحة 19)

*ويمكن تعريفه: النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون الإستثمار مباشر في قطاع السياحة كبناء الفنادق وتشيد المدن والمركبات السياحية أو يمكن أن يكون استثمار غير مباشر كبناء الطرق والمطارات وتهيئة الحدائق والغابات... (الأمين محمد شريف ومحمد مراس، أبريل 2020، صفحة 330)

✓ نستنتج أن: الإستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيح من فرص للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة ويتوقف على تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للإستثمار في مجال السياحة إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية.

3.1. خصائص الإستثمار السياحي :

- يمتاز الإستثمار السياحي بالخصائص التالية: (سعيداني رشيد، أبريل 2017، صفحة 15)
 - تمثل نسبة الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول: الأراضي، المباني، الآلات المعدات،... فالبنية الفوقية السياحية مثل القرى السياحية من الإستثمارات الثقيلة لأن 75% من الإنفاق الإستثماري يوجه إلى الأراضي والمباني بينما 25% من الإستثمار يوجه إلى التجهيزات والمفروشات؛
 - ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الإستثمار لأن أغلب إحتياجات الإستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن بالعملة الصعبة، فالأطعمة والمشروبات وتأثيث وسائل الإيواء تتطلب الإستيراد لكي تتوافق مع حاجات الضيوف الأجانب؛
 - ارتفاع تكلفة التأسيس الإستثمارية والرأسمالية كما أنّ فترة إسترداد رأسمال المشروع تكون طويلة الأجل؛
- التكامل مع أوجه الإستثمار الأخرى من مشروعات والبنى التحتية... فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والمشروعات فهو يعتمد كلي وأساسي على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة؛
- جلب الإستثمار الأجنبي يعتمد على وجود المناخ الإستثماري المشجع بالدولة من قوانين وتشريعات وتحفيزات جبائية ومالية وتوفير البنية التحتية والفوقية الملائمة بالمناطق السياحية.

2. آفاق تطوير الإستثمار السياحي في ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 قامت الدولة خلال السنوات الأخيرة بالعمل على تشخيص معوقات الإستثمار السياحي ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للإستثمار، ويهدف تدارك التأخر المسجل في المجال السياحي، قامت الدولة بوضع إستراتيجية وطنية خاصة لتطوير القطاع تجسدت في وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي تم تمديد فترته إلى غاية 2030.

1.2. التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

لقد تمّ في 2008 صياغة إستراتيجية جديدة حول تطوير قطاع السياحة في الجزائر آفاق 2030 في شكل مخطط يسمى: "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT" والمشار له في المادة 05 من القانون رقم 01-20 بتاريخ 12-12-2001 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويعدّ جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT حيث يعدّ الإطار المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر وهو وثيقة التي تعلن الدولة من خلاله على ضمان توازن الثلاثية التالية: الأداء الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والدعم الأيكولوجي في إطار التنمية المستدامة آفاق 2030

2.2. أهدافه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

لقد وضع المخطط الوطني للتهيئة السياحية تصورا شاملا لضمان التوازن الثلاثي المشار له سابقا، إضافة لطرق التنفيذ وتسعى الدولة من خلاله تحقيق جملة من الأهداف العامة والخاصة:

الأهداف العامة: ونلخصها (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، جانفي 2018) :

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وبديل لقطاع المحروقات؛
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الفلاحة والثقافة؛
- التوفيق بين السياحة والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والبيئي؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة

الأهداف الخاصة: تبرز أهمية المخطط التوجيهي للسياحة بالإضافة إلى أهدافه العامة من خلال أهداف المخططات الجزئية التي تتضمنها، وهي: (عمار مصطفىاوي، رحيمة صالح، و سكيينة حملاوي، فيفري 2021، الصفحات 133-134)

* أهداف مخطط وجهة الجزائر: تتمحور الأهداف في ترقية صورة الجزائر لتصبح وجهة سياحية من خلال إعادة الإعتبار للتنافسية السياحية بفضل إستراتيجية التسويق السياحي وإعطاء رؤية وقراءة جديدة للجزائر؛

* أهداف مخطط الأقطاب السياحية: تتمحور حول تسهيل التنافسية والجاذبية وإستمرار الأقاليم وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال تطوير كل قطب سياحي وفقا لميزاته وخصائصه سواء

الحموية أو البحرية أو الصحراوية...وقد أحصت وزارة السياحة 225 منطقة للتوسع السياحي على مستوى الوطن، منها 20 منطقة حازت منذ سبتمبر 2015 على مخططات التهيئة و 200 منطقة المتبقية حاليا في طور الدراسة.

* أهداف مخطط نوعية السياحة : يهدف إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني من خلال التركيز على التكوين والتعليم وتكنولوجيا الإعلام والإتصال بما يتماشى وتطور المنتج السياحي بالعالم وحثّ المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية والتموقع ضمن منظور تحسين النوعية والعرض السياحي وتشجيع ترقيته في الجزائر.

* أهداف مخطط الشراكة العمومية الخاصة: يتحقق نجاح مخطط التهيئة السياحية بتكامل وتعاون القطاع العام والخاص، إذ يعمل القطاع العام على تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت القاعدية والسهر على توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، كما يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الإستثمار والإستغلال السياحي لما توفره الدولة.

* أهداف مخطط تمويل السياحة: نظرا لخصوصيات الإستثمار السياحي الذي يتطلب أموال ضخمة في حين تأتي عوائده ببطء، فإن مخطط تمويل السياحة كان يحظى بأهمية كبيرة ضمن مخطط التهيئة السياحية ويهدف إلى تشجيع الإستثمار السياحي من خلال التحفيزات الضريبية والمالية ومرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في إتخاذ القرار وفي تقدير المخاطر وتمويل عتاد للإستغلال وتسهيل تكييف التمويل البنكي للنشاط السياحي.

* الأهداف المادية والنقدية لآفاق 2030: يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 200تعريف للأهداف المادية وصيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة، عدد السواح، المداخل، العمال)، ويتعلق الأمر بتحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التي ترمي إلى تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح آفاق 2025 ومن أجل توفير 40.000 سرير التي يعتزم وضعها في الأقطاب السبعة للإمتياز ويتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الإستثمار عن 2.5 مليار\$ على مدى 07 سنوات (الآفاق) 2025، أي 350 مليون\$ أمريكي سنويا وبالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للإمتياز ، ويمكننا تصور جهد إضافي بمبلغ 01 مليار\$ أمريكي لكل باقي البلاد وتوظيفه لسدّ العجز البنوي آفاق 2030.

الجدول 1. الأقطاب السياحية السبعة في الجزائر

عنابة، الطارف، سكيكدة، قلمة، تبسة، سوق أهراس	القطب السياحي للإمتياز شمال شرق
الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو	القطب السياحي للإمتياز شمال وسط
مستغانم، وهران، تلمسان، عين تيموشنت، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان	القطب السياحي للإمتياز شمال غرب
غرداية، بسكرة، الوادي، منيعة، ورقلة	القطب السياحي للإمتياز جنوب شرق - الواحات-
أدرار، بشار، البيض، النعامة	القطب السياحي للإمتياز جنوب غرب
إلزي	القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير طاسيلي -ناجر-
تمنراست	القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير -الأهقار-

شكل 1. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030



المصدر: (خثير شين، مشتر فاطمة، وآمال موساوي، العدد 04، 2020، صفحة 283)

شكل 2. مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030



المصدر: (خثير شين، مشتر فاطمة، وآمال موساوي، العدد 04، 2020، صفحة 284)

كما يعتبر التخطيط السياحي رسم تقديري للنشاط السياحي في دولة معينة و في فترة زمنية محددة، ويلزم الدولة حصر الموارد السياحية من أجل تحديد أهداف و الخطط السياحية من خلال تنفيذ برامج مسطرة بأجالها، وهو ما تسعى له السياحة الجزائرية، ولنجاحه لا بد أن لا يكون محصورا على الجهات الحكومية إذ يجب أن يشترك فيه القطاع الخاص والأفراد المستهلكين والمجتمع المضيف للسياحة و مزايا التخطيط السياحي حين يساعد على تحديد و صيانة الموارد السياحية والإستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل. كما أنه يوفر أرضية مناسبة لإتخاذ القرار لتنمية السياحة من خلال دراسة الواقع الحالي والمستقبلي مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور السياسية والإقتصادية التي تقررها الدولة لتطوير السياحة، كما أنه يوفر المعلومات والبيانات الإحصائية والخرائط والتقارير ويضعها تحت يد طالبها (بغدادى إيمان، جانفي 2020، صفحة 73)

3. واقع القطاع السياحي بالجزائر ومساهمته في التنمية الاقتصادية

القطاع السياحي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المطلوب الذي وصلت له الدول المجاورة (تونس والمغرب) رغم تفوق الجزائر على هذه الدول من حيث الإمكانيات المادية أو الطبيعية والذي يحتاج إلى بنية واسعة من المؤسسات السياحية والخدمات المتنوعة.

1.3. السواح الوافدين للجزائر بالفترة (2015-2018):

تمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها، لتتناسب مع مختلف المستويات الإقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرق،

المطارات، الموانئ، وشبكة الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من إستقطاب مزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف. وتمثل الليالي الفندقية مدة الإقامة التي يقضها الوافدون طيلة رحلاتهم السياحية في البلد السياحي المضيف والجدول الموالي يوضح عدد الوافدين الأجانب والمقيمين والليالي الفندقية.

جدول 2. الطاقة الفندقية للجزائر بالفترة 2015-2018

الليالي الفندقية		الوافدون							
المجموع	المقيمون	الأجانب	منهم في الموسم السياحي الصحراوي	مجموع الوافدون	منهم في الموسم السياحي الصحراوي	المقيمون	منهم في الموسم السياحي الصحراوي	الأجانب	
7116572	6307411	839161	234077	4216712	218373	3771865	16501	443017	2015
7276521	6289910	992611	140103	4320180	132507	3730704	7506	583476	2016
7406470	6260409	1146036	138339	4423648	112837	3688543	17502	735105	2017
7536034	6010676	1525358	3326014		300143		25871		2018

المصدر: (محمد بن ذهبية و صلاح الدين قذري، 2020، صفحة 10)

2.3. الهياكل السياحية بالفترة (2015-2018) :

تمثل الوحدات الفندقية الموزعة على مختلف جهات الوطن والتي تمثل المكان الذي يتوجه له السياح لقاء عطلهم و فترات الراحة والإستجمام، وهي تعتبر مؤشر مهم لنجاح القطاع.

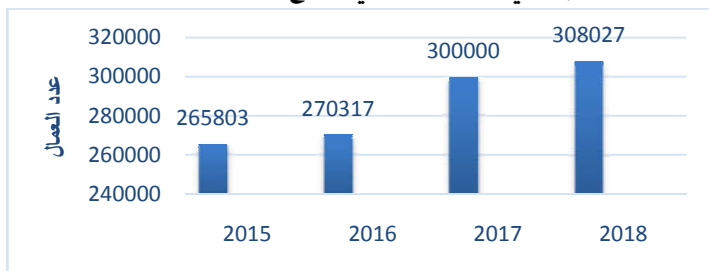
جدول 3. الهياكل السياحية حسب الطابع 2015-2018

السنة	2015	2016	2017	2018
حضري	62479	66155	69861	74712
ساحلي	30380	30500	31326	32581
صحراوي	3636	4780	4928	5477
حموي	3866	4102	4266	4502
مناخي	1883	1883	1883	1883
المجموع	102244	107420	112264	119155

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2018، ص10.

من خلال الجدول يظهر أن الهياكل السياحية شهدت زيادة في عدد الإيواء الخاص بالسواح الوافدين حيث أنتقلت طاقة الإستيعاب من 102244 سرير سنة 2015 لـ 119155 سرير نهاية 2018، وأكبر زيادة شهدتها المرافق الفندقية في المناطق الحضرية في حين أنّ الزيادة التي شهدتها البقية كانت قليلة أما المرافق ذات الطبيعة المناخية فبقيت ثابتة .

شكل 3. إجمالي عدد العمال في قطاع السياحة 2015-2018

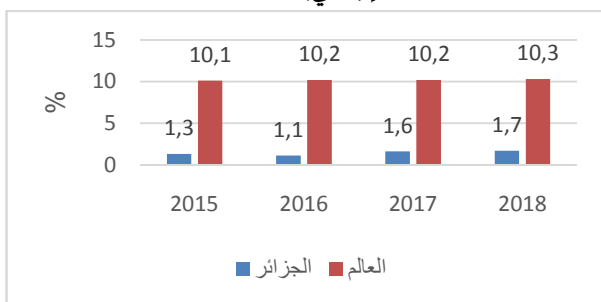


المصدر: (محمد بن ذهبية وصلاح الدين قديري، 2020)

3.3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (2015-2018):

شكل 4. إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي

الإجمالي)

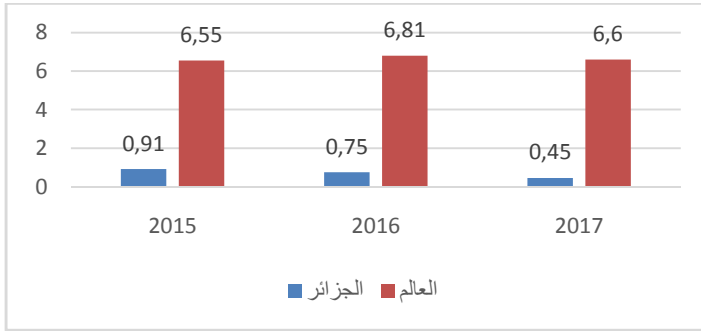


المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021)

يلاحظ من الشكل أنّ مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تبقى ضعيفة رغم نموها المستمر من 2015 إلى 2018 إذ لم تتجاوز هذه المساهمة سقف 2% مقارنة مع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستقر عند 10%. كما أنّ محدودية مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي دليل على إهمال القطاع رغم المقومات السياحية والطبيعية .

أما عن مساهمة السياحة الدولية في الصادرات نجدها لم تتجاوز عتبة الـ 1% وهي بعيدة نسبياً عن المتوسط العالمي الذي يتراوح بين 6.5% و 7% ويعزى إلى تجاهل قطاع السياحة كنشاط مولد للعملة الصعبة واعتماد الدولة على قطاع المحروقات كلياً.

شكل 5. مساهمة إيرادات السياحة الدولية في الصادرات



المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2021)

4. الإستثمار في القطاع السياحي بالجزائر.

إنّ مؤشر الإستثمار في أي قطاع يعدّ مؤشر مهم للإستراتيجية المتبناة بالدولة والجزائر تسعى لوضع القطاع السياحي من القطاعات المهمة.
1.4. المشاريع المنجزة (2015-2018):

جدول 1.4. المشاريع المنجزة (2015-2018)

السنة	2018	2017	2016	2015
عدد المشاريع	67	107	106	58
معدل النمو %	-37.38	0.94	82.76	-
عدد الأسرة	5773	10162	9843	4241
معدل النمو %	-43.19	3.24	132.09	-
عدد العمال	2447	4476	5049	1951
معدل النمو %	-45.33	11.35-	185.79	-

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2018، ص18

من الجدول نلاحظ التراجع في عدد المشاريع المستلمة والسبب يعود لطول مدة إنجازها من جهة، والمشاكل التي تعترضها بسبب أنّ هذا النوع من المشاريع تتكفل به شركات ذات تصنيف عالي أغلبها شركات أجنبية، أما بالنسبة للتجميد والتعطيل الذي يمس عمليات الإنجاز يعود بالسلب على التشغيل والآفاق المرسومة.

2.4. المشاريع المتوقفة (2015-2018):

إن توقف المشاريع أو تجميدها هو مؤشر سلبي عن سير الأنشطة الاقتصادية وهو دليل على عدم قدرة الدولة على الإستمرار في تمويلها، وقد لجأت الجزائر بعد التراجع الكبير في مداخيل القطاع النفطي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الاقتصادية، إلى تجميد الكثير من المشاريع

بمختلف القطاعات حسب الأولوية وهو مؤشر آخر على تراجع مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

جدول 5. المشاريع المتوقفة (2015-2018)

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المشاريع	101	119	147	181
معدل النمو %	-	%17.82	%23.53	%23.13
عدد الأسرة	8591	13397	16985	19745
معدل النمو %	-	%55.94	%26.78	%16.25
عدد العمال	3732	5003	6978	8535
معدل النمو %	-	%34.06	%39.48	%22.31

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2018، ص17

من الجدول نلاحظ العدد الكبير من المشاريع السياحية المتوقفة الذي وصل 181 مشروع سياحي مما يعني تأخر آخر يضاف للمدى الزمني المتوسط أو الطويل، مما نستنتج أن إمكانية تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للسياحة 2030 أمرا صعب المنال في ظل الظروف .

5. تقييم القطاع السياحي وأسباب ضعفه

على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر بالتنوع السياحي إلا أنّ واقع القطاع لا يزال يراوح مكانه، ويجعل من الصعب تحقيق أهداف المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومن لعل من أهم الأسباب التي جعلت تقدمه بطيء: (عمار مصطفى، رحيمة صالح، و سكيينة حملاوي، فيفري 2021، صفحة 147)

- تخلي الدولة على تمويل المشاريع الإستثمارية وترك المجال للخواص بسبب تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إثر الصدمات الذي شهدته الأسواق العالمية في أسعار النفط؛
- عدم مواكبة المنظومة البنكية للنشاط السياحي، خاصة مع غياب وكالات الصرف ووسائل الدفع الحديثة وهذا ما يؤكد تقرير تنافسية إقتصاديات الدول العربية الصادر عن صندوق النقد العربي الذي أظهر مؤشر الإئتمان للجزائر بقيمة سالبة ؛
- تدني مستوى الخدمات السياحية المقدمة مع غياب السياحة لدى الأشخاص الممارسين للنشاط وحتى لدى عامة المجتمع؛
- محدودية إستعمال التكنولوجيا ووسائل الإتصال الحديثة في الترويج للسياحة الجزائرية مع عدم قدرة الوكالات السياحية على تسويق المنتج السياحي بالطرق الحديثة المبتكرة؛

- عدم إستقرار المنظومة القانونية الأمر الذي لا يحفز مناخ الإستثمار في غياب إستراتيجية واضحة المعالم من الدولة الجزائرية فيما يتعلق بترقية القطاع السياحي؛
- التقهقر الكبير بالصناعات التقليدية التي تعبر عن التنوع الثقافي بسبب عزوف الشباب عن الولوج لهذا الفضاء الاقتصادي.

خلاصة

يعود ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الإقتصادية وإعتباره غير مهم مقارنة بالقطاعات الأخرى في الإقتصاد، وبدلا عن ذلك كان الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات، واليوم وبعد تراجع أسعار البترول وتراجع الموارد المالية، تغيرت المفاهيم وأصبحت من الضروري التفكير في " مرحلة ما بعد البترول "، ولأن السياحة مصدر دائم ولأن الطبيعة وهبت بلدنا بنصيب وافر من الجمال الطبيعي، الأمر الذي يتطلب تسطير إستراتيجية وطنية لترقية السياحة وتحسين وجهة الجزائر تأخذ بعين الإعتبار معالجة العراقيل التي يواجهها المستثمر الوطني في القطاع.

سعت الجزائر من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية إلى توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع، غير أنها إصطدمت بعراقيل وصعوبات حالت دون توفير البيئة السياحية المرجوة من المخطط وهو ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية.

لقيامصناعة سياحية جزائرية وتطويرها بما يخدم التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية للبلاد لا بد من جملة من التوصيات التي تكفل مشاغل القطاع السياحي والعمل على تطويره وهي:

- إصدار المزيد من التحفيزات الإستثمارية والإعفاءات الضريبية؛
- تشجيع التعاون الشراكة في المجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة قوانين الإستثمار وجعلها أكثر مرونة لجلب المستثمرين، والإهتمام بالبنى التحتية وتحديثها خصوصا الطرق، المطارات والسكك الحديدية... الخ؛
- تحسين الخدمات السياحية، وذلك بتدريب وتكوين العاملين في هذا القطاع والاهتمام باللغات الأجنبية؛
- توفير وسائل النقل والمواصلات المريحة، لتسهيل تنقل السياح بين المناطق السياحية المختلفة خاصة الجوية منها؛
- الاهتمام بالترويج السياحي سواء السمعي والمرئي والمكتوب للتعريف بالمناطق السياحية، وإتاحة إستخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات السياحية والفندقية؛
- إرساء ثقافة سياحية لدى المجتمع الجزائري لتشجيع السياحة وإيجاد توافق بين السواح المحليين والأجانب؛

- توفير بنية تحتية قادرة على إستقبال السواح من مرافق سياحية متنوعة التصنيف مع شبكة نقل ومواصلات كافية؛
- التعريف بالمنتوج السياحي بإستخدام الأساليب الترويجية المناسبة وتعميم رقمنة القطاع؛
- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال السياحي خاصة الدول المجاورة.

1. François VELLAS. (1996). *Tourisme mondiale*. Paris: economica.
2. Robert LANQUAR. (1993). *Le Tourisme International*. Paris: 5eme édition , Presses universitaires.
3. الأمين محمد شريف، و محمد مراس. (أفريل 2020). تأثير القطاع السياحي على مؤشرات النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*. عدد خاص بالملتقى الوطني حول السياحة الصحراوية الواقع وسبل التطوير.
4. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. (جانفي 2018).
5. بغدادي إيمان. (جانفي 2020). أثر إستراتيجية الترويج السياحي على التخطيط السياحي. (جامعة قسنطينة، الجزائر، المحرر) *مجلة حقول معرفية للعلوم الإجتماعية والإنسانية*.
6. خثير شين، مشتر فاطمة، و آمال موساوي. (العدد 04، 2020). الإستثمار في القطاع السياحي كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. *مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة*.
7. رعد مجيد العاني. (2010). *الإستثمار والتسويق السياحي*. عمان، الأردن: جار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
8. سعيداني رشيد. (أفريل 2017). أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الإقتصادية*.
9. سيد لطيف هدى. (2015). *السياحة بين النظرية والتطبيق*. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
10. علي أحمد هارون. (2000). *أسس الجغرافيا الإقتصادية*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
11. عمار مصطفىاوي، رحيمة صالح، و سكبنة حملاوي. (فيفري 2021). الإستثمار السياحي في الجزائر. *مجلة الإستراتيجية والتنمية: عدد خاص المؤتمر الدولي للإتجاهات الحديثة في صناعة السياحة والآثار*.
12. محمد بن ذهبية ، و صلاح الدين قدري. (11، 2020). واقع ومقومات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. (جامعة الونشريسي نيسمسيلت، المحرر) *سبل تعزيز وتنمية السياحة المستدامة*.
13. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (09، 2021). www.mtatf.gov.dz. تم الاسترداد من www.mtatf.gov.dz.
14. يحي سعيدي، و سليم العمراوي. (2013). مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية: حالة الجزائر. (مجلة الجامعة، عدد36، المحرر) *مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية*.



مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية
التقييم الدولي الموحد (P-ISSN): 2661-7641
التقييم الإلكتروني الموحد (E-ISSN): 2716-8107
مجلد (4)، عدد (2) / ديسمبر 2021 / ص: 93-114



تطور مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري -دراسة تحليلية للفترة (2009-2019)-
The evolution of the performance indicators of the Algerian insurance market
- an analytical study for the period (2009-2019) -

نور الدين سنجاق الدين (SANDJAK EDDINE Nour Eddine)^{*1}

إيمان مريمر (Imene marir)²

¹ جامعة حسينية بن بوعوي -الشلف- (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية، n.sandjakeddine@univ-chlef.dz

² المركز الجامعي مرسلبي عبد الله -تيزابزة- (الجزائر)، مخبر الاقتصاد الرقمي، marir.imene@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/06

تاريخ الاستلام: 2021/10/02

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء سوق التأمين الجزائري خلال الفترة (2009-2019) بناء على المؤشرات الرئيسية. وتوصلت الدراسة لوجود تركيز في قطاع التأمين في الجزائر في فرع التأمين على الأضرار بنسبة 90%، والتأمين على السيارات بما يقارب 50% من إجمالي سوق التأمين. ووجود ضعف في الخدمة التأمينية لبقاء نسبة التعويضات إلى إجمالي المطالبات دون المستوى. كما توصلت الدراسة لضعف أهمية قطاع التأمين في الجزائر نتيجة لضعف معدل الاختراق وكثافة التأمين، والدور الضعيف له في تعبئة الادخار الداخلي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، قطاع التأمين، أداء سوق التأمين.

تصنيف (JEL): G22, C13, M16.

Abstract

This study aims to evaluate the performance of the Algerian insurance market during the period (2009-2019) based on the main indicators. The study found that there is a concentration in the insurance sector in Algeria in the branch of damage insurance by 90%, and car insurance with nearly 50% of the total insurance market. And there is a weakness in the insurance service because the ratio of compensation to total claims remains below the level. The study also found the weak importance of the insurance sector in Algeria as a result of the weak penetration rate and insurance density, and its weak role in mobilizing internal savings.

Keywords: indicators, insurance sector, insurance market performance.

JEL classification: G22, C13, M16.

مقدمة

يعتبر نظام التأمين من أهم مكونات النظام المالي التي تقوم عليها النظم الاقتصادية المعاصرة، حيث يلعب التأمين دورا بالغ الأهمية في حماية الإنسان من الأخطار المرافقة له في كافة أنشطته اليومية، كالأمراض ومختلف الكوارث الطبيعية التي قد يكون سببا في إحداثها، أو ضحية لخطر الغير، كما يغطي التأمين مخاطر المشروعات الاقتصادية مما يشكل حافزا للاستثمار ويحميها من التوقف، فضلا عن دوره في تعبئة الادخار.

والتأمين اليوم يعتبر كصناعة قائمة بذاتها مجسدة بمجموعة من الشركات المقدمة للخدمات التأمينية، فهو نظام يفترض وجود أداة قانونية تنظم علاقة المؤمن بالمؤمن لهم، ألا وهي عقد التأمين، ويتم قياس أهمية التأمين في الاقتصاد بعدة مؤشرات أهم حجم الإنتاج والتعويض، ومعدل الاختراق وكثافة التأمين، بالإضافة لمدى مساهمته في تعبئة الادخار في الاقتصاد الوطني.

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق مختلف القطاعات الاقتصادية في كل المجالات المالية والصناعية وغيرها، لذلك فهي تسعى لتوسيع سوق التأمين وتطوير منتجاته لحماية لمخاطر الفعاليات الاقتصادية وتعبئة للادخار المحلي والمساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مستوى أداء سوق التأمين الجزائري من خلال تطور المؤشرات الرئيسية؟

الأسئلة الفرعية: واعتمادا على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المراحل التاريخية التي مر بها قطاع التأمين الجزائري؟
- ما هي مكونات سوق التأمين في الجزائر؟
- ما مستوى أداء سوق التأمين الجزائري خلال المؤشرات الرئيسية (إنتاج الفروع، مستوى التعويضات، الكثافة، الاختراق والمساهمة في الادخار الداخلي)؟

فرضيات الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- يعرف قطاع التأمين في الجزائر تركزا في فرع التأمين على الأضرار.
- يتميز قطاع التأمين الجزائري بضعف في مستوى التعويضات.
- يعاني قطاع التأمين الجزائري من ضعف في مؤشرات الاختراق والكثافة والمساهمة في الادخار الداخلي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في تطرقها بالدراسة والتحليل لأداء أحد أهم القطاعات المكونة للنظام المالي في اقتصاد الدول وهو قطاع التأمين، ومدى مساهمته في تقديم الأمان المالية للأفراد والمؤسسات، وموقعه ضمن الاقتصاد الوطني كأحد روافد التنمية.

منهج الدراسة: تم استخدام منهجين في هذه الدراسة، أولا المنهج التاريخي لعرض مسيرة تطور قطاع التأمين في الجزائر، ثانيا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، أداة الوصف من خلال المسح المكتبي والتأصيل النظري لمختلف جوانب الموضوع، وأداة التحليل في تحليل إحصائيات مؤشرات أداء سوق التأمين.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة المكانية في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتمثلت في فترة تحليل مؤشرات سوق التأمين الجزائري (2009-2019)، أما الحدود الموضوعية فانحصرت في المؤشرات التي تم اعتمادها في قياس أداء سوق التأمين الجزائري ممثلة في: حجم الإنتاج، التعويضات، معدل الاختراق وكثافة التأمين، وكذا نسبة المساهمة في الادخار الداخلي.

1. التطور التاريخي لنشاط التأمين في الجزائر

مر قطاع التأمين الجزائري بمراحل مختلفة متسلسلة زمنيا بدأ بالمرحلة الاستعمارية حيث كان فيها المشرع الفرنسي هو الحاكم لقطاع التأمين آنذاك، تليها بعد ذلك مرحلة ما بعد الاستقلال ثم مرحلة احتكار الدولة لنشاط التأمين تليها مرحلة التخصص ثم مرحلة الإصلاحات الأولية بإنهاء احتكار الدولة للقطاع وإلغاء سياسة التخصص وأخيرا مرحلة تحرير السوق، وسنورد هذه المراحل فيما يلي:

1.1. المرحلة الاستعمارية (1830-1962): ارتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الاستعمار ومؤسساته التي سيرت هذا النشاط، ويعتبر أول وأقدم بروز للتأمينات في الجزائر إلى شركة التأمين التبادلي ضد الحريق التي تأسست سنة 1861 لمزاولة نشاط التأمين، على غرار الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي الذي أنشئ عام 1907، حيث أن المشرع الفرنسي مع بداية القرن التاسع عشر اقتصر على التأمين البحري، لكن مع ظهور المركبات ذات المحرك قام المشرع الفرنسي بسن نصوص خاصة بالتأمينات البرية ومن بينها قانون 13 جويلية 1930 الذي ينص على تنظيم وفرض عقود التأمين البرية، وبعد ذلك جاء مرسوم 14 جوان 1938 مضيفا بعض النصوص منها (Guenane, 2003, p. 33):

- مراقبة جل شركات التأمين من قبل الدولة مهما كانت طبيعتها ورؤوس أموالها؛
- تدوين القوانين الخاصة بالشركات؛

- تثبيت طريقة الحساب ووضع الأرصدة.
 - في هذه المرحلة كانت الحكومة العامة والتي مقرها الجزائر العاصمة، تعطي رأيها حول اعتماد الوكالات الخاصة أو سحب الاعتماد منها وفقا لما يقره التشريع الفرنسي، إلى جانب نشر تقرير سنوي حول صناعة التأمين في الجزائر. ولكي يعزز المستعمر رقابته على قطاع التأمين الجزائري أصدر العديد من القرارات والمراسيم منها (Tafiani, 1988, p. 25):
 - مرسوم 6 مارس 1947 المتعلق بتنظيم وإدارة ورقابة شركات التأمين الناشطة في الجزائر؛
 - قرار 5 ماي 1947 المكون للجنة الاستشارية للتأمينات في الجزائر والتي تكمن مهمتها في تنظيم سوق التأمين؛
 - قرار 28 أوت 1947 المحدد لقيمة الكفالة والمخصصات التقنية لشركات التأمين الناشطة بالجزائر.
- 2.1. مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1965):** بدأت هذه المرحلة مع صدور القانون 62-157 المؤرخ في 21 ديسمبر 1962 والذي يتعلق بالضمانات والالتزامات المطلوبة من شركات التأمين الفرنسية وإخضاعها لرقابة وزارة المالية، اتخذت هذه المرحلة مبادرات تهدف إلى الحفاظ على مصالح الدولة والمواطنين في مواجهة والتصدي للمؤسسات الأجنبية العاملة آنذاك في الجزائر، والتي بلغت 270 مؤسسة غالبيتها فرنسية، وواجهت الجزائر عدة تحديات في مجال التأمينات فنتيجة للسياسة الاستعمارية الراسخة في عمل مؤسسات التأمين الأجنبية، اغتنمت الفراغ القانوني المؤطر للصناعة التأمينية وجنت أرباح طائلة من خلال اللجوء المفرط لسياسة إعادة التأمين بفروعها بفرنسا من أجل تهريب الأموال (Lazoul, 2011, p. 6)، بالإضافة إلى نقص الإطارات واليد العاملة المؤهلة في ميدان التأمين، وهو ما أدى إلى تدخل السلطات الجزائرية بسن قانونين أساسيين في 8 جوان 1963 ينصان على:
- القانون الأول: إنشاء عملية إعادة التأمين وجعلها إجبارية لجميع عمليات التأمين العاملة بالجزائر، وهذا من خلال تأسيس الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR؛
 - القانون الثاني: يوجب رقابة وزارة المالية على جميع مؤسسات التأمين والوسطاء، واشتراط الحصول على الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من ممارسة نشاطها التأميني بالجزائر.
- وبادرت الحكومة بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 بإنشاء شركة تأمينات مختلطة جزائرية - مصرية هي الشركة الوطنية للتأمين SAA، الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة

التأمين CAAR، الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونية الزراعية CRMA، والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال قطاع التربية والثقافة MAATEC.

3.1. مرحلة احتكار الدولة (1966-1972): في هذه المرحلة أعلنت الحكومة سنة 1966 على احتكار نشاط التأمين من قبل الدولة، وألغى قانون الضمانات والالتزامات، وقد تجسد بالأمر 66-127 الصادر بتاريخ 17 ماي 1966، حيث أشارت المادة الأولى منه على أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة". كما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها بالأمر رقم 66-129 المؤرخ في 27 ماي 1966 ووضع حد لنشاط الشركات الأجنبية، أدى هذا الاحتكار كذلك إلى تأميم 39% من المساهمة المصرية في الشركة الوطنية للتأمين (طارق، 2017، صفحة 355).

إن الهيئات التي تقاسمت الاختصاص (مارست عملية الاحتكار) في هذا المجال هي الشركة الجزائرية للتأمين SAA، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR، بالإضافة إلى مؤسسات التأمين التبادلي (التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي). وتطور احتكار الدولة بإنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR عام 1973 بموجب الأمر رقم 73-1954 المؤرخ في 01 جانفي 1973 من نفس السنة، وهذه الشركة تقوم بعمليات إعادة التأمين للمخاطر التي تفوق قدرة الشركات الوطنية.

لقد ظل احتكار الدولة للقطاع قائما بواسطة تلك المؤسسات العمومية لفترة طويلة نسبيا، حيث انتهت بصدور قانون عام 1995 والذي يقضي بإلغاء ذلك الاحتكار.

4.1. مرحلة التخصص (1973-1979): إن التنظيم الجديد لسوق التأمين الجزائري سنة 1973 كان نتيجة الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمة التأمينية، حيث تم إنشاء نوع جديد من شركات التأمين (الصندوق المركزي لإعادة التأمين CCR) مع نهاية عام 1973 يتخصص نشاطها في عمليات إعادة التأمين، وبالموازاة مع هذه المؤسسات فقد تطور النظام القانوني لعقد التأمين بواسطة مجموعة من الأحكام الخاصة والعامة، لعل أهمها الأمر الصادر بتاريخ 30 يناير 1974 ويتعلق بالتأمين الإلزامي على السيارات، القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 75-1958 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الذي تضمن فصلا كاملا لتنظيم عقد التأمين وتحديد أنواع التأمين، والقانون التجاري الصادر في 26 سبتمبر 1975 (KPMG Algérie SPA, 2009, p. 13). أما في تاريخ 1 جانفي 1976 قرر وزير المالية إدراج مبدأ التخصص لعمل شركات التأمين، حيث تخصصت كل من الشركات التالية في فرع معين:

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR: الأخطار الصناعية وأخطار النقل؛
- الشركة الوطنية للتأمين SAA: تأمين السيارات وأخطار الخواص وبدرجة أقل تأمين الأشخاص؛

كما تم إلغاء المنافسة بين شركات التأمين، كان للتخصص الأثر الكبير على السوق، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى صعوبة التأقلم مع الانفتاح الذي تبع إصلاحات 1988.

5.1. مرحلة الإصلاحات الأولية (1980-1994): لم تشهد الفترة وجود قانون ينظم نشاط التأمين بشكل واضح، وصدر قانون التأمين في الجزائر سنة 1980 ليؤكد التوجه الاشتراكي في مجال التأمين، ويعتبر بمثابة أول قانون تأمين للجزائر الذي تحدث بشكل مفصل ولأول مرة على حقوق المؤمن والمؤمن له واحتوى مضمونه على أغلب فروع وأنواع التأمين، تأمينات الأضرار وتأمينات المسؤولية والأشخاص، كما أشار بشكل مختصر إلى رقابة الدولة على التأمين من طرف وزارة المالية. عرف سوق التأمين جوا من المنافسة بسبب استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي تنتج عنها على مستوى القطاع التأميني (Belhadji, 2005, p. 83)، وفي سنة 1882 كان هناك مشروع لإنشاء مؤسسة تأمين تعهد لها مزاولة واحتكار تأمينات الأشخاص عن طريق تنازل الشركة SAA، وفي عام 1985 أدى إنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات النقل (CAAT) إلى صفقة جديدة من خلال التركيز على مخاطر فرع النقل، وبالتالي أخذ حصة في السوق من CAAR التي احتكرت المخاطر الصناعية.

يمكن القول أن صدور الأمر 89-828 كان بمثابة إنهاء احتكار الدولة لقطاع التأمين وإلغاء سياسة التخصص وهذا ما جعل شركات التأمين العمومية تخوض غمار المنافسة وتحريكها للبحث عن أسواق جديدة لضمان مركزها ودوامها، كما غيرت شركات التأمين الموجودة بتغيير قانونها الأساسي لتتمكن من ممارسة كل الأنشطة التأمينية، باستثناء إعادة التأمين المحصور في الشركة (CCR)، وابتداء من سنة 1990 أصبح للمؤسسات الوطنية الحرة في تسويق جميع منتجات التأمين عن طريق تقديم منتجات مختلفة من فروع متعددة، وبالتالي خلق المنافسة في هذا القطاع، حيث قررت الشركة الوطنية للتأمين في 1991 مزاولة كل فروع التأمين الحديثة وذلك بقرار من الجمعية العامة للمساهمين، ومن أجل ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم إنشاء الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR) في 22 فيفري 1994 (قندوز و بلحيمر، 2015، صفحة 87).

6.1. مرحلة تحرير سوق التأمين (من 1995 إلى يومنا هذا): شهدت هذه فترة عدة إصلاحات مسّت مجالات مختلفة، إذ يعتبر إلغاء قانون احتكار التأمين من خلال الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر أحد مظاهر إصلاحات قطاع التأمين التي كان الهدف منها الانتقال من نظام تأمين ذو طابع اشتراكي إلى نظام ذو طابع رأسمالي، حيث جاء القانون 95-07 محدثا تغييرات جذرية في المحيط الاقتصادي لقطاع التأمينات من بينها تحرير نشاط التأمين عن طريق الانفتاح على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وضع معايير لإنشاء شركات تأمين برأسمال أدنى، إحداث مهنة لوسطاء التأمين، تحديد شروط ممارسة مهنة الوكيل والسّمسار وإنشاء المجلس الوطني للتأمين (CNA) في 24 مارس 1997، وفي نهاية السنة المالية 2000، أعطت هذه اللجنة الموافقة على سبع شركات تأمين جديدة وعشرة سماسرة (Ziad & Taibi, 2017, p. 63). وصدور عن وزارة المالية القرار رقم 43 المؤرخ في 29 جويلية 2002 المتضمن تحويل الاستفادة من التنازل الإجباري من الشركة الوطنية للتأمين SAA إلى معيد التأمين CCR، وتأسيس حق امتياز لفائدة CCR لكل التنازلات الاختيارية في حالة تقديمها لشروط أحسن أو معادلة للمقدمة من معيدي التأمين الأجانب.

وفي 26 أوت 2003 جاء الأمر رقم 03-12 الذي أقر بالزامية التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية (إعلان حالة الكارثة، تسعيرة الأخطار وطرق منح ضمان الدولة)، وكذلك خلال سنة 2005 شهدت هذه المرحلة أعمال ومناقشة مشروع مراجعة الأمر 95-07، كما عرف قطاع التأمين نتائج إيجابية منها زيادة عدد وسطاء التأمين بنسبة (45.6%) خلال الفترة (1998-2006) أي سجلت 287 وسيط عام 1998 وصولا إلى 418 وسيط عام 2006، وعدة قرارات ومراسيم صدرت في 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، تخص المجلس الوطني للتأمينات، الرقابة على نشاط التأمين، الوسطاء، الوكلاء العاملين وغيرها من مجالات التأمين وإعادة التأمين (بوعلام وفكارشة، 2019، صفحة 358).

أدت هذه الأعمال في فيفري 2006 إلى تعديل الأمر 95-07 بالقانون 06-04 الذي نص على الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص ويشتمل هذا النص على المحاور الأساسية لإصلاح قطاع التأمين فيما يلي:

- تحفيز النشاط: عن طريق تنوع المنتجات التأمينية والاستجابة لتطلعات المتعاملين وضمان حماية أكبر وأوثق لحقوق المؤمن لهم وشفافية أكبر في التسيير؛
- تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين: من خلال وجوب توفر هذه الأخيرة على صلابة مالية جيدة ومسيرين أكفاء؛

- إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات تحل محل مديرية التأمينات بوزارة المالية؛
- دعم الحكم الراشد (الحوكمة) لشركات التأمين: من خلال عقود الأداء للمسيرين، ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعال لمجالس إدارة شركات التأمين؛
- تنوع قنوات التوزيع: لضمان التنوع في الوساطة يمكن بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية.

2. مكونات سوق التأمين الجزائري

يتكون سوق التأمين في الجزائر من مجموعة من الهيئات الناظمة والمشرفة على قطاع التأمين، بالإضافة لمختلف شركات التأمين، ويتم التفصيل في مكونات هذين العنصرين في النقاط التالية:

1.2. الهيئات الرقابية والتنظيمية لقطاع التأمين في الجزائر

يضم قطاع التأمين الجزائري مجموعة من الهيئات الرقابية والتنظيمية، تسعى الدولة

من خلالها إلى حماية المؤمن لهم وتطوير قطاع التأمين، وتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

- وزارة المالية: تقوم وزارة المالية بتقديم الترخيص لفتح شركات التأمين وإعادة التأمين، وهذه الشركات لا يمكنها مزاوله نشاطها إلا بعد حصولها على موافقة من وزير المالية وبعد استشارة المجلس الوطني للتأمين، الذي بدوره يمنح الاعتماد من خلال اللجنة المانحة للاعتماد.
- مديرية التأمينات: يوضح نص المادة 209 من الأمر 95-07 أنها بمثابة هيكل مكلف بضمان رقابة وإشراف الدولة على قطاع التأمينات، تنتهي هذه المديرية إلى المديرية العامة للخزينة، حيث تم إنشاؤها عند إعادة تنظيم وزارة المالية في فيفري 1995، هذه المهمة تمارس في عين المكان أو من خلال الوثائق (مبروك ، 2007، صفحة 80).
- المجلس الوطني للتأمينات CNA: يعتبر المجلس الوطني للتأمينات جهاز استشاري يعمل تحت وصاية وزارة المالية، يقوم بمراقبة تطبيق القوانين من قبل شركات التأمين والسعي إلى تطويره وترقية قطاع التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقلا، يكلف بوضع سياسة توجيهية لنشاط التأمين وإعادة التأمين ويتكون من ممثلي الأطراف الفاعلة في النشاط التأميني، ويتكون المجلس من: ممثلي الدولة، ممثلين للمؤمنين والوسطاء، ممثلين للمؤمن

لهم، ممثلين لمستخدمي قطاع التأمين، ممثلي الخبراء في التأمينات والاكتواريين (حميدة ، 2012، صفحة 41).

- لجنة الإشراف على التأمينات: أنشأت هذه اللجنة بتاريخ 09 أبريل 2008 تطبيقاً لأحكام المادة 210 من الأمر 95-07، وهي هيئة تابعة لوزارة المالية تمارس الدولة من خلالها الرقابة على نشاط التأمين وإعادة التأمين، وتتمثل مهامها في (غفصي ، 2017، صفحة 381): السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين، والتأكد من أن هذه الشركات تفي بالالتزامات التي تعاقدت عليها تجاه المؤمن لهم ولازالت قدرة على الوفاء، والتحقق من المعلومات حول مصدر الأموال المستخدمة في إنشاء أو زيادة رأس مال شركة التأمين.

- صندوق ضمان المؤمن لهم: يتحمل عجز شركات التأمين سواء كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين وتشكل موارده من اشتراك سنوي لشركات التأمين وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة، على أن لا يتعدى 1% من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات.

- اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين (UAR): يمثل جمعية المؤمنین الجزائرية، يشكل ما يشبه تجمع للمهنيين تشترك فيه كافة شركات التأمين وإعادة التأمين التي تنشط في سوق التأمين الجزائري، ومن مهامه (خلوف و حساني ، 2017، صفحة 49): تمثيل المصالح المهنية، وترقية وتطوير نشاط التأمين، والعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين، ومعالجة كل المشاكل والأزمات المرتبطة بالمهنة، خاصة فيما تعلق بالتأمين المشترك، كيفية الوقاية من الأخطار ومحاربة مظاهر انحراف المنافسة بالإضافة للمساهمة في تحسين مستوى تأهيل وتكوين عمال قطاع التأمين.

- اتحاد المؤمنین الجزائريين: يعتبر جمعية مهنية مختصة بمشكلات المؤمنین، وتقتصر العضوية فيها على شركات التأمين وإعادة التأمين فقط، حيث يهدف إلى الإسهام في تطوير النشاطات والخدمات المقدمة من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية وتقنياتها الحديثة.

- الهيئة المركزية للمخاطر: يتوجب على شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية توفير المعلومات الائتمانية اللازمة لأداء مهامها، ولهذا الغرض تم إنشاء الهيئة المركزية للمخاطر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-138 الذي حدد ملامح هذه الهيئة ومهمتها في جمع وتركيز

المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتبه من قبل شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع التأمين الأجنبية. وبموجب ذلك يتعين على شركات التأمين أن تعلن للمركزية عن العقود التي تصدرها، وبدورها تبلغ المركزية هذه الشركات بأي حدث تأميني له نفس الطابع ونفس الخطر، علما أن هذه المركزية تعمل تحت وزارة المالية ومرتبطة بمديرية التأمين(حبار ، 2015، صفحة 73).

2.2. شركات التأمين وإعادة التأمين: يمكن تعداد شركات التأمين العاملة في الجزائر بناء على القانون رقم 06 – 04 المؤرخ 2006/02/27، حيث انتظم سوق التأمين الجزائري إلى غاية نهاية 2019 حسب التخصصات والمرتبة كما يلي.

- شركات تأمين الأضرار: يمارس هذا النشاط من قبل 13 شركة تأمين، منقسمة بين 04 شركات عمومية (SAA-CASH-CAAT-CAAR)، و06 شركات خاصة (-TRUST-GAM- CIAR- 2A SALAMA-ALLIANCE-)، وتعاونيتين (CNMA-MAATEC)، وشركة مختلطة AXA .DOMMAGE

- شركات تأمين الأشخاص: تتخصص في ممارستها 08 شركات تأمين، منقسمة بين 02 عامة (CARDIF EL DJAZAIR- TALA ASSURANCE -CAARAMA ASSURANCE)، 02 خاصة (-AMANA-AXA VIE) ومصير للحياة)، 03 مختلطة (الجزائرية للحياة- AMANA-AXA VIE) وتعاونية واحدة (LE (MUTUALISTE).

- شركات التأمين المتخصصة: تضم شركتين تمارس تأمين القرض وهما:

✓ شركة ضمان قروض العقارات SGCI: هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تأسست عام 1997 برأسمال قدره 02 مليار دج، متخصصة في جميع عمليات تأمين القروض العقارية، بمساهمة كل من الخزينة العمومية بنسبة 40.35% و04 شركات تأمين عمومية (SAA، CAAR) بنسبة 5.07% و(CAAT، CCR) بنسبة 2.09% لكل شركة، و06 بنوك عمومية (BNA، BEA، BDL، CNEP، CPA) بنسبة 8.025% لكل بنك، أما BADR بنسبة 5.07%.

✓ الشركة الجزائرية لضمان قروض الصادرات CAGEX: منح لها الاعتماد طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996، برأسمال قدره 02 مليار دج، موزع بالتساوي بين مساهمها العشر أي بحصة 10% لكل مساهم، 05 شركات تأمين عمومية (SAA، CCR، CAAT، CAAR، CNMA) و05 بنوك عمومية (BNA، BADR، BDL، BEA، CPA).

تقوم بتأمين الصادرات، تأمين المعارض، تحصيل الديون والتأمين المشترك وإعادة التأمين، إضافة إلى بيع المعلومات الاقتصادية والمالية للشركات الجزائرية المصدرة.

- الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR: تتمثل في شركة التأمين الوحيدة التي أسندت إليها جميع العمليات الجزائرية المتعلقة بإعادة التأمين، وهي مؤسسة عمومية تم تحويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة ذات أسهم تعد ملكا للدولة، أنشئت من طرف السلطة الجزائرية سنة 1973 بمقتضى الأمر 54-73 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973، وبدأت بمزاولة في هذا النشاط في عام 1975، برأسمال 2 مليار دج ليقدّر حاليا بـ 19 مليار دج، حاليا هي تقوم بإدارة البرنامج الوطني لإدارة الكوارث الطبيعية كما تقوم بممارسة جميع عمليات إعادة التأمين البحري والنقل.

3. تحليل مؤشرات أداء سوق التأمين الجزائري للفترة (2009-2019)

سيتم التعرض في هذا العنصر لتحليل تطور أداء سوق التأمين الجزائري، وذلك من خلال تحليل تطور أهم مؤشرات متمثلة في الإنتاج والتعويضات، الكثافة التأمينية ومعدل الاختراق، ومدى مساهمته في الادخار الداخلي.

1.3. تطور إنتاج التأمين خلال الفترة (2009-2019)

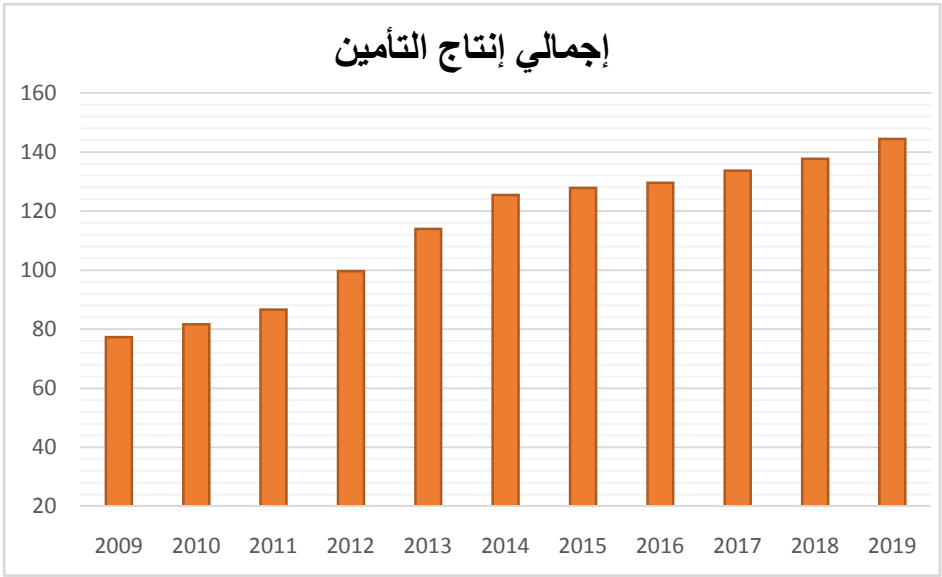
يمثل الإنتاج في شركات التأمين مجموع الأقساط المحصلة نتيجة اكتتاب المؤمن لهم في عقود التأمين، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج التأمين الإجمالي في سوق التأمين الجزائري للفترة (2009-2019).

الجدول 1. تطور إنتاج التأمين الإجمالي في الجزائر للفترة (2009-2019): الوحدة مليار دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإنتاج الإجمالي	77,34	81,71	86,68	99,63	114	125,51	127,90	129,56	133,67	137,73	144,45
التغير %	13,93	5,65	6,08	14,94	14,42	10,09	1,90	1,29	3,17	3,04	4,90

Source :Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activité d'assurance en Algérie (2009-2019).

الشكل 1. تطور إنتاج التأمين الإجمالي في الجزائر للفترة (2009-2019): الوحدة مليار دينار



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن إجمالي إنتاج التأمين عرف تزايدا مستمرا طوال الفترة (2009-2019)، منتقلا من 77,34 مليار دينار سنة 2009 إلى 137,73 مليار دينار سنة 2019، ما يعني زيادة بمقدار قرابة الضِعْف، ويرجع ذلك لزيادة أسعار منتجات التأمين ودخول شركات جديدة لسوق التأمين الجزائري، وارتفاع عدد المشمولين بالتأمينات الإجبارية. وعرفت سنة 2012 أكبر معدل نمو بـ 14,94%، وبدأت نسبة الزيادة في التناقص منذ سنة 2015 حيث لم تتجاوز نسبة 4,9% نتيجة تأثر قطاع التأمين بالأزمة الاقتصادية جراء انهيار أسعار النفط.

2.3. تطور إنتاج فرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص

1.2.3. تطور نسبة مساهمة فرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص: يوضح الجدول الموالي تطور إنتاج التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، ونسبة مساهمة كل منها في الإنتاج الإجمالي خلال الفترة (2009-2019).

الجدول 2. تطور إنتاج فرعي التأمين على الأضرار والأشخاص للفترة (2009-2019): الوحدة: مليار

دينار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تأمينات الأضرار AD (مليار دينار)	71,55	74,18	79,91	92,71	105,83	116,98	117,83	118,32	120,25	125	130,84
تأمينات الأشخاص AP (مليار دينار)	5,80	7,53	6,76	6,92	8,17	8,53	10,07	11,24	13,43	12,73	13,61
نسبة مساهمة AD%	92,50	90,78	92,20	93,05	92,83	93,20	92,12	91,32	89,95	90,76	90,58
نسبة مساهمة AP%	7,50	9,22	7,80	6,95	7,17	6,80	7,88	8,68	10,05	9,24	9,42

Source :Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activité d'assurance en Algérie (2009-2019).

يتضح من خلال الجدول السابق أن التأمين على الأضرار يعتبر الفرع الحيوي لنمو الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر، حيث فاقت حصته 90% طيلة الفترة (2009-2019)، ورغم أن مساهمة فرع التأمين على الأشخاص من الإنتاج الإجمالي بقيت ضعيفة لم تتجاوز نسبة 10% إلا أنها حققت نموا هاما بلغ الضعف خلال الفترة (2011-2017) منتقلا من 6,76 مليار دينار سنة 2011 إلى 13,43 مليار دينار سنة 2017، وهذا راجع للأمر 04/06 المؤرخ في (20-04-2006)، الذي شجع دخول الشركات الأجنبية وتطوير الفروع التأمينية عن طريق الفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2011.

2.2.3. تطور إنتاج فروع التأمين على الأضرار: يوضح الجدول الموالي تطور إنتاج فروع التأمين على الأضرار للفترة (2009-2019)

الجدول 3. تطور إنتاج التأمين على الأضرار حسب الفروع للفترة (2009-2019): الوحدة مليون دينار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تأمين السيارات	35433	40329	43958	53118	61073	65360	66841	65158	65047	68560	69613
IRD*	28886	26708	29215	32559	37030	42850	42723	44242	47584	48227	51911
تأمينات النقل	6109	6045	5679	5262	5749	6406	5652	6614	5840	5697	6287
التأمين الزراعي	762	1051	1047	1398	1758	2052	2591	2256	1628	2439	2882
تأمين القروض	378	47	14	3	4	3	3	50	152	81	146
المجموع	71550	74180	79913	92340	105614	116671	117810	118321	120250	125005	130839

Source :Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activité d'assurance en Algérie (2009-2019).

يتضح من خلال الجدول السابق أن إنتاج مختلف فروع التأمين على الأضرار عرف تزايدا مستمرا طيلة الفترة فيما عدا فرع التأمين على النقل وتأمين القرض الذين عرفا تذبذبا في الإنتاج. ويحتل فرع تأمين السيارات الحصة الأكبر من سوق تأمين الأضرار حيث بلغت نسبته المتوسطة 55,36% للفترة (2009-2019)، ومرد ذلك لزيادة عدد السيارات وارتفاع تسعيرة تأمينها واحتوائها على شق إجباري التأمين. أما فرع تأمين الحرائق والأخطار المختلفة (IRD) فقد احتل المرتبة الثانية ضمن فروع تأمين الأضرار بمتوسط بلغ 37,66% لنفس الفترة، وذلك لارتفاع الطلب على تأمين الحرائق ومختلف الأخطار المصاحبة لبرنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو. في حين عرف تأمين النقل تذبذبا ثم انخفاضا ابتداء من سنة 2016 بسبب نقص حركية النقل البحري ومن ثم طلب التأمين عليه الذي تفوق مساهمته 50% من تأمين النقل، ومرد ذلك انخفاض حركية النقل بسبب سياسة التقشف الرامية لخفض الواردات. أما فيما يخص التأمين الزراعي فقد عرف تطورا ملحوظا طيلة الفترة منتقلا من 762 مليون دينار سنة 2009 إلى 2882 مليون دينار سنة 2019 نظرا لتزايد التأمينات الحيوانية والتأمين على الممتلكات والمعدات الفلاحية التي شهدت ارتفاعا في القيمة والعدد ضمن مخطط الدعم الفلاحي المعتمد للنهوض بالقطاع. أما التأمين على القروض فيشكل حصة ضعيفة جدا من إجمالي تأمينات الأضرار بنسبة متوسطة لم تتجاوز 1% طيلة الفترة، وشهد هذا النوع تذبذبا ملحوظا متأثرا بتذبذب التأمين على القروض العقارية وقروض الصادرات والقروض الاستهلاكية.

3.2.3. تطور إنتاج فروع التأمين على الأشخاص: يوضح الجدول الموالي تطور إنتاج فروع التأمين على الأشخاص للفترة (2009-2019).

الجدول 4. تطور إنتاج التأمين على الأشخاص حسب الفروع للفترة (2009-2019): الوحدة مليون دينار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحوادث والمرض	/	2264	1406	1171	1604	1303	1843	1428	1831	1780	2087
المساعدة	/	792	861	1397	1512	2291	2653	2895	3009	2803	2632
التأمين على الحياة والوفاة	/	1809	1943	1863	2251	2501	3295	3808	4475	4508	5357
التأمين الجماعي	/	2312	2458	2149	2665	2505	2791	3331	3610	3697	4251
المجموع	5553	7171	6670	6586	8034	8600	10582	11462	12925	12788	14327

Source : Conseil National des Assurance, Note de conjoncture du marché des assurance, Algérie, les rapports des années (2009-2019).

شهدت جميع فروع التأمين على الأشخاص تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010-2019) فيما عدا تأمينات الحوادث والمرض التي عرفت تذبذبا طيلة الفترة للطابع العشوائي لأخطارها المغطاة، والمساهمة الأكبر سنة 2019 هي لفرع التأمين على الحياة والوفاة بنسبة 37,39% ومرد ذلك لإلزاميته في القروض البنكية. يليه في المرتبة الثانية التأمين الجماعي بنسبة 29,67% لسنة 2019، وهذا راجع للامتياز الضريبي الخاص به. ثم تأمين المساعدة بنسبة 18,37% سنة 2019 مدفوعا بإجباريته في ملف التأشيرة للدول الأوروبية. وتأمين المرض والحوادث في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 14,57% لنفس السنة.

3.3. تطور حجم تعويضات سوق التأمين: بلغ حجم التعويضات الإجمالي 73258 مليون دينار سنة 2019 مرتفعا بنسبة 10% عن سنة 2018 البالغة 66566 مليون دينار.

1.3.3 تعويضات فروع التأمين على الأضرار: يوضح الجدول الموالي قيم تعويضات فروع تأمينات الأضرار ونسبها، ومعدل التسديد لسنة 2019.

* تأمين الحرائق والأخطار المختلفة

الجدول 5. تعويضات فروع التأمين على الأضرار لسنة 2019

الفروع	قيمة التعويضات (مليون دينار)	نسبة تعويضات الفرع إلى إجمالي تعويضات الأضرار	نسبة التعويضات المسددة إلى إجمالي المطالبات
تأمين السيارات	47418	%68,94	%42,2
IRD	17634	%25,64	%46,3
التأمين الزراعي	896	%1,30	%57,3
تأمينات النقل	2511	%3,65	%44,5
تأمين القرض	320	%0,47	%30,9
المجموع	68779	%100	%44,24

Source : Conseil National des Assurances, Note de conjoncture du marché des assurances, Algérie, Quatrièmestrimestre et Année 2019, p p : 17, 18.

يوضح الجدول السابق أن حصة الأسد من تعويضات الأضرار هي لفرع تأمين السيارات، فقد بلغت %68,94 سنة 2019، ويرجع ذلك لكونه المنتج الأول في سوق التأمين الجزائري من حيث إجمالي الأقساط، أما نسبة التعويضات لهذا الفرع إلى إجمالي مطالباته فقد بلغت %42,2 لنفس السنة وذلك لارتفاع حجم المطالبات بسبب حوادث المرور المتزايدة. الفرع الثاني من حيث التعويضات كان من نصيب تأمينات الحرائق والأخطار المختلفة (IRD) بنسبة %25,64 كونه الفرع الأساسي الثاني من حيث الأقساط المكتتبه ضمن فروع تأمينات الأضرار، وسجلت نسبة تعويضاته إلى مطالباته نسبة %46,3. ويعد التأمين الزراعي صاحب المرتبة الأولى في نسبة تعويضاته إلى إجمالي مطالباته بنسبة %57,3. أما النسبة المتوسطة للتعويضات المسددة في فرع تأمينات الأضرار من إجمالي المطالبات فبلغت %44,24 ولم تتجاوز حتى النسبة القانونية (%50)، وهي تعبر بذلك عن نسبة تعويض دون المستوى ولا تعكس الأداء التعويضي الجيد للأخطار المؤمن ضدها.

2.3.3. تعويضات فروع التأمين على الأشخاص: يوضح الجدول الموالي قيم تعويضات فروع تأمينات الأشخاص ونسبها، ومعدل التسديد لسنة 2019.

الجدول رقم 6. تعويضات فروع التأمين على الأشخاص لسنة 2019

الفروع	قيمة التعويضات (مليون دينار)	نسبة تعويضات الفرع إلى إجمالي التعويضات	نسبة التعويضات المسددة إلى إجمالي المطالبات
تأمينات الحوادث والمرض	68	%1,53	%64,95
المساعدة	334	%7,5	%33,9
التأمين على الحياة والوفاة	786	%17,67	%25,9
التأمين الجماعي	3260	%73,3	%93,4
المجموع	4448	%100	%54,54

Source : Conseil National des Assurances, Note de conjoncture du marché des assurances, Algérie, Quatrièmestrimestre et Année 2019, p p 23, 24.

من الجدول السابق يظهر أن فرع التأمين الجماعي كان له الحصة الأكبر من حجم التعويضات ضمن تعويضات تأمينات الأشخاص بنسبة %73,3 لسنة 2019، وهذا لكونه يحتل الحصة الأولى في إنتاج تأمينات الأشخاص. أما المرتبة الأخيرة فكانت لتأمينات الحوادث والمرض بنسبة %1,53 لنفس السنة، غير أن هذا الفرع كان الأول من حيث معدل السداد بنسبة بلغت %64,95 وهذا لارتفاع معدل سداد تأمينات المرض بنسبة قاربت %88. أما متوسط معدل السداد لتأمينات الأشخاص فبلغ %54,54 وهو معدل منخفض نوعا ما ويدل على ضعف الخدمة التأمينية في تأمينات الأشخاص في بعض الفروع كون التباين بين النسب كان كبيرا.

4.3 معدل الاختراق: يتم احتساب معدل الاختراق بقسمة إجمالي إنتاج التأمين على الناتج المحلي الإجمالي في الدولة، ويعبر عن مدى أهمية قطاع التأمين في اقتصادها، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاختراق في الجزائر والمعدل العالمي له للفترة (2009-2019).

الجدول 7. تطور معدل الاختراق للفترة (2009-2019): ب (%)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	0,78	0,68	0,59	0,61	0,68	0,73	0,78	0,8	0,72	0,68	0,74
المعدل العالمي	6,6	6,3	6,1	6,1	5,9	5,9	6,1	6,28	6,13	6,09	7,23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: (2009-2019) Swiss Re Institute sigma, Reports of the years

يوضح الجدول السابق أن معدل اختراق التأمين في الجزائر لم يتجاوز 0,8% طيلة الفترة (2009-2019)، حيث سجلت أقصى نسبة له سنة 2015 بـ 0,78%. في مقابل معدل عالمي تجاوز 5,9% طيلة الفترة. ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ضعف اختراق نشاط التأمين على الأشخاص حيث لم تتجاوز 0,07% طيلة الفترة، وسيطرة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

5.3 تطور كثافة التأمين: يعد مؤشر كثافة التأمين أحد أهم المؤشرات للحكم على أداء قطاع التأمين في الاقتصاد، كونه يمثل نصيب إنفاق الفرد على خدمات التأمين. ويتم احتسابه بقسمة الإنتاج الإجمالي لقطاع التأمين في الدولة على عدد سكانها، والجدول الموالي يوضح تطور كثافة التأمين في الجزائر والمعدل العالمي لها للفترة (2009-2019).

الجدول رقم 8. تطور كثافة التأمين خلال الفترة (2009-2019): الوحدة دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	30,2	30,5	32,4	34,3	37,5	39,8	32,2	30	29	28	29
المعدل العالمي	583	607	638	635	627	639	609	638,3	650	682	818

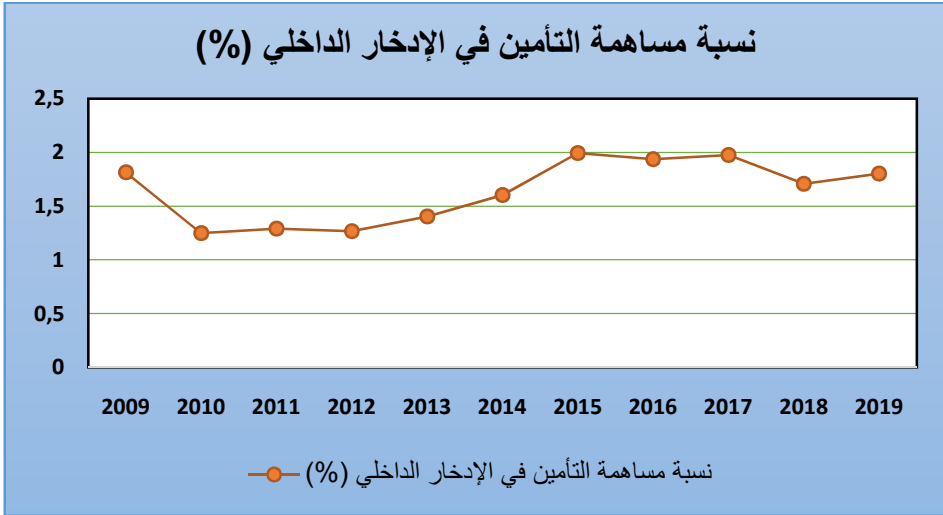
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات: Swiss Re Institute sigma, Reports of the years (2009-2019)

من الجدول السابق يتضح أن إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين يعد ضعيفا جدا، فلم تتجاوز الكثافة التأمينية في أقصى قيمتها المسجلة في 2014 مبلغ 40 دولارا، في مقابل معدل عالمي فاق 580 دولار طيلة الفترة (2009-2019) بأدنى قيمة سنة 2009 بـ 583 دولارا، وأقصى قيمة بـ 818 دولارا سنة 2019، ويرجع ذلك لضعف الثقافة التأمينية في الجزائر وتركيزها على التأمين الاجتماعية، والعامل الديني وضعف الدخل الفردي والتفاوت الكبير في توزيع الثروة، وسوء الخدمة التأمينية من حيث آجال التسوية، وضعف نسبة التعويضات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات كما تم توضيحه سابقا.

6.3 مساهمة التأمين في الادخار الداخلي: يعتبر دور التأمين في تعبئة الادخار الدور الثاني له بعد توفير الحماية من الأخطار للأفراد والمؤسسات، وذلك لتميز شركات التأمين بانعكاس دورتها الإنتاجية التي توفر لها النقد السائل إلى حين تغطية خسائر الأخطار المستقبلية، والشكل الموالي

يوضح نسبة مساهمة التأمين في الادخار في الجزائر معبرا عنها بإجمالي المؤونات التقنية إلى إجمالي الادخار الداخلي.

الشكل 2. نسبة مساهمة قطاع التأمين في الادخار الداخلي في الجزائر للفترة (2009-2019): بـ (%)



– World Bank:(consulté le: 30/06/2021.<https://data.albankaldawli.org/>):

– Ministère de Finance, Direction des Assurances, rapports d'Activité d'assurance en Algérie (2009-2019).

يتضح من الشكل السابق أن نسبة مساهمة التأمين في الادخار الداخلي لم تتجاوز 2% طيلة الفترة (2009-2019)، وسجلت أدنى نسبة لها في 2010 بـ: 1,25% وأقصى نسبة لها سنة 2015 بـ: 2%، ويدل ذلك على ضعف مساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار في الجزائر كونه يشكل أحد أهم القطاعات المساهمة في تعبئة رؤوس الأموال في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك لضعف المساهمة في الناتج الداخلي الخام، وعدم التعويل على قطاع التأمين كقطاع حيوي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خلاصة

مر قطاع التأمين الجزائري خلال سيرورته الزمنية بإصلاحات هامة في عدة محطات، كان أهمها قانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، والذي حرر قطاع التأمين من هيمنة الدولة، وفتح المجال أمام الخواص والشركات الأجنبية للاستثمار فيه، نتج عن ذلك تزايد شركات التأمين، والزيادة في الطلب على خدمات التأمين، ثم عُدِلَ بالقانون 06-04 المؤرخ في فيفري 2006 الذي سعى للفصل بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص وتوسيع شبكة التوزيع وتطوير المنافسة، لتطوير التأمين على الأشخاص، مع ذلك بقي قطاع التأمين دون المستوى، واتضح ذلك من خلال تحليل تطور أدائه من خلال المؤشرات الرئيسية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يتميز سوق التأمين الجزائري بالتركُّز في التأمين على الأضرار حيث يشكل ما يفوق 90% من إجمالي سوق التأمين، في حين لا تفوق مساهمة تأمينات الأشخاص 10%.
- يشكل تأمين السيارات الفرع الأول في سوق التأمين الجزائري، بحوالي 55% من سوق التأمين على الأضرار، وما يقارب 50% من إجمالي سوق التأمين.
- يتميز قطاع التأمين في الجزائر بضعف في الخدمة التأمينية، انعكس ذلك في بقاء نسبة التعويضات إلى إجمالي المطالبات عند نسب غير مرضية لم تتجاوز (55%) كمتوسط لفرعي التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص.
- يعاني قطاع التأمين في الجزائر من ضعف في الطلب على خدماته ونقص في الثقافة والوعي التأميني، حيث لم يصل معدل الاختراق إلى 1% ولم تتجاوز كثافة التأمين 40 دولارا في أحسن أحوالها طيلة الفترة (2009-2019)، مقابل معدلات عالمية تجاوزت 5,9% في معدل الاختراق وفاقته 583 دولارا لكثافة التأمين لنفس الفترة.
- يعد دور التأمين في تعبئة الادخار معبرا عنه بإجمالي المؤونات التقنية إلى إجمالي الادخار الداخلي في الجزائر ضعيفا، حيث لم يتجاوز 2% حتى سنة 2019.

توصيات ومقترحات الدراسة: من خلال النتائج المتوصل لها نضع الاقتراحات التالية:

- اعتماد سياسة تسويقية مناسبة لنشر الثقافة التأمينية وتوسيع الطلب على خدمات التأمين في الجزائر؛
- تفعيل الأجال القانونية للتعويض لتعزيز ثقة العملاء في خدمات شركات التأمين؛
- تصميم منتجات تأمين بسيطة تتناسب مع ثقافة المجتمع؛
- البعد عن تعويض الخسائر دون تأمين، لدفع الأفراد للتأمين ضد المخاطر.

- Boualem Tafiani .(1988) .**Les assurances en Algérie (etude pour une meilleure contribution a la strategie de developpement).** OPU et ENAP.Alger.
- Brahah Guenane .(2003) .**Analyse stratégique d'un portefeuille de produits d'assurance – Cas de la société algérienne d'assurance SAA.**« Mémoire de Magister en finance.Algérie: école superieur de commerce d'Alger.
- Hizia Ziad و Hamza Taibi .(2017) .**La tarification des primes dans une assurance emprunteur: cas de la CAAR assurance .Revue de science commerciaux.**(1)
- KPMG Algérie SPA .(2009) .**Guide des assurances en Algérie.**
- Mohamed Lazoul .(2011) .**La situation actuelle du secteur des assurances en Algérie, Quelle sont les alternatives .Les sociétés d'assurances traditionnelles et les sociétés Takaful entre la théorie et le pratique.**Setif: Université Farhet Abbas.
- YassineAli Belhadji .(2005) .**Importance de la stratégie du marketing – Mix en assurances de personnes (Cas de l'assurances scolaire de la CAAR de Tlemcen) .Memoire de Magister en marketing.**Université de Tlemcen.
- توفيق غفصي . (2017). مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي خلال الفترة (2011-2015).مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10 (17).
- جميلة حميدة . (2012). الوجيز في عقد التأمين – دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات-. الجزائر: دار الخلدونية.
- حسين مبروك . (2007). المدونة الجزائرية للتأمينات. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الرزاق حبار . (2015). عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين – مع إشارة خاصة لحالة الجزائر-. مجلة الاقتصاد والمالية، 01 (01).
- قندوز طارق ، و بلحيمر إبراهيم . (2015). أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995-2009. مجلة بحوث اقتصادية عربية (69).
- قندوز طارق .(2017). المقاربة التسويقية والصناعة التأمينية (الأسس النظرية والتجربة التطبيقية). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- لونيسى بوعلام، و سفيان فكاشة . (2019). أشكال شركات التأمين في الجزائر. مجلة الإبداع، (01)09.

ياسين خلوف ، وحسين حساني . (2017). الملاءة 2 أي أهمية لتطبيقها في الجزائر؟،مجلة
البحوث التجارية المعاصرة، 31(01).

المسؤولية الاجتماعية لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات العمومية

The Social Responsibility of Human Resource Management in Public Institutions

ليلى مطالي (Leila Metali)^{1*}

دليلة مسدوي (Dalila Mesdoui)²

¹ جامعة بومرداس (الجزائر)، l.metali@univ-boumerdes.dz

² جامعة بومرداس (الجزائر)، d.mesdoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/12 تاريخ القبول: 2021/12/21 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع المسؤولية الاجتماعية لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات العمومية من خلال التعريف بمهام وأدوار مدير الموارد البشرية تجاه العاملين باعتبارهم مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وهذا عبر مختلف مراحل مساهمهم المهني، سواء قبل التحاقهم بالمؤسسة أو خلال فترة العمل وحتى بعد انتهاء عملهم. حيث بينت الدراسة أن بيئة العمل تعتبر عاملا أساسيا لتحسين جودة حياة العمل، وهو ما يستوجب من إدارة الموارد البشرية توفير بيئة عمل مريحة وآمنة وصحية لموظفيها كتجسيد لمسئوليتها الاجتماعية تجاههم، كما أنه على مدير الموارد البشرية ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد وحمايتهم من أي شكل من أشكال التمييز في مجال العمل. الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، مدير الموارد البشرية، المؤسسات العمومية، جودة حياة العمل. تصنيف (JEL): H83، L32، M14، O15.

Abstract

The aim of this paper is to highlight the tasks and roles of human resources management towards employees as an internal field of social responsibility, through the various stages of their career, whether before and during the work period and even after the end of their career.

The study showed that the work environment is an essential factor to improve the quality of work life, which requires providing a comfortable, safe and healthy work environment for the employees as a fulfillment of HR social responsibility, further to ensuring equal opportunities for all individuals and protecting them from any form of discrimination.

Keywords: Social responsibility, Human resources manager, Public institutions, Quality of work life.

JEL classification: H83, L32, M14, O15.

مقدمة

تعرف النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات اهتماما متزايدا، حيث أصبح عليها الأخذ في الاعتبار التزاماتها الاجتماعية عند تعاملها مع بيئتها الداخلية والخارجية.

وان كانت المؤسسات العمومية تختلف عن المؤسسات الخاصة من حيث نمط التسيير وعدم وجود منافسة مع غيرها من المؤسسات العمومية، مما يؤثر على خياراتها واستراتيجياتها، إلا أنه بالنظر لأهمية الموارد البشرية في تحقيق أهداف المؤسسات على اختلاف طبيعتها، سواء كانت خاصة أو عمومية، فإنه من صالح المؤسسات العمومية تبني ممارسات اجتماعية تجاه مواردها البشرية عبر مختلف مراحل مسارها المهني، سواء قبل التحاقها بالمؤسسة أو خلال فترة العمل وحتى بعد انتهاء عملها.

إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم؛ تظهر معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هي ممارسات إدارة الموارد البشرية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة العمومية؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية، مع إبراز أبعادها ومجالات نشاطها.
- المساهمة في إثراء موضوع المسؤولية الاجتماعية لإدارة الموارد البشرية في المؤسسات العمومية؛
- توضيح أهم الأدوار والمهام المخولة لمدير الموارد البشرية في إطار ممارسته للمسؤولية الاجتماعية.
- الخروج بنتائج وتوصيات تفيد مدراء المؤسسات العمومية، وتدعوهم إلى تبني مثل هذه الممارسات المسؤولة.

أهمية الدراسة:

تأتي الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال دوره في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لإدارة الموارد البشرية وكيفية ممارستها من طرف مدير الموارد البشرية، والتأكيد على أهمية التزام هذه الإدارة تجاه الموظفين والعمال بشكل خاص.

خطة البحث:

يهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين على النحو التالي:

أولاً- الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.

ثانياً- ممارسات إدارة الموارد البشرية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية

1. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية:

من المتفق عليه أن المؤسسات الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وأن هاجسها الأول هو تحقيق أكبر عائد ممكن من الأرباح، إلا أنه في وقتنا الحاضر تغيرت نظرة تلك المؤسسات فلم تعد تعتمد على ربحيتها فحسب، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل ملائمة، ومن جملة تلك المفاهيم "المسؤولية الاجتماعية" وهو الاتجاه السائد نحو كل الأطراف التي تتعامل معهم المؤسسة بعدما كانت استعرضا لفعل الخير في السابق.

1.1. مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية:

إن الاتجاه الفلسفي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال التعبير عن السلوك والقيم الشخصية لمسيري المؤسسة والتي تتميز بمجموعة القيم القائمة على مبدأ " ما هو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع".

1.1.1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية:

رغم أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يبدو دخيلا على منظمات الأعمال، على اعتبار أن هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح وتدنية التكاليف، وهو ما قد يتعارض مع تبنيها لمفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، إلا أن تزايد الوعي لدى المستهلكين والمجتمع ومختلف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة ساهم في انتشار المفهوم وتطبيقه من طرف المؤسسات على اختلاف أنواعها، حيث

تعتبر المسؤولية الاجتماعية " استثمارا يعود على الشركات بالنفع حيث يحقق لها المزيد من الأرباح بالإضافة إلى استدامة نشاطها" (Melovic et al., 2019, p. 4).

وبالنظر لأغلب التعاريف التي تناولت مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فإنها تركز في مجملها على الاهتمام بالمجتمع، وهو ما يعبر جوهر اهتمام المؤسسات العمومية، التي لا تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وإنما إلى تحقيق أهداف اجتماعية بالدرجة الأولى.

وقد عرف Bowen (1953) في كتابه «Social Responsibilities of the businessman» المسؤوليات الاجتماعية لرجل الأعمال، المسؤولية الاجتماعية على أنها "مجموعة الالتزامات التي تنشأ عنها مجموعة من السياسات والقرارات وخطط العمل بما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه." (Carroll, 1999, p. 270)

كما عرفها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة على أنها "الالتزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلا عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة." (قرومي وفضالة، 2017، ص 42)

من التعاريف السابقة، يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية نابعة أساسا من الغرض التي أنشئت من أجله، وهو تحقيق المصلحة العامة، وإن كان تطبيقها وممارستها يستدعي الإلمام ببعض المفاهيم المرتبطة بها، وتناول كل أبعادها ومجالاتها والتي سيتم التعريف بها فيما يلي.

2.1.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية (هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية):

جاءت مساهمة Carroll بنقطة نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية (مسدوي ومطالي، 2020، ص 101)،

- البعد الاقتصادي: حيث تمارس المؤسسة أنشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، وبذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

- البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجر أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

- البعد الأخلاقي: الذي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قرارها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق المجتمع.
 - البعد الخيري: الذي يشمل التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.
- وقد جمعت كارول هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل 1. هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: مسدوي، مطالي وكنوش، 2020، ص 10.

2.1. مجالات المسؤولية الاجتماعية ونشاطاتها :

تغطي المسؤولية الاجتماعية للمنظمة أطرافاً مختلفة، نوضحهم فيما

يلي (مقدود، قهواجي ومطالي، 2020، ص 98، 99):

- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: تعمل المؤسسة على تمتين علاقاتها مع المجتمع وتعزيزها من خلال مساهمتها في تحقيق رفاهيته، مثل مساهمته في الحد من مشكلة البطالة، تدعيم الإنفاق على الهيئات الصحية، المساهمة في المجالات الثقافية، المساعدة في حالة الكوارث الطبيعية وغيرها.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن: تتمثل في تحسين جوانب جودة المنتج، وهذا من خلال تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، وتقديم منتجات صديقة وآمنة.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين: تلتزم المؤسسة بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة عاملها ورضاهم الوظيفي وتوفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين: يتوقع الموردون أن تحترم المنظمات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، كتقديم أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، والصدق في التعامل.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين: تكمن مسؤولية المؤسسة اتجاه المساهمين في ضمان تحقيق أقصى ربح ممكن وحماية أصول المؤسسة، الحق في حصولهم على المعلومات وإشراكهم في القرارات.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة: تكمن في حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، ومنع وتقليل التلوث البيئي والتصميم الأخضر للمنتجات، والمساهمة في تمويل المشاريع البيئية مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات.
- المسؤولية الاجتماعية تجاه الحكومة: تكمن في الالتزام بالتشريعات والقوانين؛ تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم بصدق، تعزيز سمعة الدولة والحكومة في التعامل

الخارجي؛ احترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف؛ احترام الحقوق المدنية للجميع دون تمييز؛ تعزيز جهود الدولة الصحية وخصوصا فيما يتعلق بالأمراض المتوطنة.

2. ممارسات إدارة الموارد البشرية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية:

إن اشتداد المنافسة من جهة، وتزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى يفرض على إدارة الموارد البشرية تبني الممارسات التي تجسد التزاماتها الأخلاقية والاجتماعية اتجاه مختلف الأطراف المتعاملة معها؛ لا سيما مواردها البشرية، باعتبارها أهم موارد المؤسسة حيث تمثل ميزة تنافسية يصعب تقليدها، كما أنها تمثل مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية تلتزم المؤسسة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين وتوفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء.

ويمكن لمدير الموارد البشرية أن يجسد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة عبر مختلف مراحل تواجد الأفراد فيها، بدء من التحاقهم بالمؤسسة إلى غاية نهاية عملهم فيها.

1.2.1. الممارسات الاجتماعية قبل البدء بالعمل (عند التعيين):

قبل البدء بالعمل (عند التعيين) بصفة عامة وقبل القيام بعملية التوظيف فإن من مهام وظيفة إدارة الموارد البشرية دراسة طبيعة هذه الوظيفة ومتطلباتها من حيث المؤهلات والخبرة والمهارات الخاصة، وتسعى إلى إيجاد الشخص المناسب للمكان المناسب وهي تعتمد على وسائل عديدة كالإعلان، المقابلات والاختيار... الخ، وتعتبر هذه الوسائل الوجه الذي ستظهر به المؤسسة ولذلك عرفت البيئة ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، فإن المؤسسة تسعى إلى تجسيد هذا الدور اتجاه المرشحين واعتماد الشفافية والنزاهة في مختلف أنشطتها. وتعتبر إجراءات التعيين والاختيار من العناصر المهمة في عمليات إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، فبعد الانتهاء من عملية تحديد الوظائف التي يجب شغلها وتحديد الأفراد المطلوبين للقيام لذلك، فإن الخطوة التالية الواجب القيام بها هي ضمان أن المؤسسة تتوفر على الأنظمة التي من خلالها تستطيع تحقيق التزاماتها الاجتماعية والأخلاقية اتجاه المترشحين.

1.2.1.1. استقطاب الموارد البشرية:

يعني استقطاب الموارد البشرية " اكتشاف وتحديد وجذب المرشحين من الأفراد المهتمين والقادرين على استلام الوظائف الشاغرة أو المتوقعة" (نوي وكورتل، 2011، ص 173).

بالنظر لكون عملية الاستقطاب تشتمل على مجموعة من الآليات والإجراءات، فإنه يمكن للمنظمة أن تمارس دورها الاجتماعي وتجسد سلوكيات أخلاقية وهي تجري عملية استقطاب مواردها البشرية كما يلي (بخوش ونصيب، 2020، ص 129):

- أن تتقيد المنظمات من خلال عملية استقطاب الموارد البشرية بالصدق والإعلان عن الوظائف الشاغرة في المؤسسة وفق ما أفرزته العملية التخطيطية للتشغيل، حيث تسعى جاهدة أن تصل هذه الإعلانات إلى كافة الشرائح الموجهة لها دون تمييز؛
- عدم سحب العاملين والموظفين من المنافسين الآخرين بطرق غير مشروعة وأساليب غير قانونية وأخلاقية (التحايل)، حيث أن مثل هذا الإجراء يخرق قواعد المنافسة في سوق العمل؛
- نزاهة التعامل مع مكاتب ووكالات التوظيف وأن يكون هذا التعامل مبنيا على الوضوح والثقة حيث ينعكس إيجابا على هذه المكاتب كمنافذ اجتماعية لحل مشكلة البطالة في المجتمع؛
- أن تكون عملية الاستقطاب مستندة إلى تحديد دقيق وموضوعي للاحتياجات من مختلف التخصصات لشغل وظائف حقيقية وفي ضوء عمليات تخطيط منهجية وعلمية للموارد البشرية للمنظمة، وبهذا يبعد المؤسسة أن تقع في إشكالية التوظيف غير النزيه (الوجاهي) والسياسي أو الوساطات أو المحسوبية وغيرها، وبالتالي فإن هذا يوفر فرصا متكافئة وعدالة اجتماعية لجميع أفراد المجتمع وهو أمر يمثل التزاما بتعيين الأفضل والأكثر كفاءة وتجسيدها لمقولة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهو ما يعد اسهاما اجتماعيا وأخلاقيا مهما؛
- الموازنة الصحيحة والعادلة التي تخدم مصالح المؤسسة والعاملين والأطراف الأخرى في عمليات الاستقطاب من داخل المؤسسة أو من خارجها، حيث أن هذا الأمر يعطي فرصا متكافئة للعاملين لشغل مناصب أعلى في المؤسسة وفق جدارتهم وكفاءتهم من جهة، ومن جهة أخرى لا يحرم المؤسسة من الاستفادة من القدرات وخبرات الأفراد من خارجها؛
- وبعد أن أصبحت عملية الاستقطاب تجري وفق أساليب الاتصال الإلكترونية فإن مسؤولية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة تتجسد في الاطلاع على جميع الطلبات للحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص للجميع والحفاظ على سرية البيانات والمعلومات

الشخصية للمتقدمين للوظيفة والالتزام بالرد على الطلبات وفق الاعتبارات القانونية والأخلاقية.

إذن فعلى المؤسسة العمومية الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية في كل مراحل عملية الاستقطاب، بدءا بالسهر على تنظيم عملية صحيحة ونزيهة وعادلة في البحث عن اليد العاملة من خلال الإعلان الجيد والواضح مع ضمان وصوله لكافة الشرائح المعنية وأن يكون ذلك بصفة موضوعية بعيدا عن المحسوبية أو التمييز الجنسي والعنصرية، كما عليها احترام قواعد المنافسة بين كل المؤسسات في جلب اليد العاملة وفق تخطيط منهجي سليم يحدد احتياجاتها لها، ومن جهة أخرى عليها أن تلتزم بالأمانة في التعامل مع ملفات المترشحين وأن يتم الاطلاع عليها جميعا، وأن تقوم بالرد عليهم في الأجل المحددة، وعموما على المؤسسات أن تلتزم بكل القواعد الأخلاقية في عملية الجذب حتى تكوف عملية ناجحة وأن تنوع في مصادر بحثها عن المترشحين لكي تتمكن من الحصول على الموارد البشرية الكفؤة (بخوش ونصيب، 2020، ص 129).

2.2.1.2 الاختيار والتوظيف:

تعتبر عملية التوظيف والاختيار "الوجه الذي يعكس صورة المؤسسة الايجابية للعاملين داخلها وللصفات الأخرى في المجتمع ويجب أن تتسم إجراءاتها بالمسؤولية والمصادقية والعدالة والنزاهة، وفي ما يلي بعض أوجه تعزيز المسؤولية الاجتماعية (ضيافي، 2010، صص 65، 66):

- مصادقية مسابقات التوظيف؛
- الابتعاد عن التحيز والتمييز بكافة أشكاله واعتماد طرق واضحة وشفافة وعادلة؛
- توفير جو ملائم للمقابلة من ناحية احترام الموعد وتوقيت المقابلة وحسن الاستقبال؛
- موضوعية لجنة الاختيار وتكاملها من الناحية الفنية والتخصصات؛
- عدم الاستهانة بقدرات وشخصيات المرشحين؛
- العناية بالاختبارات الشخصية وإضفاء صفة الصدق عليها؛
- التوظيف على أساس نتائج الاختبارات والمقابلات والتقييم النهائي من قبل اللجان المختصة؛
- الابتعاد عن التوظيف على أساس الوساطة أو المحسوبية.

وبعد الانتهاء من عملية الاختيار وإيجاد الشخص المناسب للوظيفة، تقوم المؤسسة بإصدار عقد العمل للموظف حيث يوضح الشروط والظروف الرئيسية للعمل وهو ما يمكن أن يقبله الفرد أو يتفاوض بشأنه، ويجب أن يحوي العقد شروطا ترضي كلا الطرفين (المؤسسة والعامل) وأن يتسم بالشفافية ويكون في حدود الأخلاق المهنية ويراعي مقتضيات الآداب واللباقة.(ضيافي، 2010، ص، 66).

2.2. ممارسات المسؤولية الاجتماعية أثناء العمل بالمؤسسة:

هنالك العديد من المجالات التي يستطيع فيها مدير الموارد البشرية تنفيذ مهامه مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية مع عماله، ومن بين تلك المجالات نجد:

1.2.2. الاهتمام بجودة حياة العمل في المؤسسة:

مما لا شك فيه أن لبيئة العمل دورا هاما في تحقيق رضا العاملين وزيادة أداؤهم، كما أنها تعتبر عاملا أساسيا لتحسين جودة حياة العمل. وفي ظل المسؤولية الاجتماعية يتعين على إدارة الموارد البشرية توفير بيئة عمل مريحة وآمنة وصحية لموظفيها، وخلق بيئة ديمقراطية تسمح بالمشاركة، وتطبيق نظام حماية العمال والاهتمام بالصحة البدنية والنفسية للموظفين (Lu, Zhu, & Tsai, 2019, p. 4).

ويشير مفهوم جودة حياة العمل إلى توفير المؤسسة لعوامل وأبعاد حياة وظيفية أفضل للعاملين فيها، وهو ما يتطلب انتهاج سياسات تمكن من توفير حياة وظيفية تشبع حاجاتهم وتحقق أداء أفضل للمؤسسة.

وكتجسيد للدور الاجتماعي والذي تتبناه معظم المؤسسات وبتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق جودة حياة العمل يجدر الإشارة إلى الأبعاد والعناصر التالية(ضيافي، 2010، صص66، 68):

- توفير الظروف البيئية والمعنوية المدعمة لأداء العاملين؛
- المشاركة الفعلية للعمال بمعناها الواسع؛
- إثراء الوظائف وإشباع طموحات العاملين؛
- توفير متطلبات الاستقرار الوظيفي؛
- تعزيز الانسجام بين حياة الفرد المهنية وحياته الشخصية؛
- عدالة نظم الأجور والمكافآت؛

- توفير فرص التكوين والتطوير؛
- العدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة العاملين وخصوصياتهم؛
- توفير فرق عمل متكاملة؛
- الاعتراف بالنقابات العمالية كممثل للعمال؛
- الاهتمام بالبحث عن الأساليب المناسبة لإدارة النزاعات داخل المؤسسة.
- العمل على تحقيق التوازن بين العمل وحيياة العاملين من خلال التزامها بتطبيق ساعات العمل المحددة على المستوى الوطني، والعمل الإضافي المعتدل، والموازنة بين الراحة والعطلة.(Lu, Zhu, & Tsai, 2019, p. 4).

2.2.2.2. الترقية:

يجب أن تتوفر سياسات عادلة وواضحة تمكن إدارة الموارد البشرية من القيام بهذه المهمة بشكل سليم ومحفز للموظفين. ومن مسؤولية إدارة الموارد البشرية في هذا المجال أن تعمل على ترقية من يستحق من الأفراد على أسس علمية وموضوعية وأن تقدم المنافع والتعويضات المرتبطة بها(بخوش ونصيب، 2020، ص131).

3.2.2. الأجر والمكافآت:

- تتجسد الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال نظام الأجر والمكافآت كالآتي(برقي وعميرات، 2015، ص 201):
- أن تتسم الأجر والمكافآت بالعدالة والموضوعية، وأن تكون قادرة على تحفيز العاملين وزيادة انجذابهم للعمل والابداع فيه؛
 - عدم التمييز والشفافية في تناول هياكل الأجر ونظم الحوافز والمكافآت.

4.2.2. التدريب:

التدريب هو نشاط مستمر لتزويد الفرد بالخبرات والمهارات والاتجاهات التي تجعله صالحا لمزاولة عمل ما.(عبد الرحيم، 2011، ص 171).

ويعكس التدريب مسؤولية الشركات عن تعزيز المهارات المهنية للموظفين وإتاحة فرص التقدم الوظيفي من خلال تطوير البرامج التدريبية وإرساء مسارات ترقية واضحة (Lu,Zhu & Tsai, 2019, p. 4).

يتمثل السبب الرئيسي للقيام بعملية التكوين بالنسبة للمؤسسة في ضمان أن تحقق أفضل العوائد الممكنة من استثمارها في أكثر الموارد المهمة المتمثلة في موظفي المؤسسة، ومن أجل هذا يفترض على هذه الأخيرة أن تنظر إلى أنشطة التكوين كونها استثمارا وليس تكلفة يجب العمل على تخفيضها، ولعل من أهم ما يجب على المؤسسة مراعاته من خلال ممارستها لجوانبها الاجتماعية ما يلي:

- إدراج كل الموظفين ضمن برنامج التكوين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين؛
- استغلال برامج التكوين لتطوير العمال وتحسين مستواهم الوظيفي (اتفاقية تنمية الموارد البشرية الصادرة سنة 1975)؛
- تعزيز ثقافة المؤسسة.

5.2.2. مشاركة العمال :

مشاركة العمال أو ما يعرف بالتمكين يتمثل في إيجاد الظروف التي تشجع العاملين والفرق في مختلف المستويات التنظيمية على تحمل المخاطرة التي تصاحب اتخاذ القرارات الإبداعية وغير الروتينية، ويحدث التمكين عندما يتشارك القائد التأثير والسيطرة مع اتباعه، من خلال إشراك أعضاء الفريق في تحديد الكيفية التي تنجز بها الأهداف التنظيمية، الأمر الذي يعطيهم الاحساس بالالتزام والاستقلالية، لذا على الإدارة ان تبتئ الظروف التي تسمح للعاملين بممارسة كفاءاتهم وقدراتهم في الرقابة على أعمالهم. والطرف الأخر في عملية التمكين هو الفرد العامل نفسه، فإذا لم يكن على استعداد لأن يكون عاملا متمكنا فان جهود الإدارة سوف تفسل، وذلك لأن الاستقلالية هي حالة ذهنية وسياق إدراكي لا يمكن تطويره بمجرد فرضه على الانسان من الخارج (بوحرودة، 2014، ص162).

نستنتج من ذلك أن أساس عملية التمكين هو المشاركة الكاملة للمؤوسين فيما يتعلق بتسيير شؤون العمل، والذي ينتج عنه حب وولاء العاملين للمؤسسة، وجاهزيتهم بشكل طوعي في تنفيذ المهام الخاصة بهم.

فمشاركة العمال تكون بالسماح للعمال بالمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة عليهم حيث أنه من خلال هذه العملية يتولد إحساس بالأمانة والثقة المتبادلة، فالعمال المشاركون أكثر قدرة على توليد الأفكار وزيادة الإبداع وبالتالي تحقيق نوعية حياة عمل أفضل تقود إلى إنتاج مستويات أعلى من الالتزام بالأهداف التنظيمية والإنتاجية العالية. لذلك على المؤسسة وكتجسيد لمسؤوليتها الاجتماعية عليها ب:

- المتابعة المستمرة لأفكار العمال الجديدة وتطبيقها في حدود الأخلاق؛
- خلق بيئة عمل تحترم فيها كل فكرة مطروحة؛
- الثقة في العامل وإمكاناته لأداء العمل المكلف به وتشجيعه على المشاركة.

6.2.2. تقييم أداء العاملين:

يعرف تقييم الأداء على أنه "عملية قياس موضوعية لكفاءة العاملين ومدى مساهمتهم في إنجاز الأعمال المناطة بهم، والحكم على سلوكهم وتصرفاتهم في العمل في فترة زمنية معينة ووفق معايير أداء محددة." (عليان، 2007، ص 160).

في إطار تجسيد المسؤولية الاجتماعية من خلال آليات عملية تقييم الأداء نذكر بعض أوجه الالتزام (برقي وعميرات، 2015، ص 202):

- الموضوعية والنزاهة عند تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة؛
- لا يجب أن تكون الرقابة على الأداء رقابة لصيقة ومباشرة؛
- تناط عملية التقييم لأشخاص ذوي خبرة وإدراك واستقرار عاطفي.

7.2.2. الصحة والسلامة المهنية في العمل:

في ظل التعامل الحديث مع القوى البشرية باعتبارها رأس مال استراتيجي، ومن أهم الموجودات الانتاجية، فإن الحفاظ عليها وتوفير متطلبات الأمن المهني والصحي لها يعتبر من أبرز الأهداف التي تسعى مؤسسات الأعمال اليوم لتحقيقها، وخاصة لأن ذلك يؤثر بشكل مباشر على أداء مواردها البشرية، حيث يقوم مفهوم السلامة والصحة المهنية على أنه " حماية الانسان من المخاطر التي قد تسبب في إصابته بأذى أو مرضه أو وفاته." (بوحرودة وبن سديرة، 2020، ص 135).

من خلال المفهوم السابق نستنتج أن سعي مدير الموارد البشرية في حماية عماله من أي إصابة مهما كان نوعها هو في إطار ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

وتتضمن إدارة الصحة والسلامة المهنية جملة من الأفكار أهمها (بوحرودة وبن سديرة، 2020، ص 136):

- مجال يهدف إلى حماية المورد البشري بالدرجة الأولى، إلا أن مهمته تتعدى ذلك إلى حماية بقية عناصر الانتاج من مختلف الأضرار.

- مجال يعمل على البحث عن الأسباب الحقيقية لحوادث العمل، والأمراض المهنية من مصادرها الانسانية والمادية، والعمل على معالجتها ومنع تكرارها.
- فرع جديد يعني بالعلاقة بين المكونات التالية: الانسان والمادة وبيئة العمل ويهتم بتنسيق هذه العلاقة لخدمة الأفراد العاملين والمؤسسة والمجتمع ككل.

8.2.2. إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة:

على المنظمات توفير حماية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة من أتمييز، وكتجسيد للمسؤولية الاجتماعية نحو هذه الفئة بحيث يكون على المؤسسة مراعاة ما يلي(ضيافي، 2010، ص 72):

- ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد وحمائهم من أي شكل من أشكال التمييز في مجال العمل؛
- توفير التكوين والتطوير بما يؤدي إلى تأهيل هؤلاء الأفراد للعمل؛
- توفير التجهيزات والأدوات الخاصة بهم تساعد على مواصلة حياتهم اليومية؛
- دعم الجمعيات التي تساعد على إدماجهم في المجتمع .

3.2. ممارسات المسؤولية الاجتماعية بعد إنهاء العمل:

توجد عدة طرق يمكن من خلالها إنهاء العمل كانهاء مدة العقد أو التقاعد أو الاستقالة وغيرها، إلا أنه على المؤسسة الوفاء بالتزاماتها ومسؤوليتها تجاه موظفيها مهما اختلفت طرق الاستغناء عن العمال، وهو ما يمكن تجسيده من خلال(ضيافي، 2010، ص 73):

- منح العمال مكافأة مقابل خدماتهم المقدمة أثناء عملهم بالمؤسسة؛
- منحهم فرصا للعودة والتوظيف من جديد؛
- منحهم مستحقات في حالة الاستغناء عن خدماتهم؛
- استمرار الخدمات الطبية والتأمينات؛
- منحهم تسهيلات أو توصيات للتوظيف في مؤسسات أخرى؛
- تقديم المساعدة في إيجاد وظائف جديدة؛

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا البحث التعريف بممارسات مدير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية باعتباره مسيرا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في النقاط التالية:

النتائج:

- المسؤولية الاجتماعية تعتبر التزاما أخلاقيا بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، وتعتبر الموارد البشرية مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية تلتزم المؤسسة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين وتوفير مناخ مناسب يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء.
- إن تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات العمومية يفرض على إدارة الموارد البشرية تبني الممارسات التي تجسد التزاماتها الأخلاقية والاجتماعية اتجاه مختلف الأطراف المتعاملة معها؛ لا سيما مواردها البشرية باعتبارها أهم موارد المؤسسة حيث تمثل ميزة تنافسية يصعب تقليدها.
- يمكن لمدير الموارد البشرية أن يجسد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة العمومية عبر مختلف مراحل تواجد الأفراد فيها، بدء من التحاقهم بالمؤسسة إلى غاية نهاية عملهم فيها.
- تعتبر بيئة العمل عاملا أساسيا لتحسين جودة حياة العمل، وهو ما يستوجب من إدارة الموارد البشرية توفير بيئة عمل مريحة وآمنة وصحية لموظفيها كتجسيد لمسؤوليتها الاجتماعية تجاههم.
- على مدير الموارد البشرية ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأفراد وحمايتهم من أي شكل من أشكال التمييز في مجال العمل؛
- الالتزامات الاجتماعية للمؤسسة لا تنتهي بانتهاء علاقة العمل مع مواردها البشرية، وإنما على المؤسسة الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها ومسؤوليتها تجاه موظفيها كمنحهم مكافأة مقابل خدماتهم المقدمة أثناء عملهم بالمؤسسة؛ أو تقديم توصيات للتوظيف في مؤسسات أخرى.

التوصيات:

بناء على ما تقدم يمكن تقديم التوصيات التالية:

- غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مدراء المؤسسات العمومية وجعلها من الممارسات اليومية لإدارة الموارد البشرية.
- يتعين على مدراء المؤسسات العمومية تضمين المسؤولية الاجتماعية في استراتيجية المؤسسة واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للمؤسسة، والحرص على أدائها بالشكل المطلوب وخاصة تجاه مواردهم البشرية.

- بخوش، وليد ونصيب، أسماء (2020). المسؤولية الاجتماعية لإدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 02.
- بوحرودة، فتيحة (2014). ادارة الجودة في منظمات الأعمال: النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- بوحرودة، فتيحة وبنسديرة، عمر محمد (2020). الاتجاهات الحديثة لإدارة الجودة في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- ضيافي، نوال (2010). المسؤولية الاجتماعية والموارد البشرية، مذكرة ماجستير تخصص: تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- عبد الرحيم، زاهر (2011). مفاهيم جديدة في إدارة الموارد البشرية، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان.
- عليان، ربي مصطفى (2007). أسس الإدارة المعاصرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- يرقى، حسين و عميرات، إيمان (2015). المسؤولية الاجتماعية وإدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 1(3).
- قرومي، حميد وفضالة، خالد (2017). دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد 22.
- مسدوي، دليلة و مطالي، ليلي (2020). التأصيل النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لمنظمات الأعمال، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 12 (13).
- مسدوي، دليلة، مطالي، ليلسو كنوش، محمد (2020). المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى شركات القطاع كألوية لتحقيق التنمية المستدامة، في: «المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص وإشكالية التنمية المحلية المستدامة في الجزائر- الواقع والآفاق»، غليزان: المركز الجامعي أحمد زبانة.

- مقدود، وهيبة، قهواجي، أمينة ومطالي، ليلي (2020). عرض تجارب شركات الاتصال الوطنية في ترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (1)5.
- نوي، منير وكورتل، فريد (2011). إدارة الموارد البشرية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
- Carroll, A. B. (1999), Corporate Social Responsibility, Business&Society, 38(3), pp. 268-295.
- Lu Xuemei, Zhu Wenzhong, & Tsai Fu-Sheng (2019), Social Responsibility toward the Employees and Career Development Sustainability during Manufacturing Transformation in China, Sustainability, 11, 4778.
- MelovicBoban et al. (2019), Attitudes and Perceptions of Employees toward Corporate Social Responsibility in Western Balkan Countries: Importance and Relevance for Sustainable Development, Sustainability, 11, 6763.



L'externalisation des fonctions de la défense américaine à des entreprises privées

The Outsourcing of the US defense functions to private companies

Himrane Mohammed¹, Rimouche Kaoutar^{2*}, Zine Radhia³

^{1,2,3}laboratoire de recherche en finances publiques et marchés financiers, université de Jijel.

m_himrane@univ-jijel.dz, kaoutarrimouche97@gmail.com, radhia_zine@yahoo.fr

Reçu:12/10/2021

Accepté:05/12/2021

Publié:31/12/2021

Résumé

Les épargnent des coûts sont la principale justification de l'externalisation. La transformation de la grande stratégie américaine et le lobbying répété du secteur privé entraîna l'émergence de pratiques d'externalisation (outsourcing). Des sources gouvernementales aux USA avaient suggéré que l'externalisation en temps de guerre augmente l'efficacité militaire.

L'objet de notre étude est de mettre en évidence une question très controversée de l'armée la plus forte du monde qui sollicita des entreprises privées pour le soutenir dans son sale boulot, l'invasion d'un pays très cher à nous, qui est l'Iraq. Nous avons relaté en détaille les raisons de l'externalisation, les missions confiées à ces entreprises et des statistiques sur cette externalisation.

Mots clé:Défense ; Externalisation; USA ; Entreprise privée ; Contrat.

JEL classification:L33, M55

Abstract

Cost savings are the main rationale for the outsourcing. The transformation of the American grand strategy and the repeated lobbying of the private sector have led to the emergence of outsourcing practices. Government sources in the US had suggested that wartime outsourcing increases military efficiency. The object of our study is to highlight a very controversial issue of the strongest army in the world which solicited private companies to support it in its dirty work, the invasion of a country very dear to us, which is Iraq. We have detailed the reasons for the outsourcing, the missions entrusted to these companies and the statistics of this outsourcing.

Keywords:Defense; Outsourcing; USA; Private company; Contract.

JEL classification:L33, M55

*Rimouche Kaoutar: kaoutarrimouche97@gmail.com

Introduction

Le concept d'externalisation est venu de la terminologie américaine « outsourcing », qui signifie obtenir des ressources de l'extérieur. Le terme a ensuite été utilisé dans la terminologie économique pour indiquer l'utilisation de sources externes en vue de développer l'entreprise, qui utilisait généralement ses ressources internes.

La mondialisation et la compétitivité obligent les entreprises à trouver de meilleurs moyens pour développer et utiliser les technologies de l'information et obtenir des avantages et performances accrues. Le développement des systèmes d'information est devenu de plus en plus cher, nécessitant des compétences en ressources humaines et compétences en croissance, hautement qualifiées et professionnelles. Pour faire face à la concurrence, les entreprises doivent être efficaces afin de fournir des produits à temps avec un budget assez petit. De plus, les exigences et les préférences sont en constante évolution. Face à ces défis, les entreprises ont essayé de transférer la responsabilité d'avoir des spécialistes, des installations et du matériel aux tiers, localisées principalement dans les pays en développement où un grand potentiel pour les opportunités humaines et multiples, qui favorise les projets de développement en peu de temps et à moindre coût

Selon Sami Makki, (2007), La *Quadrennial Defense Review* de 2001, livre blanc de la défense américaine, distinguait « trois grandes fonctions qui donneraient lieu à trois catégories de partenariat en fonction de l'existence d'un lien organique avec les capacités de combat :

- Les fonctions directement liées au combat mieux conduites par le gouvernement fédéral.

Dans ce cadre, le département de la défense investira dans les processus et la technologie pour des performances accrues ;

- Les fonctions indirectement liées aux capacités de combat qui peuvent être partagées

entre les secteurs public et privé. Dans ce domaine, le département tentera de définir des modèles de partenariats public-privé pour de meilleures performances ;

- Les fonctions n'ayant aucun lien avec les missions de combat qui sont mieux remplies par

le secteur privé. Dans ce cadre, le département cherchera à privatiser ou à externaliser des fonctions entières ou à définir de nouveaux mécanismes pour des partenariats avec les firmes privées ou d'autres agences publiques » (DoD, 2001).

L'objectif de notre communication est de lever le voile sur une réalité très critique et amère qui a été subie par l'invasion de l'Iraq par l'armée américaine en sollicitant des opérations d'externalisation afin de concentrer sur les actions militaires en vue de massacrer ravager, massacrer et de détruire d'une façon des-humainement plus efficace.

A cet effet, notre problématique : **Comment l'armée américaine a-t-elle opté pour l'externalisation de ses fonctions auprès des entreprises privées pour l'invasion de l'Iraq ?**

Pour répondre à cette question, nous avons divisé notre travail comme suit :

- Présentation de la sous-traitance,
- L'externalisation militaire des fonctions de l'armée américaine en Irak,
- Missions militaires privatisées.

1. Présentation de la sous-traitance

Les entreprises doivent sous-traiter, car il y en a d'autres qui peuvent le faire à moindre coût, plus rapidement et mieux (Power et al, 2006). Ashley a donné la définition de l'externalisation comme «la répartition des risques et la responsabilité de l'exécution d'une fonction ou d'un service à une autre entité » (Ashley, 2008). En bref, l'externalisation peut être définie comme le processus de délégation d'opérations ou d'emplois au tiers, qui peut le faire mieux, moins cher et plus rapidement.

Bien que l'externalisation soit d'usage maintenant depuis quelques décennies, ce phénomène n'a été introduit dans le domaine de la gestion stratégique que dans les années 1980, et cela est dû au professeur Michael E. Porter et au professeur Charles Handy, à la fois en remettant en question la manière dont une entreprise doit établir des stratégies et à quel point il est important pour elle de se concentrer sur les compétences qu'elle possède et d'externaliser le reste.

L'externalisation consiste en différentes activités et chaque phénomène peut être décrit par plusieurs cadres qui sont intégrés dans diverses approches

théoriques. La plupart des études sur l'externalisation ont été affectées par trois approches : l'approche basée sur les ressources, l'approche des compétences de base et la théorie des coûts de transaction (Gulzhanat, 2012).

Les avantages les plus importants de l'externalisation sont l'accent mis sur les activités de base, les économies de coûts, l'accès à l'expérience, l'amélioration des performances et la flexibilité. De nombreux chercheurs s'accordent sur le fait qu'en confiant des activités non essentielles à un tiers de confiance, une entreprise peut se concentrer sur des activités de valeur centrale et d'accroître son positionnement concurrentiel (Johansson, Reischl, 2009). Deuxièmement, l'externalisation en général est dirigée vers l'un des principaux objectifs que sont les économies de coûts (Henry, 2008).

2. L'externalisation militaire des fonctions de l'armée américaine en Irak

2.1. La mise en place d'une nouvelle architecture publique

Au début des années 2000, les USA a connu une refonte de sa méthode de gestion de son armée en recourant aux services externes, en l'occurrence l'émergence des opérations d'externalisation. Dans le domaine de la défense américaine, désormais le changement réside dans le partage des responsabilités entre institutions publiques et secteur industriel. Il s'est accentué par l'arrivée de nouveaux acteurs pour la nouvelle mission.

La révision du rôle de l'État et le déclenchement d'une guerre globale contre « le terrorisme » — renforcés par les évolutions dans le secteur des technologies de l'information et de la communication (TIC) conduisent à une situation totalement inédite quant aux partages possibles d'une activité régalienne entre des institutions publiques et des firmes privées.

Le secrétaire à la Défense, Donald H. Rumsfeld, est un fervent partisan de l'externalisation des tâches à des entreprises privées. Selon lui, les soldats américains pourraient se concentrer mieux sur les combats militaires.

Le processus de sous-traiter avec des entreprises privées des tâches qui étaient auparavant effectuées par des membres de l'armée en uniforme vont des tâches banales comme la cuisine et le nettoyage à des tâches spécialisées comme la maintenance et la réparation de systèmes d'armes sophistiqués, la traduction et la transcription et l'interrogatoire des prisonniers irakiens (Halpin, 2011). La Maison-Blanche s'apprêtait bel et bien à investir des sommes colossales pour stimuler l'économie. Le New Deal de Bush ne viserait que

l'Amérique corporatiste : chaque année, des centaines de milliards de dollars de fonds publics seraient directement versés à des intérêts privés. Pour ce faire, on aurait recours à l'octroi de contrats — souvent secrets, accordés sans appels d'offres et exécutés presque sans surveillance — à un réseau tentaculaire d'industries dans les domaines suivants : technologie, médias, communications, incarcération, génie, éducation, santé.

Bien que ce programme radical ne fût pas au cœur de la campagne de Bush en 2000, on eut déjà quelques indices du sort qui attendait les Américains : « Il y a des centaines de milliers de fonctionnaires fédéraux qui effectuent des tâches dont pourraient se charger des entreprises du secteur privé, déclara Bush pendant sa campagne électorale. J'ai l'intention de soumettre le plus de fonctions possible à des procédures d'appels d'offres. S'il est davantage en mesure de faire le travail, le secteur privé devrait obtenir le contrat. »

La volonté du futur président de vendre son État aux enchères, l'externalisation des fonctions de l'armée par Cheney et le brevetage par Rumsfeld de médicaments capables de prévenir des épidémies préfiguraient en quelque sorte le genre d'État que les trois hommes construiraient ensemble — c'était la vision d'un gouvernement parfaitement « coquille vide ». La tâche ne consistait en rien de moins qu'à créer et à diriger un État sécuritaire privatisé, à l'intérieur du pays comme à l'étranger.

2.2. L'impact de l'externalisation militaire

Selon *The New York Times* (2004), les États-Unis ne seraient pas en mesure de poursuivre leurs opérations militaires en Irak ou ailleurs dans le monde sans le recours à des entrepreneurs privés, a déclaré Michael P. Peters, officier de carrière de l'armée et vice-président exécutif du Council on Foreign Relations. "C'est une nécessité virtuelle d'externaliser, compte tenu de l'état et de la taille des militaires", dit-il. Le processus, cependant, est « à la fois un catalyseur et un complicateur », explique Peter W. Singer, chargé de la sécurité nationale à la Brookings Institution et auteur de « *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry* ». Des milliers d'entrepreneurs privés en Irak opèrent en dehors de la chaîne de commandement militaire, dit Singer, rendant les efforts de les superviser - ou, si nécessaire, punir leur comportement beaucoup plus difficile.

Concernant le nombre des entrepreneurs activant sur le sol iraquien, personne ne le savait exactement. Le Pentagone ne publie pas de chiffres

détaillés et, dans certains cas, les entrepreneurs privés ne sont pas tenus de révéler le nombre d'employés qu'ils ont dans le pays. Singer estime qu'il y a environ 15 000 à 20 000 entrepreneurs privés travaillant pour l'armée en Irak. La plupart d'entre eux, disent les experts, sont des cuisiniers, des chauffeurs de camion et des techniciens ; cependant, certains surtout ont retenu plus l'attention – les fournisseurs de services de sécurité aux militaires, font office de traducteurs et, dans certains cas, interrogent des prisonniers iraquiens. A cet effet, trois entrepreneurs sont soupçonnés d'avoir participé au scandale d'abus sur les prisons d'Abou Ghraib.

Pendant que ces sociétés étrangères déferlaient sur le pays, les 200 sociétés d'État irakiennes étaient au point mort, paralysées par des pannes de courant chroniques. Or l'Irak avait autrefois l'une des économies industrielles les plus développées de la région ; à présent, ses plus grandes entreprises n'arrivaient même pas à décrocher des contrats de *sous-sous-sous-traitance* pour participer à la reconstruction de leur propre pays.

L'armée américaine a publié une liste d'une soixantaine de sociétés employant des entrepreneurs civils pour aider les opérations militaires américaines en Irak. Ceux-ci inclus:

Blackwater Security Consulting,

Une division de Blackwater USA. Cette société basée en Caroline du Nord a été fondée en 1996 pour fournir des formations sur les armes à feu et la sécurité aux policiers et aux militaires. Les quatre hommes tués et mutilés à Falluja le 31 mars travaillaient pour Blackwater.

CACI International ,

La CACI a été fondée en 1962 et compte quelque 9 400 employés dans le monde. Une société basée à Arlington en Virginie, qui met en place et entretient des systèmes informatiques à des fins de défense et de renseignement. Il recueille et analyse également des données. Elle emploie des interrogateurs ; les interrogatoires représentent moins de 1% de son chiffre d'affaires total.

DynCorp,

Acquise en mars 2003 par Computer Sciences Corporation (CSC). DynCorp était une entreprise basée à Reston, en Virginie, qui, pendant plus de 50 ans, a fourni la maintenance et le soutien technique aux militaires américains sur le terrain. Elle comptait près de 200 employés en Bosnie depuis

plus de six ans, par exemple pour entretenir et réparer des avions américains et former la police, la société a travaillé pour plus de 37 agences fédérales, y compris un contrat du Département d'État de 1997 d'une valeur de 600 millions de dollars pour l'Amérique latine, qui comprenait la maintenance des avions, la reconnaissance et l'éradication des drogues en Colombie.

Kellogg, Brown and Root (KBR)

Une division de Halliburton. Halliburton, fondée en 1919, fournit des produits et services aux industries pétrolières et gazières. KBR compte quelque 24 000 sous-traitants en Irak travaillant sur une gamme de projets civils et militaires, de la réparation de puits de pétrole à la manutention du courrier, à la construction de bases militaires et à l'accès à Internet. La société exploite près de 60 salles à manger pour l'armée américaine en Irak et au Koweït et affirme avoir servi plus de 50 millions de repas aux soldats au cours de la dernière année.

Titan Corporation

Une société basée à San Diego fondée en 1981 qui fournit des équipements et des services technologiques - y compris des systèmes informatiques, le suivi des satellites et des tests de logiciels pour l'armée, la NASA, la Federal Aviation Authority et d'autres agences du gouvernement américain. L'entreprise fournit également des traducteurs aux militaires en Irak, en Afghanistan et ailleurs. Titan est l'un des plus grands fournisseurs de traducteurs en Irak. Ces services sont inclus dans un contrat de cinq ans pour offrir une gamme de soutien aux militaires du monde entier.

2.3. Les types de tâches effectués par les sous-traitants

S'agissant de tous les aspects de la participation des forces étrangères en Irak, la devise de Bush était la suivante : si une tâche peut être accomplie par le secteur privé, il faut la lui confier.

Les entrepreneurs militaires civils en Irak fournissent une gamme de services à l'armée américaine, notamment (The New York Times, 2004) :

- Garder les officiels, les installations militaires et les convois d'approvisionnement ;
- La formation des troupes et des forces de police locales ;
- Fournir des interrogateurs, des traducteurs et des transcripteurs ;
- L'entretien et la réparation des véhicules et des aéronefs, y compris les systèmes de guidage et de surveillance des chars et des hélicoptères ;
- Gérer les opérations logistiques et superviser les lignes d'approvisionnement;

- Conduire des camions de ravitaillement qui transportent du carburant et de la nourriture;
- Fournir des installations d'entreposage et de stockage ;
- Mise en place d'un accès Internet et maintenance de systèmes informatiques ;
- Préparer les repas pour les quelque 135 000 soldats américains ;
- Nettoyer les installations militaires, y compris les bases et les bureaux de l'armée ;
- Le lavage des vêtements ;
- et la construction de logements.

Au cours du début des années 2000, tous les grands fabricants d'armes se lancèrent dans la conduite des affaires gouvernementales. Computer Sciences, qui fournit des technologies de l'information à l'armée, y compris dans le domaine de l'identification biométrique, obtint du comté de San Diego un contrat d'une valeur de 644 millions de dollars pour la gestion de tous ses systèmes informatiques – l'un des plus importants contrats de cette nature jamais accordés. Insatisfait du rendement de Computer Sciences, le comté ne renouvela pas le contrat. Il se tourna vers un autre géant de l'armement, Northrop Grumman, fabricant du bombardier furtif B-2 (Naomi-Klein, 2007).

En 1995, à l'époque où Bill Clinton occupait la Maison-Blanche, Halliburton engagea Dick Cheney à titre de nouveau PDG. Si la division Brown & Root de Halliburton entretenait des relations de longue date avec l'armée, le rôle de la société, sous Cheney, prit une importance telle qu'elle transforma la nature même de la guerre moderne. Grâce au contrat fourre-tout concocté par Halliburton et Cheney à l'époque où ce dernier était au Pentagone, la société parvint à élargir la signification des mots « soutien logistique » à un point tel qu'elle eut bientôt pour tâche de créer l'infrastructure tout entière des opérations militaires à l'étranger. L'armée n'avait qu'à se charger des soldats et des armes — elle agissait en quelque sorte comme fournisseur de contenu, tandis que Halliburton était aux commandes.

Et Halliburton s'engageait à fournir aux militaires le même confort qu'à la maison, y compris les comptoirs de fast-food, les supermarchés, les cinémas et les gyms dernier cri. Certains officiers supérieurs s'inquiétaient des effets de cette ambiance de centre commercial à l'américaine sur la discipline des troupes — mais eux aussi y trouvaient leur compte. Avec Halliburton, c'était le grand luxe sur toute la ligne. Du point de vue de Halliburton, la satisfaction des clients était profitable aux affaires — et garantissait l'obtention de nouveaux contrats. Comme les profits étaient calculés en pourcentage des dépenses, des

coûts plus élevés entraînaient des profits à l'avenant. La phrase « Ne vous en faites pas, c'est un contrat à prix coûtant majoré » devint célèbre dans la Zone verte de Bagdad, mais c'est sous l'administration Clinton qu'on commença à financer la guerre catégorie cinq étoiles.

2.4. Les paiements des entrepreneurs de sécurité privés

Environ deux à dix fois plus que ce qu'ils gagneraient dans leurs armées d'origine. Le taux de rémunération des contacteurs est à peu près le suivant (Naomi-Klein, 2007):

- Un ancien béret vert américain ou un membre des forces spéciales travaillant en Irak gagne environ 30000 \$ par mois.
- Un ancien membre de l'armée sud-africaine gagne environ 4 000 dollars par mois.
- Une ghurka népalaise gagne environ 1 000 \$ par mois.
- Une pesh merga kurde gagne environ 250 \$ par mois.

L'absence de concurrence dans l'adjudication des contrats est l'une des caractéristiques de l'ère Bush. Selon une analyse publiée dans le *New York Times* en février 2007, « moins de la moitié des “mesures contractuelles” — nouveaux contrats et paiements effectués en regard des anciens — font aujourd'hui l'objet d'un concours ouvert et complet. En 2005, seulement 48 % d'entre eux étaient ouverts à la concurrence, contre 79 % en 2001.

3. Missions militaires privatisées

3.1. Réduire les dépenses personnelles pour booster l'externalisation

Durant les années 1990, de nombreuses sociétés qui, jusque-là, avaient fabriqué leurs produits de manière traditionnelle et employé une main-d'œuvre importante et stable avaient adopté ce qu'on allait appeler le modèle Nike : se débarrasser de ses usines, faire fabriquer ses produits par un réseau complexe d'entrepreneurs et de sous-traitants et investir ses ressources dans le design et le marketing. D'autres sociétés optèrent pour le modèle concurrent mis au point par Microsoft : conserver un étroit centre de contrôle où les actionnaires-employés se chargent des « compétences essentielles » de l'entreprise et confier tout le reste à des intérimaires, de la gestion de la salle du courrier à la rédaction des codes informatiques. Certains qualifièrent les entreprises qui se livraient à cette forme de restructuration radicale de « sociétés coquilles vides » : elles étaient des coquilles presque vides, sans contenu.

Les experts disent que la sécurité privée est une industrie internationale. Il y a au moins 30 nationalités différentes représentées en Irak, dont des Américains, des Britanniques, des Australiens, des Népalais, des Serbes, des Sud-Africains et des Chiliens.

Le département de la défense externalise des fonctions stratégiques et délègue certaines fonctions militaires permettant de décharger les armées américaines des missions les moins vitales.

Selon le magazine *Fortune*, à son arrivée au Pentagone « M. le PDG » en se référant au secrétariat à la Défense des États-Unis, Donald Rumsfeld, allait « superviser une restructuration du genre de celles qu'il avait si bien su orchestrer dans le secteur privé » (Naomi-Klein, 2007) .

Là où les entreprises abandonnent leurs usines et de leurs employés à temps plein, Rumsfeld voyait l'armée licencier un grand nombre de ses soldats à temps plein au profit d'un noyau réduit d'employés soutenus au besoin par des membres temporaires de la Réserve et de la Garde nationale, moins bien payés.

Pendant ce temps, des entreprises comme Halliburton et Blackwater se chargeraient en sous-traitance d'un large éventail de fonctions : escortes motorisées à haut risque, interrogatoires de prisonniers, ravitaillement, services de santé, affecter les sommes épargnées grâce à une réduction des effectifs et des tanks à des satellites dernier cri et aux nanotechnologies du secteur privé.

En fait, Rumsfeld souhaitait réduire les dépenses affectées au personnel et faire qu'une part beaucoup plus grande des fonds publics fût versée directement dans les coffres des entreprises privées.

Il a pris l'engagement pour que tous les services publics devaient réduire leurs effectifs de 15 %, y compris « tous les quartiers généraux du monde entier. C'est la loi, mais c'est aussi une bonne idée, et nous allons y arriver », dit-il.

Il avait déjà donné à ses principaux adjoints l'ordre de « passer au peigne fin le secrétariat pour cerner les fonctions qui pourraient être exécutées mieux et à meilleur coût par des sous-traitants ».

Il se posait des questions. Pourquoi le secrétariat est-il l'une des dernières organisations au monde à émettre ses propres chèques ? Pourquoi exploitons-nous de si nombreux entrepôts quand il existe une industrie tout entière capable de le faire de façon efficace ? Pourquoi ramassons-nous nos ordures et l'avons-nous nos planchers au lieu de confier ces tâches à des sous-

traitants, comme le font de nombreuses entreprises ? Et qu'est-ce qui nous empêche d'externaliser le soutien informatique ? » (Naomi-Klein, 2007).

Rumsfeld s'attaqua même à la vache sacrée de l'establishment militaire : les services de santé destinés aux soldats. Pourquoi avoir autant de médecins ? voulait-il savoir. « Il vaudrait mieux laisser au secteur privé le soin de répondre aux besoins en matière de santé, en particulier dans les domaines de la médecine générale et des spécialités qui n'ont rien à voir avec le combat. » Et les maisons pour les soldats et leur famille ? Ne serait-il pas préférable de recourir à « des partenariats public-privé » ?

Bien que ce discours est clairement anticonstitutionnel et risquait sa carrière car il la sécurité relève du gouvernement et non des entreprises privées, mais rien de tel ne lui est arrivé. Il y avait que les médias qui évoquait cette réalité non réglementaire.

De nombreuses voix au sein de la Défense américaine mettent en garde contre une utilisation abusive de ces contractants privés hors de toute chaîne de responsabilité civile et de commandement militaire. Mais ce courant n'avait pas pu exprimer ces réserves et son refus devant la situation d'après les évènements du 11 Septembre et le choc vécu par les citoyens américains.

3.2. Un État corporatiste, l'équipe Bush et le nouveau rôle gouvernemental

À l'avant-garde du mouvement favorable à la création de ce qu'on est bien forcé d'appeler l'État policier privatisé se trouvaient les trois hommes les plus importants de la future administration Bush: Dick Cheney, Donald Rumsfeld et George W. Bush lui-même.

Derrière le jargon se dissimulait une simple tentative d'introduire au sein de l'armée des États-Unis la révolution axée sur l'externalisation à laquelle Donald Henry Rumsfeld avait été mêlé dans le secteur privé. Lorsqu'il occupa son poste de nouveau secrétaire à la Défense en Janvier 2001, Rumsfeld avait 68 ans, et une fortune personnelle évaluée à environ 250 millions de dollars.

L'idée au cœur de son discours n'avait été rien de moins que le principe fondateur du régime Bush : le gouvernement a pour mission non pas de gouverner, mais bien de sous-traiter cette tâche au secteur privé, plus efficace et, de façon générale, supérieur.

Rumsfeld se remit de sa déception en se lançant à corps perdu dans sa nouvelle carrière d'homme d'affaires. En tant que PDG de la multinationale pharmaceutique et chimique Searle Pharmaceuticals.

Pour Rumsfeld, l'idée d'assujettir l'armée à la « logique du marché » datait de quarante ans. Tout avait débuté dans les années 1960, à l'époque où il assistait aux ateliers du département de sciences économiques de l'université de Chicago. Il avait alors créé des liens privilégiés avec Milton Friedman.

Au moment de l'arrivée au pouvoir de l'équipe Bush, la folle vague de privatisations des années 1980 et 1990 (à laquelle avaient souscrit avec enthousiasme le président Clinton les gouvernements des États et les administrations municipales) s'était soldée par la liquidation ou la privatisation de grandes sociétés d'État dans quelques secteurs, notamment l'eau, l'électricité la gestion des autoroutes et l'enlèvement des ordures. Une fois ces « branches » de l'État supprimées, ne restait que le « tronc » — ces fonctions si intimement liées à l'exercice du pouvoir que le seul fait d'envisager de les confier à des entreprises privées remettait en question le concept même d'État-nation : l'armée, la police, les pompiers, les prisons, la surveillance des frontières, le renseignement, la lutte contre les maladies, le réseau d'écoles publiques et la gestion des bureaucraties gouvernementales.

En tant que secrétaire à la Défense sous Bush père, il réduisit le nombre de soldats actifs et confia aux entrepreneurs privés un rôle nettement plus déterminant. Il donna à Brown & Root, division de l'ingénierie de la multinationale Halliburton dont le siège social se trouve à Houston, le mandat de déterminer les tâches effectuées par des militaires américains et que le secteur privé pourrait exploiter à profit. C'est sans surprise il va sans dire qu'Halliburton recensa une multitude de telles fonctions et que ces résultats donnèrent naissance à un audacieux nouveau contrat avec le Pentagone : le Logistics Civil Augmentation Program, ou LOGCPA. Le Pentagone avait déjà l'habitude d'octroyer à des fabricants d'armes des contrats de plusieurs milliards de dollars, mais il s'agissait ici de quelque chose d'entièrement nouveau : au lieu d'approvisionner l'armée, une société privée superviserait ses opérations.

On avait invité un groupe de sociétés à soumissionner la prestation d'un soutien logistique illimité à des missions de l'armée des États-Unis, feuille de route on ne peut plus vague. Par ailleurs, le contrat n'était pas chiffré. Il stipulait seulement que le Pentagone rembourserait à la société retenue tous les frais engagés pour le compte de l'armée, plus un profit garanti — c'est ce qu'on appelle un contrat à prix coûtant majoré.

On avait donc affaire à un couple puissant. Tandis que Dick s'arrangeait pour que Halliburton fit main basse sur l'infrastructure de la guerre à l'étranger La société Lockheed alla si loin en ce sens que, en 2004, le *New York Times* écrivit : « La société Lockheed Martin ne gouverne pas les États-Unis mais elle contribue à en diriger une partie ahurissante. [...] Elle trie votre courrier et comptabilise vos impôts. Elle prépare les chèques de la sécurité sociale et s'occupe du recensement fédéral.

Pour Cheney, introduire l'économie du tertiaire au cœur du gouvernement relevait de l'affaire de famille. À la fin des années 1990, au moment où il transformait les bases américaines en banlieues Halliburton, sa femme, Lynne, obtenait des options sur titre en sus de son salaire de membre du conseil d'administration de Lockheed Martin, le plus important entrepreneur au monde dans le domaine de la défense.

Au lieu de privatiser des sociétés d'État existantes comme dans les années 1990 (Au moment de l'arrivée au pouvoir de l'équipe Bush, la folle vague de privatisations des années 1980 et 1990 (à laquelle avaient souscrit avec enthousiasme le président Clinton les gouvernements des États et les administrations municipales) s'était soldée par la liquidation ou la privatisation de grandes sociétés d'État dans quelques secteurs, notamment l'eau, l'électricité la gestion des autoroutes et l'enlèvement des ordures), l'équipe Bush créa de toutes pièces un nouveau contexte pour ses actions : la guerre contre le *terrorisme*, conçue dès le départ pour être privée. L'exploit fut réalisé en deux temps. D'abord, la Maison-Blanche profita du sentiment de danger omniprésent au lendemain des attentats du 11 septembre pour accroître de façon spectaculaire les pouvoirs de l'exécutif dans les domaines de la police, de la surveillance, de la détention et de la guerre.

Avec la « numérisation du champ de bataille », la demande en services et en systèmes d'informations et de communication pour mettre en réseau les plateformes existantes ou à venir, exige une expertise avancée que seul le privé possède (Maulny, 2006).

3.3. Privatisation de masse des activités militaires après les attentats du 11 Septembre 2001

L'équipe Bush, friedmanienne jusqu'à la moelle, profita de l'état de choc dans lequel la nation était plongée pour imposer sa vision d'un gouvernement « coquille vide » au sein duquel tout — de la guerre jusqu'aux interventions en cas de catastrophes — relevait de l'entreprise à but lucratif. Puis les fonctions généreusement financées qu'on venait de renforcer — sécurité, invasion, occupation, reconstruction — furent aussitôt externalisées, cédées au secteur privé afin qu'il réalisât des bénéfices. Comme le souligna T. Christian Miller du *Los Angeles Times*, Halliburton l'a emporté sur 36 autres soumissionnaires — sans doute ne devrait-on pas s'en étonner puisque c'est cette société qui a esquissé les plans (Naomi-Klein, 2007).

En novembre 2001, deux mois seulement après les attentats, le secrétariat à la Défense réunissait un petit groupe d'experts-conseils spécialisés en capital-risque et connaissant bien le secteur de la haute technologie. Leur mission consistait à « déterminer les solutions technologiques susceptibles d'aider le gouvernement des États-Unis dans sa guerre mondiale contre le terrorisme. Au début de 2006, la structure informelle était devenue une branche officielle du Pentagone : la Defense Venture Catalyst Initiative (DeVenCi), « bureau entièrement opérationnel » qui fournit en permanence des renseignements relatifs à la sécurité à des investisseurs en capital-risque pourvus d'antennes politiques, lesquels, à leur tour, cherchent au sein du marché de nouvelles entreprises capables d'offrir des méthodes de surveillance novatrices et d'autres produits connexes.

Le secrétariat à la Sécurité intérieure, nouvelle branche de l'État créée de toutes pièces par l'équipe Bush, est l'illustration la plus nette de cette forme de gouvernement entièrement externalisé.

C'est pour cette raison que l'industrie du désastre donna naissance non seulement à des sociétés en émergence et à des fonds de placement, mais aussi à toute une armée de sociétés de lobbyistes qui promettaient de mettre les nouvelles entreprises en relation avec les décideurs de Capitol Hill.

Progressivement, les limites traditionnelles entre fonctions de soutien privatisées et fonctions opérationnelles militaires disparaissent et bouleversent les mandats des forces armées nationales et la nature de leurs interactions avec l'environnement civil, notamment pour la coordination civilomilitaire en opérations.

3.4. Une guerre de cinq étoiles

La faible présence du secteur public ainsi que la forte participation du secteur privé témoignèrent de la volonté de l'administration Bush d'utiliser la reconstruction de l'Irak (vaste chantier sur lequel elle exerçait une mainmise absolue, tandis que, en territoire américain, la fonction publique lui opposait de la résistance) pour concrétiser sa vision d'un gouvernement « coquille vide », entièrement externalisé.

En Irak, il n'y avait pas une seule fonction jugée si essentielle qu'elle ne pût être confiée à un entrepreneur, surtout si ce dernier cotisait à la caisse du Parti républicain ou fournissait des bénévoles chrétiens lors de ses campagnes électorales.

L'un des décrets de Bremer interdisait formellement à la banque centrale d'Irak de financer des sociétés d'État (fait qui ne fut rendu public que des années plus tard).

À l'arrivée à Bagdad des purs et durs des think tanks, les rôles essentiels à la reconstruction avaient déjà été confiés à Halliburton et à KPMG. Le rôle de ces gens, en tant que fonctionnaires, consistait simplement à administrer la petite caisse, c'est-à-dire, dans le contexte de l'Irak, à remettre à des entrepreneurs des briques de billets de 100 \$ emballés dans du plastique.

À cet égard, l'Irak fut l'expression la plus extrême de la contre-révolution anti-étatiste — un État « coquille vide » ou, comme les tribunaux finirent par l'établir, il n'y avait pas d'État du tout.

La Zone verte fut, dès le départ, une ville-État dirigée par Halliburton, la société se chargeant de tout, de la voirie à la lutte antiparasitaire en passant par les films et les soirées disco.

L'Autorité provisoire de la coalition ne disposait pas d'effectifs suffisants pour superviser tous les entrepreneurs, et d'ailleurs l'administration Bush considérait cette surveillance comme une fonction non essentielle à externaliser. Ainsi, CH2M Hill, société de génie et de construction du Colorado, reçut 28,5 millions de dollars pour se charger, de concert avec Parsons, de la surveillance de quatre autres grands entrepreneurs.

En 2004, le *New York Times* écrit : « La société Lockheed Martin ne gouverne pas les États-Unis mais elle contribue à en diriger une partie ahurissante. [...] Elle trie votre courrier et comptabilise vos impôts. Elle

prépare les chèques de la sécurité sociale et s'occupe du recensement fédéral. Elle exploite des vols spatiaux et se charge du contrôle aérien. Pour y parvenir, elle crée plus de codes informatiques que Microsoft50. » .

3.5. Les lois inhérentes aux entreprises privées

Les entrepreneurs ne sont pas soumis au Code uniforme de justice militaire et ne peuvent pas être traduits en cour martiale. Ils ne sont pas soumis à la loi irakienne ; le pays n'a pas de système judiciaire fonctionnel. Les forces de la coalition et les sous-traitants de la défense ne sont pas soumis aux lois autochtones. Ils ne sont pas nécessairement soumis à la loi américaine, car leurs actions ont lieu à l'étranger et beaucoup ne sont même pas des citoyens américains.

Une seule loi américaine, la Military Extraterritorial Jurisdiction Act (MEJA) de 2000, permet de poursuivre les civils qui commettent des délits graves alors qu'ils travaillent à l'étranger pour l'armée. Le procureur général John Ashcroft a déclaré que des entrepreneurs civils pourraient être poursuivis pour le meurtre ou l'abus de prisonniers irakiens en vertu de la MEJA et / ou des droits civils et des lois anti-torture, a rapporté le Washington Post. Cependant, les experts disent que MEJA ne s'applique qu'aux citoyens américains qui travaillent pour le ministère de la Défense ; le statut des personnes embauchées par la CIA, le Département d'État ou d'autres agences gouvernementales n'est pas résolu. En outre, selon les experts, MEJA est destiné à être appliqué conformément aux directives du ministère de la Défense qui n'ont pas encore été écrites.

Conclusion

L'accumulation des pratiques de contractualisation dans des domaines sensibles tels que le secteur militaire entraîne une perte durable des savoir-faire au sein des organismes d'État, transformant des partenariats public-privé en une privatisation lente et passive d'une activité régaliennne.

Les experts disent que la plupart des entrepreneurs qui soutiennent l'armée ne voient jamais de combat. Les sous-traitants de sécurité privés sont censés fournir uniquement une sécurité défensive aux personnes ou aux emplacements. Mais à mesure que la situation en matière de sécurité s'aggrave en Irak, les étrangers sont de plus en plus pris pour cible et de nombreux prestataires de services de sécurité sont entraînés dans les combats.

Références

1. Maulny, J.-P., 2006. **La Guerre en réseau au xxi^e siècle**. Éditions du Félin, Paris.
2. Sami Makki, « **Externaliser la défense : la politique américaine** », *Sociologie du travail*, Vol. 49 - n° 1 | 2007, 28-45.
3. Power MJ, Desouza KC, Bonifazi C (2006). **The outsourcing handbook: how to implement a successful outsourcing process**. Kogan Page Limited.
4. Ashley E. (2008), **Outsourcing for dummies**. New Jersey: Wiley Publishing.
5. Gulzhanat Tayauova (2012), “**Advantages and disadvantages of outsourcing: analysis of outsourcing practices of Kazakhstan banks**”, International Conference on Leadership, Technology and Innovation Management.
6. Johansson C, Reischl E (2009). **Offshoring to China: a case study of SMEs offshoring to China**. Baltic Business School; 139- 47.
7. Henry A.(2008), **Understanding strategic management**. Oxford University Press; 2008.
8. Halpin Allison (2011), US Government Outsourcing, the Private Military Industry, and Operation Iraqi Freedom: A Case Study in Conflict Contracting, the graduate degree program in Global and International Studies.
9. The New York Times, (2004), **Q&A: Military Outsourcing**, Published: May 20, 2004, https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/cfr/international/slot3_052004.html?pagewanted=print&position=. Consulté le 12/11/2019.
10. Naomi-Klein (2007), *La-stratégie-du-choc- La montée d'un capitalisme du désastre*, Knopf Canada, Canada.

Assessment of Services Offered by Voluntary and International Organizations to improve socioeconomic status of the population in Kassala State, Sudan.

تقييم الخدمات المقدمة بواسطة المنظمات الطوعية والعالمية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان ولاية كسلا، السودان

Sawsan Mohammed Mhmoed Mhiameed¹ Sumaya Mohammed Moustafa M. Elamin²

¹ University of Kassala, Sudan, sonafu2015@gmail.com

² University of Kassala, Sudan, sumayamoustafa@ymail.com

Received:20/11/2021

Accepted:06/12/2021

Puplished:31/12/2021

Abstract

The main aim of this study was to assess the services offered by voluntary and international organization to improve socioeconomic status of the population in Kassala state, It depended mainly on a household field survey data conducted for the season, 2016/2017, Descriptive statistics analysis was employed using (SPSS). Frequency distribution and percentage were obtained to determine the services and aid offered. The results revealed that The services and aid offered by the international organizations, have a positive impact of socioeconomic status of the population in the area. The study recommended, that the international and voluntary organizations should have to Provide funds to assist the population to start and operate income-generating projects.

Keywords: International. Organization, Volunteer, Development, Program.

JEL classification: L3.

ملخص:

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تقييم الخدمات المقدمة بواسطة المنظمات الطوعية والعالمية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان ولاية كسلا، اعتمدت الدراسة علي البيانات الأولية التي جمعت عن طريق الاستبيان في موسم 2016 – 2017م والمصادر الثانوية من الجهات ذات الصلة. استخدمت الدراسة طرق الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإيجاد التكرارات والنسب المئوية لمعرفة. الخدمات والمعونات المقدمة. أوضحت نتائج التحليل أن الخدمات والمعونات المقدمة بواسطة المنظمات الطوعية و العالمية لها تأثير ايجابي علي الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان المنطقة. أوصت الدراسة بأنه علي المنظمات الطوعية والعالمية تقديم الدعم لمساعدة سكان الولاية للانخراط في مشاريع مولدة للدخل.

الكلمات المفتاحية: العالمية، المنظمات، الطوعية، التنمية، البرنامج.

تصنيف (JEL): L3.

1. Introduction

Kassala State is located in eastern region of the Sudan and borders Eritrea to the east, the states of Red Sea and River Nile to the north, Khartoum to the west, and Gedaref to the south. It is a densely populated area. The estimated population were 1.789.806 people (Census, 2008). The state suffered from the ravages of war, many natural catastrophes and influx of internally displaced people (IDPs) and refugees from neighboring countries. The number of displaced people from other areas within and outside Sudan has increased the population of Kassala state. Around, 56 percent of them live in rural areas, 350000 are refugees or internally displaced Sudanese. Though a considerable number of people had managed to integrate in the local communities in Kassala.160000 of them settled in refugees camps outside Kassala town. Kassala state economy depends largely on agriculture and the majority of people live in rural areas surrounding Kassala, Aroma, Khashm Algirba and New Halfa towns . They have only limited access to health facilities and other social services and their distributions. In addition other vital socio-economic services provided to families are limited. This bad situation of the population occurred due to many factors such as economic, social, political and environmental factors.(UNDP, 1990). To cope with this situation the government of the Sudan calls the international community to provide assistance to the population in Kassala state As a result many international donors including United Nations agencies such as IFAD, UNDP, IDA,UNECIF,FAO, UNESCO and other humanitarian and Non-Governmental Organizations (NGOs) such as ACORD ,Plan Sudan and Practical action yare for this call, Hussain, A. (2007).

1.2 Problem statement:

many international agencies and Non-Governmental Organizations intervened in Kassala state to help people by providing social and economic services, relief distribution and other humanitarian activities to achieve rural development and to improve the socio-economic situations of rural people.

1.3 Objectives of the Study:

- 1-To determine the services offered by voluntary and international organizations in the study area..
- 3-To determine existence of refugees and migrants in the study area.
- 4- To determine the training programs conducted to the projects staff and community leaders which assisted to attain rural development goal.
- 5- To evaluate if, the projects changes of the development in the area
- 6- To determine the benefits of the projects to the recipients' in the study area.

1.4. Hypotheses to be tested:

3. There are no refugees and migrants in the study area.

4. Effective training programs conducted to the projects staff and community leaders which assisted to attain rural development in the study area.

5. There are no benefits of the projects to the recipients 'in the study area.

2.1. Diffinition of some Concept:

2.1. Development:

Development is a process leading to improve the standard of living, increasing the capacity to meet human needs and improving the quality of human life (FAO.2015). Development involves introduction of new ideas to social system in order to produce higher per capita incomes and levels of living through modern production methods and improved social organization that characterize the advanced stable nations of the western world, building up the people so that they can build a future for themselves. It is an experience of freedom in deciding what people choose to do. Development an effort therefore starts with the people's potential and proceeds to their enhancement and growth. A process of development should contain three main elements, Economic Social and human (Oakley and Garforth, 2005).

2.2 Rural development: Concept

Rural development is defined by Oakley and Garforth (2005), "As a process integrated with economic and social objectives which must seek to transform rural society and provide a better and more secure livelihood for rural people. The core of rural development programs is to alleviate or eradicate the poverty of the rural poor, mainly by improving their farm productivity and increase the means for improving their living standards.

2.3 Community development

Community development is the process of people working together on a local level to achieve economic, social, cultural and environmental conditions in community. This process includes conception of ideas as well as the planning and implementation of projects to improve the living of people in those communities, it is a social process by which people become more competent to control local aspects of economic and social change (Adams, 2012).

2.4 Internally Displaced Person (IDPs) and refugees:

"Internally displaced persons are groups of persons who have been forced or obliged to flee or to leave their homes or places of habitual residence, in particular as a result of draught or in order to avoid the effects of armed conflict, situations of generalized violations of human rights or natural or man-

made disasters. And have not crossed an internationally recognized state border".unlike refugees, they remain within their country's borders.

Refugees according to the UN High commissioner of refugees UNHCR; "Live in the refugee camps in Sudan, as well as in nearby urban and rural areas. Many are young men trying to avoid military service, but increasing number are women and children. Most of the Eritrean are concentrated in the states of Kassla, Gadarif, Gezira, Senner and Red Sea, (<http://en.wikipedia.org/wiki/internally>).

2.5 None-governmental organizations (NGOs)

NGOs are legally constituted organizations created by private persons or organizations without any participation of government. NGOs refer to a formal organization which is not part of government that emerges when a group of people organize themselves into a social Unit, established with explicit objective of achieving public "charitable" purpose (Sommer, 2007). NGOs have adopted to emphasize humanitarian issues, developmental aid and sustainable development (Non governmental, 2005). These organizations act as intermediaries between donors and recipient governments .They normally provide financial support material aid, technical assistance and experts to third world countries. Generally, non-governmental organizations that are private have either a community or environmental focus. They address varieties of issues such as religion, emergency aid, or humanitarian affairs. They mobilize public support and voluntary contributions for aid, they often have strong links with community groups in developing countries, and they are often working in areas where government aid is not possible.

Non governmenta organization /2011, <http://en.wikipedia.org/wiki/>

2.6 international NGOs in the Sudan

NGOs came to the Sudan in a regular manner after the Addis Ababa Agreement in 1972, which was supposed to put an end to the civil war in the Southern Sudan to help the war victims and to rehabilitate the destroyed war zones. Where as the foreign and voluntary agencies came to Sudan in 1984 as response to the call of Sudan Government to international community to provide aid of drought, desertification and famine that swept most regions of Sudan. Since 1984 onward large quantities of aid were flown into the country through these agencies.

2.7 United nations organizations in the Sudan

United Nations Children's Fund (UNICEF), United Nations Development Program (UNDP), United Nations Educational Scientific and Cultural Organization (UNESCO), United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), World Bank (WB),World Food Program (WFP),

World Health Organization (WHO), Plan international organization, Food and Agriculture Organization (FAO), International Fund for Agricultural Development (IFAD), and Practical action organization

3. Research Methodology

3.1 The Study Area:-

Kassala state is situated in Eastern region of the Sudan. It is about (600) kilometers east of Khartoum. It lies very close to the Eritrean borders, it was divided into (10) localities. The total population according to (2008) census is estimated at 1,527,214 with more than 65% residing in the rural areas. Kassala area falls within the tropical arid zone. Annual rainfall ranges from 200 to 400 mm and decreases to the north. Soils are ranging from silt, clay to loam. The land around Kassala has traditionally been used for fruits and vegetables production (Alfiel, 1993).

Although no large population displacements occurred in eastern Sudan in 2004, the region still hosts some 63,000 IDPs in Kassala state, (UN, 2004). The majority of Eritrean with small numbers of Ethiopians live in camps in Kassala province; the influx of refugees has depleted the resources of their towns and villages

Agricultural production across the rest of Kassala state is mainly made up of small subsistence farm-holdings and the quantities produced are generally not enough. Unfortunately, people have to sell part of the crops which they have grown to buy other essential goods such as sugar, cooking oil, or to pay for health-care and education, this result in shortage of food to satisfy the family needs throughout the year, (Sudan tribune, (2015).

3.2 Data Collection and Analysis:

To achieve the objectives of the study, this paper depended on both primary and secondary data and information. Primary data was collected by mean of a pre-tested semi-structured questionnaire from 280 household (210 males and 70 females, depending on the total number of each of them), applying multi-stage sampling selection techniques. The primary data was supplemented by secondary data and information collected from the previous studies, different ministries reports and documents, offices and papers and other relevant sources,. The techniques of descriptive analysis, frequency and percentage distribution and correlation were used in this paper as analytical tools, using the Statistical package for Social Science (SPSS).

.4. Results and Discussion:

4.1. Analysis of the study sample:

4.1.1 age:

Table (1) indicates that 40.3% of the recipients fell within (37-48) years age group, 34.7% within (25-36) years age group, 21.4% within (49-60) years age group and only, 3.6% was more than 60 years.

Table (1): Frequency distribution and percentages of the recipients' by age:

Age in years	Frequency	Percent %
"25-36"	97	34.7
"37-48"	113	40.3
"49-60"	60	21.4
More than60	10	3.6
Total	280	100.

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.1.2 . Qualification:

Table (2) indicates that 37.1% of the target received secondary and 23.6% undergraduate levels of education, 16.8% received basic level and 15.0% khalwa , illiterate 5.7% and 1.8% were graduates. This result indicated that the recipients are more or less educated which means there were qualifying peoples to push the development projects.

Table (2): Frequencydistribution and percentages of the household according to Qualification

Qualification	Frequency	Percent %
Illiterate	16	5.7
Khalwa	42	15.0
Basic	47	16.8
Secondary	104	37.1
Undergraduate	66	23.6
Graduate	5	1.8
Total	280	100.0

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.1.3 Marital status:

Table (3) indicates that the majority of the recipients (73.1%) were married, 23.7% were single, 2.1% widowed and 1.1% were divorced. This result indicates that the recipients were settlement.

Table (3): Frequency distribution and percentages of the recipients according to marital status

Variables	Frequency	Percent %
Widowed	6	2.1
Divorced	3	1.1
Married	205	73.2
Single	66	23.6
Total	280	100.0

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.1.4 Recipients sons Qualification

Table,(4) showed that 72.9% of the recipients sons were in basic and intermediate level of education, 23.9% of them were Undergraduate and 3.2% were at Graduate level of education this reflect the organization services at the education sector which enhanced some of the poor pupils to learn, diffuse the education culture, Educate the women's and orphans children's, Built nomadic schools, Assist the education activities.

Table (4): Frequency distribution and percentages of the Recipients according to sons Qualification

Qualification	Frequency	Percent %
basic and intermediate	183	72.9
Undergraduate	60	23.9
Graduate	8	3.2
Total	251	100

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.1.5. Recipients job:

Table (5) indicates that only 36.07% of the respondents were farmers, (29.64%) were officers, (15.71%) paid workers, (10.36%) free workers, (8.22%) were house- keeper. This result indication that the recipients had positive attitude to increase their income and improve the life.

Table (5): Frequency distribution and percentages of the recipients according to job:

variables	Frequency	Percent %
Workers (paid)	44	15.71
Farmer	101	36.07
Free worker	29	10.36
House keeper	23	8.22
Officer	83	29.64
Total	278	100.0

4.1.6 . Recipients house hold annual income:

From table (6) it is obvious that annual income in the study area range between (10000- 210000) SDG, the majority of the study sample, (88.5%) have annual income range between (10000- 90000) SDG that means they have low income which does not covers their family needs,

Table (6): Frequency distribution and percentages of the recipients according to household's income/year/SDG:

Variables	Frequency	Percent %
10000-30000	97	34.6
30001-60000	100	35.7
60001-90000	51	18.2
90001-120000	27	9.6
12001-15000	2	0.7
150001-180000	2	0.7
180001-210000	1	0.4
Total	280	100.0

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.2 Organizations activities in Kassala State:

From the analytical result of field survey data it was found that, the organizations introduce services and aid in different socioeconomic sectors in the study area, these sectors are, educational sector, water sector, pasture sector, handicrafts sector , health sector , agricultural sector, electricity sector, society development programs, Conservation of environment.

4.2.1. Availability of the services:

Table (7) indicate that, from the recipients point of view, 76.2% of them ensured that services of the organizations in the study area were available, while only 23.7% indicate that services and aid were not available.

Table No (7): Frequency distribution and percentages of the recipients according to the availability of the organizations services in the study area:

availability	Frequency	Percent %
Available	208	76.2%
Not available	65	23.8%
Total	273	100.0%

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.2.2. Organizations services by sectors:

4.2.2.1. Educational sector:

Build and improved schools and distributed education tools, alleviate illiteracy, constructed some of the intermediate and primary schools, Assuagement the teachers, Decreased the illiteracy level through the alleviate

illiteracy programs, Qualifying the educating staff, improve some schools and provide the important tools, Assist some of the poor pupils to learn, Diffuse the education culture, Educate the women's and orphans children's, Built nomadic schools, Assist the education activities. .

4.2.2.2. Water sector:

Build water net work such as "eastern Algash water project",Kormota water net work and in rural Kassala (Abotalha), build and strengthen some of the water stations, enhanced the Khashm Algirba water net work and Matateb in algash. And entered the water to some local community such as; "Hi Althora in Halfa and Hi Alnasser in Algirba town", dig wells in some villages and improved water storage in Arab villages in New Halfa.

4.2.2.3 Agricultural sector:

Assisted the agriculture development projects and agriculture extension center, provided seeds and fertilizers, assist the pasture and forage sector, the water harvesting programs, established the farmers' farms, improved and rehabilitation the Gash scheme, services to animal sector and constructed pasture ways.

4.2.2.4 Health sector:

Improved and qualify healthy centers such as:"Alhadalia" and Toaet and etc", saved the basic medicines, executed some programs to crusading AIDs, Malaria and Bulharsia, built some of rural hospitals such as; "Makeli hospital", executed and assist the barricading onsets programs, Participate in the environment health and barricading campaigns, Provide medical physics, Applied the healthy knowledge programs such as: IDIS, TB, Introduced the vertigo medicines system, Save the tools, aid, medicines and other materials to the health centers, Mothers and kids health program, Decreasing the environment pollution, Crusading the bad habits for human and the society.

4.2.2.5 Electricity sector:

Constructed and improved the electricity nets, executed the Algash electricity project, Insert electricity to the houses.

4.2.2.6 Low income household sector:

The organizations provided some facilities such as" goats, hens, livestock, sewing, refrigerators and etc.. Assist small handicrafts, provided food and shelters and improved the poor house, women development projects through training programs in several important activities, social and cultural programs, constructed and improved some of the internal roads, constructed youths training centers, and camps to the refugees and IDPs, assisted the orphans, rearing goats to family consumption and sell products. construct the water sources, Assist the women to use the technical methods in the home

works. Assist the families to start small projects, Employment the local labors in the development projects.

4.2.2.7 Environmental conservation sector:

the respondents indicated that there was conservation of the local environment related to the development activities, and that is clear in the: Constructing some of toilets to poor peoples, Providing gas cylinders to the households to reduce the environment pollution, Un-cutting the basic trees, Connecting the electricity to rural homes, Introduced the water nets to some villages, Saved the soil from the drift through cultivating the trees and forests, Conservation the water resources and natural pasture. The projects applied essential principles to conservation of the environment.

4.3 Construction of some projects in Kassala State:

4.3.1. FAO Projects:

FAO activities target all the agricultural sector and the internally displaced households and returnees and help them to resettle and restart farming activities. In cropland livestock production- fisheries, water harvesting and support to agro- processing initiatives, as well as rural artisans which covers the entire state.

4.3.2 IFAD's Projects:

Drought and civil unrest have pushed tens of thousands of internally displaced people and refugees to the Gash Delta area in search of vital resources, particularly water and food. The international fund for agricultural development "IFAD" financed the Gash Sustainable Livelihoods Regeneration Project by US\$24.9 million loans. The project brought hope of greater economic and social stability to communities struggling with rapid growth and shrinking resources.

4.3.3 Plan Sudan brings aid to flood victims:

More than 300,000 people have been left homeless and at risk of disease and starvation as a result of the town drowning of Kassala. Plan is a member of the government's state. emergency committee and has been assessing the situation and delivering emergency supplies to those most in need. Plan has also rehabilitated the sanitation system and provided emergency equipment to Kassala main hospital, which serving all the affected areas

4.3.4. Acord International Organization project:

According to Mustafa Elhassan, 2014, the Project Manager, "ACORD and donors applied the micro- finance project in Kassala in 1991. ACORD credit policies allow women to access 60% of credit resources, in the same way women-headed households, widows and abandoned women are given special consideration .

4.3.5 Practical action project:

Vulnerability program, Making markets for poor people, Infrastructure, Smoke program, Practical action building small businesses in Kassala state.

4.4 The type of Organization aid:

Table (8) indicates that 36.8% of the sample in the study area received aid in cash from the organizations, 55.3% in material only, 7.9% of the respondents received aid in both cash and materials. Aids type depend on the organizations objectives and plan and project that has to construct for the beneficiaries. The respondents mentioned that, the organizations financed the citizen's activities, such as. help the peoples to bought muttons and goats recapturing monthly, Through vertigo fund. Bought gas tubes with low price.

Table (8): Frequency distribution and percentages of the recipients according to the type of aid:

Aid type	Frequency	Percent %
Cash	14	36.8%
Material	21	55.3%
Cash & material	3	7.9%
Total	38	100.0

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

4.5 The beneficiaries from the development projects:

Table (9) indicates that 49.14 % of the Citizens in the study sample benefits from the development projects, 25.86% of the refugees in the study sample were benefit from the projects, 25% of the migrants in the study sample benefited were benefit from the constructed development projects.

Table No (9): Frequency distribution and percentages of the recipients according to benefits from the development projects:

Variables	Frequency	Percent %
Citizens	114	49.14
Refugees	60	25.86
Migrants	58	25.00
Total	232	100.0

Source: Result of field survey data analysis by SPSS program.

5. Conclusion:

The international organizations introduced services and aid in different social and economic sectors in Kassala state ,construct programs, these services, aids and programs, result in positive impact of socioeconomic status of the population in the area, it change their life style to the better extend, through, Decreasing of the illiteracy rate, Qualifying the educating staff, some of the poor pupils go to school, the education culture was diffused among the

population in the area, people become more healthy, and others services in the vital sectors in population life.

6. Recommendations:

The international and voluntary organizations should have to: Provide funds to assist the recipients to start and operate income-generating projects instead of depending on gifts hand -outs Encourage the local communities to identify their development needs and give them priorities through participation Continue to support the recipients through offering revolving funds to enable them to borrow to invest small income-generating activities.

Kassala State Government should have to: Support and promote the development projects in all socioeconomic sectors, encourage the participation of the local people (youth, women and local leaders) in the selection and planning of the development activities to improve their standards of living, provide intensive training program build the skills of the administrators and the local leaders, improve and up-grade the socioeconomic services to reduce poverty and to strengthen the linkages with the poor people to encourage them to participate in the development program.

7. Références

	In-text citation	Référence list
Not Published	Adam, A. (2012). Assessment of the sustainability of the impact of south Darfur area development scheme on the target group, A case study of Edd Elfirsan area development scheme, South Darfur. M.Sc. thesis, U of K. P 89	Adam, A. (2012), p. 89)
	Alfeil, M.A. (1993). Economic constraints of agricultural production in the northern province of the Sudan, an economic approach, Ph.D thesis faculty of agriculture. U.of.K. P 101	Alfeil, M.A. (1993.) 101
	Hussain, A. (2007),Aproposal submitted by FAO.Kassala state food security and livelihood projects supported by Canadina international development Agency. P .5, 12.	Hussain, A. (2007), P .5, 12

	In-text citation	Reference list
Web sites	Sudan, tribune.Com(2015), http://www.Sudantribune.Com/spip.Ph? Article 21596).	Sudan, tribune.Com(2015),
	Non governmental organization (2011), http://en.wikipedia.org/ wiki/Non governmental organization) .	Non governmental organization (2011),
	News/press/docs/2005, www.un.org/News/press/docs/2005/afr1169.doc.htm .	News/press/docs/2005
	Plan-international.org, (2010), (www.plan-international.org/where we work/east Africa Europe/Sudan/our work/flood).	Plan-international.org, (2010),
Conference	Sommer, J.G. (2007). Beyond charity U.S voluntary aid for achanging third world overseas development council, Washington. D.C.	(Sommer, J.G. (2007).
	Oakley, P. and Garforth, C. 2005. Guide to extension training, the framework of development. Food and agriculture organization of the United Nation, Italy.	Oakley, P. and Garforth, C. 2005.
Proceeding	FAO, (2015). Rural development, Sudan "preparations to formulate 25 years for development 2002- 2027. p. 12	FAO, (2015). p. 12
	Mustafa, Ehassan, (2014). Livelihood thematic leader and Kassala project manager. P5	Mustafa, Ehassan, (2014). P 5



Supreme Audit Institutions and the Economic Impacts of Covid-19: Exploring the Added Value of Public Sector Audits During the Pandemic

الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والآثار الاقتصادية لكوفيد 19: دراسة استكشافية

للقيمة المضافة للتدقيق الحكومي خلال الجائحة

Dafri Rima^{1*}, Sid Ahmed Besbas²

¹University of Oum El Bouaghi (Algeria), rima.dafri@univ-oeb.dz

²DjillaliLiabes University Sidi-Bel-Abbes, sidahmed.besbas@univ-sba.dz

Received:13/11/2021

Accepted:21/11/2021

Published:31/12/2021

Abstract

This paper explores the ways Supreme Audit Institutions (SAIs) can add value throughout the economic impacts of Covid-19. We attempt to benefit from previous crises through analyzing audit reports related to the 2013-2016 Ebola crisis funds in Sierra Leone. Findings indicate that SAIs may add value through providing relevant, unbiased, and timely information and exposing potential abuse of most needed resources, besides accumulating expertise for the after Covid-19 phase for evaluation and planning purposes. We also conclude that SAIs' efforts cannot make a difference in times of crisis if their recommendations are neglected by governments.

Keywords:public sector auditing, supreme audit institutions, COVID-19.

JEL classification:H83, G01.

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف القيمة المضافة الممكنة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ظل الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. من أجل ذلك، نحاول الاستفادة من دروس الأزمات السابقة عبر تحليل تقارير تدقيق متعلقة بالاعتمادات المالية الخاصة بمكافحة آثار وباء إيبولا في دولة سيراليون خلال فترة 2013-2016. تشير نتائجنا إلى أن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تستطيع إضافة القيمة من خلال توفير معلومات ملائمة، موضوعية وذات توقيت مناسب والكشف عن سوء الاستخدام الممكن للموارد التي تكون الحكومات في أشد الحاجة لها، وكذا بناء الخبرات في مرحلة ما بعد الأزمة لأغراض تقييم السياسات العامة والتخطيط. كما توصلنا إلى أن جهود الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لا يمكنها تحقيق فارق في أوقات الأزمات في حالة تجاهل توصياتها من قبل الحكومات.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الحكومي، الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، كوفيد 19.

تصنيف (JEL): H83، G01.

Introduction

The vast international spread of the COVID-19 pandemic and the related social distancing and quarantine measures have led to an exceptional withdraw of economic activities. This situation resulted insome critical social and economic impacts necessitating an urgent response from governments that are intensively using their fiscal policies and other tools to contain the situation and limit these impacts.

Crisis-mitigating measures can result in withholding or bypassing basic auditing systems and declining accountability and oversight functions because of difficulties related to balancing urgent needs with accountability requirements, particularly in developing countries, leading to higher amounts of waste, abuse, and corruption.

In such a context, public sector auditing that aims to control politicians and prevent the abuse of power can be a substantial tool assuring resources are reaching their actual cause. Consequently, Supreme Audit Institutions (SAIs) as the highest public sector auditing bodies existing in most countries are probably more essential in times of COVID-19 than any previous period. Prior crises demonstrate how emergency measures are usually accompanied by corruption and money misuse when countries are in most need of these resources.

This paper seeks to explore the potential added value of SAIs in times of increased financial pressures of the COVID-19 crisis. We aim to call into question how SAIs can assist governments and public entities' responses to the COVID-19 impacts. Thus, this paper contributes to the subject of public sector auditing in times of crisis rarely approached in the literature. We also address policy-makers to consider the importance of using public sector auditing tools as a part of the global response to the COVID-19 crisis.

To approach the study question, we analyze the content of primary and secondary sources. Some related to the COVID-19 crisis such as the International Monetary Fund (IMF) and the Organization of Economic and Cooperation and Development (OECD) reports as well as official and legal texts. Others are related to the Ebola crisis in Sierra Leone 2014-2016. We examine two auditing reports related to the Ebola funds in Sierra Leone covering two phases: May to October 2014 and November 2014 to April 2015 to draw the most essential lessons from the Ebola-related audits and apply them to the COVID-19 crisis.

The remaining of this paper is structured around three main parts. Firstly, section one aims at conceptualizing the background of the study and the relevant literature. Section two then concisely explains the most important fiscal policy measures taken by countries around the world in response to the

COVID-19 pandemic. Section three summarizes the findings of Ebola-related audit reports in Sierra Leone and what can be learned from them. Finally, the conclusion section outlines the main deductions of the paper and suggests some recommendations.

1. Literature review and background of the study

The importance of public institutions and fiscal policies in times of crisis combined with the critical amounts of money dedicated to alleviate urgent social and economic impacts, either from national budgets or international aid, and the growing risk of money not fulfilling its actual causes, enlighten the importance of searching in the possible role of public sector auditing as an oversight and accountability tool in such times.

In this regard, former epidemics and disasters demonstrated how such situations can lead to the suspension or the bypass of basic oversight systems besides the weakening of accountability and control tools. This situation can cause increased levels of waste, mismanagement, and corruption when government resources are under pressure (IDI et al., 2020, p. 4).

Nevertheless, the subject of public sector auditing in times of crisis remains briefly addressed in the literature. A key reason for that could be the general neglect of the public sector in accounting and auditing research. In this respect, Hay and Cooper (2018,p.1) suggest that researchers generally did not respond to problems and opportunities related to the evolution of public sector, particularly if we consider the significant recent changes in public sector management.

However, some studies drew attention to this subject in one way or another. For instance, Querubin and Snyder (2011) have provided proof that corruption is more likely to occur in crisis episodes. The authors argue that during such periods, government expenditure often enlarge significantly increasing the extent of resources on which politicians might prey, and at the same time the effectiveness of control systems can be critically undermined.

In the same vein, Barrueco (2015) stated that the financial crisis of 2008 widened the breaches in accountability and weakened the citizens' trust in the legitimacy of the financial management architecture at the EU level. European Court of Auditors tried to put in place new institutional strategies that represent its contribution to a post-crisis paradigm in which proper accountability is placed at the center of the public debate.

More recently, Petrov (2020) illustrates, from the case of the Czech Republic during the COVID-19 pandemic, how legislations during emergencies can be vague and leave considerable room for the involved actors themselves to adjust their behavior. The author argues that legislative and judicial checking activities should be modified but not suspended, and without leaving the field

completely for governments, because their actions are crucial not only for preventing the abuse of emergency measures, but also for increasing the effectiveness of emergency actions by improving conditions necessary for compliance. Similarly, Khasiani et al. (2020) outline that COVID-19 related public procurement needs to balance between speeding up purchasing goods and services to those in need, and safeguarding against corruption and waste. In this context, the authors emphasize establishing audits of emergency bulk procurement to reduce opportunity for suppliers to speculate prices and take advantage of noncompetitive procurement.

Another interesting study is that of Free, Radcliffe, and White (2013) in their analysis of the rise of value-for-money auditing in the federal public sector in Canada. The authors claim that the Canadian government granted the Auditor General extra powers and extra resources during financial crisis times allowing it an expanded mission, mandate, and resources, and turning governmental auditing into a means to solve the problem. This view focuses more on how crises change the dimensions of the public audit function.

Humphrey and Woods (2009) discussed a similar argument stating that a crisis is a good occasion for analyzing the distinct importance and impact of the audit function because it is time when values and the raw edges of practice are most evident. Notably, this study has revealed the negotiable nature of auditor responsibilities.

In essence, the literature pertaining to the public sector auditing in times of crisis strongly suggests that the audit function has a significant role in one way or another during harsh economic times and could be affected by crises. In line with these arguments, our study explores the possible role of SAIs in times of COVID-19 based basically on the experience of the Ebola-related funds auditing in Sierra Leone.

The particular case of Sierra Leone Ebola funds is of importance because it demonstrates how the lack of accountability in times of crisis can lead to severe economic consequences. In this regard, Shepler (2017, p. 471) addressed how money that was dedicated to helping face the Ebola crisis in the country was being spent, revealing shocking findings; less than 2% percent of €2.9 billion in donations to fight Ebola in West Africa were allocated for local frontline staff within Sierra Leone's health system. Instead, the vast majority of the money went directly to western agencies. The author demonstrates how less than 7% of the EU program reached the frontline. In the same vein, Wendling et al. (2020) explored the case of the 2015 Sierra Leone audits of domestic donations that the government made for the Ebola funds, highlighting the mismanagement of these funds by public officials, the duplicated and

undocumented payments for supplies and sensitization efforts, and the failure to provide rightful healthcare workers' salaries and bonuses.

2. Fiscal policies facing increased financial pressures of COVID-19

The United Nations Office for Disaster Risk Reduction defines a disaster as "a serious disruption of the functioning of a community or a society at any scale due to hazardous events interacting with conditions of exposure, vulnerability, and capacity, leading to one or more of the following: human, material, economic, and environmental losses and impacts" (UNDRR, 2020). Accordingly, the COVID-19 pandemic can be regarded as a serious disaster impacting both advanced and developing countries.

There are several shocks facing economies today: the pandemic, a dramatic drop in demand from abroad for goods and services, collapsing commodity prices, capital flight, and higher borrowing costs in financial markets (IMF, 2020). The crisis could also create a situation of uncertainty affecting the reform agenda, and delaying or canceling important long-awaited rehabilitation (Bloechliger et al., 2010, p. 25).

These impacts necessitate the timely and collaborative implementation of adequate fiscal policies. Consequently, Public institutions have to ensure the rational use of allocated budgetary resources and support both businesses and the domestic sector in overcoming the COVID-19 negative effects. Advanced economies can rely on several mechanisms to support people and firms while developing countries typically have fewer choices to respond.

By the end of the year 2020, fiscal actions taken by the G20 countries to contain the pandemic and its damage to the economy are amounting to about \$8 trillion (IMF, 2020). Those actions range between emergency procedures to save lives and protect people from losing jobs and incomes, and helping companies to avoid bankruptcies and enable their recovery.

In the following paragraphs, we present the most common fiscal policy tools used to mitigate the COVID-19 crisis impacts according to the OECD (2020, 14-20) referring to the Algerian case whenever relevant.

2-1. Measures to support businesses cash flow

This type of measure attempts to ensure that businesses have sufficient cash flow through a mix of tax and non-tax tools. The most common type of tax measure for this purpose has been the deferral of tax payment. In Algeria, there has been a deferral of corporate and personal income tax pre-payments until June 21, 2020. The deadline for payment of the tax for passenger vehicles, utility vehicles, and passenger transport vehicles for the year 2020 was also deferred until June 30, 2020 (DGI, 2020).

2-1. Support measures for households

The deferral of personal income tax pre-payments is not the only way countries are supporting households. Various measures have been taken to provide income support generally through enhanced cash benefits targeted at the most vulnerable. Some countries are using direct transfer like Algeria that transferred a solidarity grant to households affected socially and economically by preventive measures of COVID-19 as well as indirect measures like the 50% reduction in the global income tax (IRG) and the corporate income tax (IBS) for income earned in the southern regions (Ministry of Finance, 2020).

Around 30% of OECD and G20 countries have expanded sick leave benefits. More than a third of OECD and G20 countries have expanded the coverage of unemployment benefits. On the other hand, according to the OECD, developing countries outside of the OECD and the G20 have not reported any expansions in sick leave or unemployment benefits (OECD, 2020, p.18). However, up to 50% of public sector employees in Algeria have benefited from paid leave prioritizing the most vulnerable (Journal Officiel De La République Algérienne, 2020, p. 7).

2-3. Measures to support investment and consumption

Measures to support investment and consumption could include accelerated depreciation, reduced corporate tax for manufacturing companies, and temporary reductions in standard and reduced value-added tax (VAT). According to the OECD (2020, p. 19), such measures were often introduced in countries that were less severely affected or when COVID-19 was still at an early stage. While a limited number of OECD and G20 countries have introduced measures to support investment and consumption.

2-4. Measures to support the healthcare sector's response

These responses aim for reinforcing patient's care and reducing the pressure on health systems. Some OECD and G20 countries have provided preferential tax treatment to stimulate health-related spending and investment (OECD, 2020, p. 19). The Algerian public health sector has benefited from several supporting measures such as the temporary VTA exemption for pharmaceuticals and medical devices and equipment used in the response to the COVID-19 pandemic (Ministry of finance, 2020). Other measures include incentive payments to medical staff and providing maximum resources.

Given the outlined above, public expenditure during the COVID-19 crisis is not only substantially broadened; it is also taking unexpected tracks imposing the flexibility of budgets. For instance, Algeria had to reduce its public management budget during 2020 by 30% then by 50% in an attempt to curb public expenditure. Consequently, the COVID-19 crisis alleviating measures impose many challenges for governments in terms of providing the

necessary resources as well as making sure they are being used the way they should.

Therefore, facing exceptional fiscal policy measures and the prioritization of saving people's lives, Supreme Audit Institutions (SAI) have to decide to what extent they can compromise or amend statutory requirements, to balance between the crisis needs and the accountability necessity, and to contribute to the crisis response in their jurisdiction.

The International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) has developed a series of auditing standards (ISSAIs 5510, 5520, and 5530) dedicated to auditing the different parts of the disaster management cycle. The pre-disaster phase is covered in ISSAI 5510, while ISSAIs 5520 and 5530 cover the post-disaster phase (INTOSAI, 2013, p.5). These pronouncements show how SAIs are getting more and more aware of their expected role in times of crisis.

However, the mission of SAIs during times of crisis is not fixed. Usually, their role depends on their local mandate and statutory structure but it can be adjusted depending on the most emerging requirements for auditing and control.

3. The case of Ebola-related funds audits in Sierra Leone

The West African Ebola outbreak between 2013 and 2016 has emerged in Guinea then spread across Liberia and Sierra Leone. Aside from the devastating health consequences, the Ebola epidemic had also sharp socio-economic impacts in concerned countries. According to 2014 projections from the World Bank, an estimated \$2.2 billion (USD) was lost in 2015 in the three countries' gross domestic product (GDP). International donations reached more than \$3.611 billion (USD) by December 2015 (CDC, 2016, p. 2).

In this part of the study, we concisely analyze the most significant results of the Ebola-related audits in Sierra Leone. Auditor General Sierra Leone (AGSL), the SAI of the country, has audited the funds spent on health-related procurements and economic incentives during the Ebola crisis. The primary auditees were the health ministry and special government entities responsible for funding and managing the crisis. We use two audit reports obtained from online sources:

- The first report: covers the period from May to October 2014 and was issued in February 2015. The audit was done in real-time (when funds are being disbursed) and the report encompasses government expenditure exceeding Le84 billion¹ (AGSL, 2015, p. 1);

¹ Le stands for Leone, the currency of Sierra Leone.

- The second report: covers the period from November 2014 to April 2015 and was issued in January 2016. The audit was done in real-time too and the report encompasses an expenditure exceeding Le184 billion (AGSL, 2016, p. 4).

We base our analysis on identifying main findings and presenting examples of each one aiming to identify reported results likely to be relevant for the COVID-19 crisis. In the first Ebola-related auditing report, AGSL has identified several breaches related to non-adherence to procurement procedures and corrupted behaviors. The main findings of the report are presented in table1.

Table 1. Main findings of the first Ebola-related auditing report of Sierra Leone May-October 2014

Findings	Examples
Inadequate control over the allocation of funds	<ul style="list-style-type: none"> • Missing of supporting documents for payments exceeding Le25 billion. • A Le161 million loan to Health For All Coalition (HFAC) organization was not documented. • The absence of documentation related to Le26 billions of incentive payments. • The Health Ministry failed to produce any documentation for contract agreements that amounted to Le17 billion.
Corruption of individuals and organizations	<ul style="list-style-type: none"> • Paying remuneration to members of Parliament for sensitization activities even though all Parliament seating members had earlier been remunerated for similar activities. • A loan amount of Le161 million allocated to HFAC was in reality made in the name of the head of the organization. • Several donations totaled at Le1,670,000,000 were returned dishonored.
Breaches in the payment of incentives to healthcare workers	<ul style="list-style-type: none"> • Armed Forces and Police security personnel were included on the list of workers to receive hazard payments from health workers incentive payments even though they have been remunerated in their own organizational systems.
Disregarding procurement for several contracts	<ul style="list-style-type: none"> • A contract about purchasing 20 ambulances for a sum of US\$1,050,000 was inappropriately handled. Consequently, additional costs of \$60,590 and Le39,330,000 were incurred. • Contracts of food for quarantined homes worth over Le1billion were awarded to various suppliers without providing the procurement regulation.

Source: Formed by authors based on data from the first audit report (AGSL, 2015).

Table1 reveals how AGSL was able to identify critical findings of lapses in the financial management system in Sierra Leone resulting in the loss of funds. Inadequate control over the allocation of funds was noted in many cases where transactions have not been documented. Some parties took advantage of

the situation to transfer funds into their accounts or to benefit from improper incentive payments besides cases of disregarded procurement for contracts.

In the second Ebola-related auditing report, AGSL has pointed out an improvement in the overall audit outcomes compared to the first report. The relevant notes included (AGSL, 2016, p. ii):

- Day-to-day internal control disciplines were enhanced and monitored;
- The role played by coordinating departments resulted in a reduction in the poor management of funds;
- Less irregular, fruitless, and wasteful expenditure was incurred compared to the previous audit.

These improvements can be attributed to measures of supporting internal control systems taken by leadership and enhanced governance structures during the period under audit. However, AGSL discussed in the report how concerned institutions or officers have not implemented most of the major recommendations of the previous report. The omitted observations include:

- The head of the HFAC organization must repay the loan of Le160,900,000;
- The urgent tracking of all outstanding payments to suppliers;
- The National Revenue Authority (NRA) has to perform its mandate and ensure the collection of all taxes.

Furthermore, AGSL signaled many other issues related to financial management. The main findings of the second Ebola-related auditing report are outlined in table 2.

Table 2. Main findings of the second Ebola-related auditing report of Sierra Leone November 2014- April 2015

Findings	Examples
Issues related to the management of fixed assets	<ul style="list-style-type: none"> • Vehicles and motorbikes not registered, licensed, and insured and a number of them were not available for physical verification. • Assets register not covering a significant number of assets. • The absence of a list of assets transferred from the Health Ministry to other Ebola-related institutions.
Inadequate control over the allocation of funds	<ul style="list-style-type: none"> • Absence of the justification of funds given to some government and non-governmental institutions valued at US\$145,000 and Le7,542,607,075. • Missing documentation for payments amounting to Le2,120,471,750 made from the Ebola Response Account for food items. • Le67,187,725 of withholding taxes were neither deducted nor paid to the National Revenue Authority.
Disregarding procurement for several contracts	<ul style="list-style-type: none"> • Certain bids for contracts were not evaluated to justify the selection of contractors. • Certain supplies were made without contract agreements. • Adding a withholding tax of Le40,000,000 to a contractor’s actual cost instead of deducting it at source from the actual cost. • Not ensuring that adequate funds were available within the budget before initiating procurement proceedings.

Source: Formed by authors based on data from the second audit report (AGSL, 2016).

Table N° 2 demonstrates continuous breaches in financial and performance management including areas of procurement and fixed assets management. The findings signal significant waste and abuse of funds resulted from ignoring control measures over contracts and the allocation of funds. Although AGSL has reported in the first phase many instances of inadequate control over the allocation of funds and commented on how the National Revenue Authority has to ensure the collection of all taxes, the cash bleeding continued in this phase as the concerned institutions omitted audit recommendations.

The substantial amount of lost money that was initially allocated to reinforce health systems and save lives demonstrates the danger of reduced accountability in times of crisis and the vital role SAIs can play in auditing emergency funds and fostering the efficient and effective receipt and use of public resources.

If we were to learn from the Sierra Leonean experience with the Ebola-related funds audits in defining the need for public sector auditing in COVID-19 times, we propose some main points:

- Involving SAIs in the COVID-19 response by conducting funds-related auditing, and publicly communicating audit findings allow building a practical understanding of the crisis and creating a map of breaches in allocated funds systems; this role is related to SAIs' ability to deliver relevant unbiased information;
- SAIs play a significant role in reminding government and public institutions of the basic rules and regulations that must be followed even during an emergency, and creating an impression of a safeguarded environment;
- SAIs can modify their mission according to urgent needs and add value by delivering quick feedback on the effectiveness of the most urgent systems and strategies; this role is related to SAIs' ability to deliver timely information.
- As the crisis unfolds, SAIs can contribute to the accumulation of knowledge in the national and global level. Governments can use COVID-19-related audit reports to evaluate the effectiveness of their response and for planning purposes.

It is worth giving further consideration at this point to the lessons we can learn from the government of Sierra Leone's reaction to these reports. In the second report, AGSL points out how less wasteful expenditure has incurred due to enhanced measures of supporting internal control systems. These measures were taken as a reaction to AGSL observations. However, many concerned parties have bypassed audit recommendations, leading to more breaches and more waste of funds. The lesson we can learn from this particular situation is that SAIs can be an essential tool to maintain accountability in times of crisis. Yet, if the political environment does not consider audit findings and recommendations, the audit function turns into a ritualistic practice without any real implications.

Conclusion

Author must clarify the main conclusions that abstracted from the findings, and present the practical implications of study and its future perspectives.

This study demonstrates how, due to the emergency resulted from the COVID-19 spread all over the world, vast amounts of money are being allocated by governments to help saving lives besides alleviating social and economic impacts of the pandemic. Measures taken through fiscal policies range from tax-related and non-tax related, direct and indirect, and cover both social and economic domains. These measures are mostly of an urgent nature and their challenging side is the tendency to omit accountably requirements resulting in a vulnerable situation for public funds and higher risks of fraud, badly drawn up contracts, unaccountable payments and substantial financial losses.

In such circumstances, SAIs as the highest public sector auditing bodies in most jurisdictions are expected to play a critical role in auditing crisis-related funds, contributing to the response and to the post-crisis phase. Based on previous experience, guidance and standards are now available for SAIs explicating ways of substantially adding value along with the increased financial pressures of the COVID-19 crisis.

The Sierra Leone Ebola-related funds audits experience demonstrates the danger of reduced accountability in crisis times, and how SAIs add value by defining weak spots in the response system and revealing major breaches and cash bleeding holes. Such findings should help governments in evaluating public policies, planning for future potential times of economic harshness, and scheming the proper regulations and laws. Thus, public sector auditing in times of crisis is important because it delivers relevant, unbiased and timely information to decision-makers allowing them to define priorities and set the necessary measures, and making SAIs a strategic partner for governments.

However, to maintain a realistic perspective, we have to admit that most developing countries, including Algeria, do not give much attention to SAIs and address public sector auditing as if it was a hypothetical legal procedure practiced for the sake of formal legitimacy. Although, as noted in the case of Sierra Leone's Ebola-related funds audits, neglecting audit findings and recommendations can result in the persistence of legal gaps and higher losses of most needed funds.

Finally, we propose the following recommendations concerning the utility of public sector auditing in the COVID-19 crisis:

- SAIs should be granted the authority to audit emergency funds whenever necessary and at an early stage of the crisis to avoid breaches from the beginning;
- Governments, executive managers, and related parties should be aware of the role SAIs could play in auditing emergency funds;
- Regulating the use of emergency funds should take into consideration clarity and precision;
- Audit findings and SAIs' recommendations are substantial in advising governments in times of crisis and should not be disregarded.

References

- AGSL. (2014). Report on the audit of the management of the Ebola funds May to October 2014. Audit Service, Sierra Leone. URL: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/assl-report-on-ebola-funds-management-may-oct-2014.pdf>.
- AGSL. (2015). Report on the audit of the management of the Ebola funds by the National Ebola Response Centre November 2014 To April 2015. Audit Service Sierra Leone. URL: <https://www.auditservice.gov.sl/wp-content/uploads/2018/12/assl-auditor-general-report-ebola-phase-2.pdf>
- Barrueco, M. L. S. (2015). The Contribution of the European Court of Auditors to EU Financial Accountability in Times of Crisis. *Romanian Journal of European Affairs*, 5(1), 70-85.
- Bloechliger, H., Brezzi, M., Charbit, C., Migotto, M., Campos, J. M. P., & VAMMALLE, C. (2016). Fiscal policy across levels of government in times of crisis. *OECD Working Papers on Fiscal Federalism*, 12.
- CDC. (2016). Cost of the Ebola Epidemic. U.S. Department of Health & Human Services, Washington, D.C., United States.. URL: <https://www.cdc.gov/vhf/ebola/history/2014-2016-outbreak/cost-of-ebola.html#N1>
- DGI.(2020). Communiqué relatif aux mesures fiscales de soutien aux entreprises. Ministry of Finance, Algiers, URL: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/communiqués/communiqué_dgi_COVID_fr.pdf
- Free, C., Radcliffe, V. S., & White, B. (2013). Crisis, committees, and consultants: The rise of value-for-money auditing in the federal public sector in Canada. *Journal of business ethics*, 113 (3), 441-459.
- Hay, D., & Cordery, C. (2018). The value of public sector audit: Literature and history. *Journal of Accounting Literature*, 40, 1-15.
- Humphrey, C. L. A., & WOODS, M. (2009). The global audit profession and the international financial architecture: Understanding regulatory relationships at a time of financial crisis. *Accounting, Organizations, and Society*, 34 (6-7), 810-825.
- IDI, ASSL, GAC & CREFIAF. (2020). Accountability in a time of crisis How Supreme Audit Institutions and development partners can learn from previous crises and ensure effective responses to COVID-19 in developing countries. *Development Initiative of the INTOSAI, Norway*. URL: <https://www.idi.no/en/COVID-19-paper>
- IMF. (2020). Fiscal Policies to Contain the Damage from COVID-19. *International Monetary Fund, Washington, D.C., United States*, URL:

- <https://blogs.imf.org/2020/04/15/fiscal-policies-to-contain-the-damage-from-COVID-19/>
- INTOSAI. (2013).ISSAI 5520 Audit of disaster-related aid.*INTOSAI Standards Committee, Copenhagen, Denmark*. URL:<https://www.environmental-auditing.org/media/5768/issai-5520-e.pdf>
- Journal Officiel De La République Algérienne. (2020). Décret exécutif n° 20-69 du 21 mars 2020 relatif aux mesures de prévention et de lutte contre la propagation du Coronavirus (COVID-19). Algiers, N° 15, 2020, pp. 6-7.
- Khasiani, K., Koshima, Y., Mfombouot, Ab., et al. (2020). Budget Execution Controls to Mitigate Corruption Risk in Pandemic Spending.*IMF Fiscal Affairs*, May 2020, pp. 1-9.
- Ministry Of Finance. (2020). L'avant-projet de la LFC 2020 au menu d'une réunion du Gouvernement.*Ministry of finance, Algiers*. URL: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/espace-informations/1637-l-avant-projet-de-la-lfc-2020-au-menu-d-une-reunion-du-gouvernement>
- OECD. (2020). Tax and Fiscal Policy in Response to the Coronavirus Crisis: Strengthening Confidence and Resilience.*Organization for Economic Co-operation and Development*, Paris, France. URL: https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=128_128575-o6raktc0aa&title=Tax-and-Fiscal-Policy-in-Response-to-the-Coronavirus-Crisis
- Petrov, J. (2020). The COVID-19 emergency in the age of executive aggrandizement: what role for legislative and judicial checks?*The Theory and Practice of Legislation*, 1-22.
- Querubin, P., & Snyder Jr, J. M. (2011).The control of politicians in normal times and times of crisis: Wealth accumulation by US congressmen. *Cambridge:National Bureau of Economic Research*.
- Shepler, S. (2017). We Know Who is Eating the Ebola Money: Corruption, the State, and the Ebola Response.*Anthropological Quarterly*, 90(2),451-473.
- UNDRR (2020).Terminology.*United Nations Office for Disaster Risk Reduction, Geneva, Switzerland*, URL: <https://www.undrr.org/terminology/disaster>
- Wending, C., Alonso, V., Saxena, S., Tang, V., & Verdugo, C. (2020). Keeping the Receipts: Transparency, Accountability, and Legitimacy in Responses, in Special Series on Fiscal Policies to Respond to Covid-19.*IMF Fiscal Affairs Department: Washington D.C*. URL: <https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLS/covid19-special-notes>

